الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــوع

العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إعـــــداد الطالبة:

▪ **مسعودة حمدي**

إشراف الأستاذة:

– نجاة مسمش

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــر و العرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي **مسمش نجاة** التي أنارت دربي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة التي منحتها لي و لجميل صبرها و حسن معاملتها معي ،كما أنها لم تبخلني بوقتها الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها عنا ألف خير.

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني و مد لي يد العون من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وكما أتقدم بأسمى معاني الشكر والاحترام إلى كل أعضاء لجنة المناقشة

فهـــرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
البسملة كلمة شكر فهرس المحتويات قائمة الأشكال قائمة الجداول	
المقدمة العامة	أ–ه
الفصـــــل الأول: الإطـــــــــــار النظـــــري للبطـالـــــــة	
تمهيد.	2
المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة	3
المطلب الأول: مفهوم البطالة و قياسها	3
الفرع الأول: تعريف البطالة	3
الفرع الثاني: قياس البطالة	7
المطلب الثاني:أسباب البطالة	9
لفرع الأول: الأسباب الإقتصادية	9
الفرع الثاني: الأسباب الإجتماعية	10
المطلب الثالث: أنواع البطالة	11
الفرع الأول:البطالة السافرة	11
الفرع الثاني : البطالة المقنعة	14
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	15
المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي	15
الفرع الأول:الدعائم التي قام عليها الفكر الكلاسيكي	15
الفرع الثاني:سوق العمل عند الكلاسيك	16
المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي	22
المطلب الثالث:تفسير البطالة في الفكر النيوكلاسيكي	27
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة و كيفية علاجها	29
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	29
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	30

المطلب الثالث: كيفية علاج مشكلة البطالة	31
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الإطـــــــــار النظـــــــري للتضخـم	
تمهيد	36
المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم	37
المطلب الأول:ماهية التضخم و مؤشرات قياسه	37
الفرع الأول: تعريف التضخم	37
الفرع الثاني:قياس التضخم	39
المطلب الثاني:أنواع التضخم وأسبابه	44
الفرع الأول:أنواع التضخم	44
الفرع الثاني:أسباب التضخم	46
المطلب الثالث:الآثار المختلفة المترتبة عن التضخم	50
المبحث الثاني:النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم	57
المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي	57
الفرع الأول: معادلة التبادل –فيشر–	58
الفرع الثاني: معادلة كمبريدج للأرصدة النقدية	59
الفرع الثالث:أهم الانتقادات لهذا التفسير وفقا للنظرية الكمية لظاهرة التضخم	61
المطلب الثاني:تفسير التضخم في الفكر الكينزي	62
المطلب الثالث: تفسير التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود	66
المطلب الرابع:تفسير التضخم وفقا لنظرية التسارع	68
المبحث الثالث:أدوات مكافحة وضبط التضخم	69
المطلب الأول:أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم	69
الفرع الأول:فعالية أدوات الفنية غير المباشرة – الأدوات الكمية – على التضخم	69
الفرع الثاني: فعالية أدوات الرقابة الفنية المباشرة – النوعية – على التضخم	72
الفرع الثالث: فعالية أدوات الرقابة الفنية الحديثة على التضخم	74
المطلب الثاني:أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم	75
المطلب الثالث:سياسة الرقابة على الأجور و الأسعار	77
الفرع الأول :سياسة الرقابة على الأجور	77
الفرع الثاني:سياسة الرقابة على الأسعار	78

المبحث الرابع: نموذج فيلبس و العلاقة بين البطالة و التضخم	79
المطلب الأول: العلاقة بين البطالة و التضخم في الفكر الاقتصادي	79
الفرع الأول:العلاقة في التحليل الكلاسيكي	79
الفرع الثاني:العلاقة في التحليل الكينزي	80
المطلب الثاني: منحنى فيلبس	83
الفرع الأول: التعريف بمنحنى فيلبس و تفسيره	84
الفرع الثاني: أسباب تشرح صحة علاقة فيلبس	86
المطلب الثالث:ظاهرة الركود التضخمي و إنهيار علاقة فيلبس	87
المطلب الرابع: معدل البطالة الطبيعي و منحنى فليبس في المدى الطويل	89
خلاصة الفصل الثاني	93
الفصل الثالث:واقع العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر(2000-2012)	
تمهيد	95
المبحث الأول:الوضعية الاقتصادية قبل سنة2000	96
المطلب الأول: المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 1986-1990	96
المطلب الثاني:المؤشرات الإقتصادية خلال فترة الإصلاحات	99
الفرع الأول:تحليل المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2000	100
الفرع الثاني:العلاقة بين البطالة والتضخم وأسبابها خلال الفترة1990-2000	105
المبحث الثاني: تطور العلاقة بين البطالة و التضخم2000-2012 وآثارها الاقتصادية	107
المطلب الأول: تحليل المؤشرات الإقتصادية الحالية	107
الفرع الأول:تطور الأداء الاقتصادي الكلي منذ الانتعاش الاقتصادي	108
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2000-2012	115
المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي لوجود ركود تضخمي	118
خلاصة الفصل الثالث	120
الخاتمة العامة	122
التوصيات	126
أفاق الدراسة	126
قائمة المراجع	128

فهرس الأشكال

الرقم	عنــوان الشكــل	الصفحة
(1-1)	دالة عرض العمل	17
(2-1)	دالة الإنتاج	18
(3-1)	منحنى الطلب على العمل في الفكر الكلاسيكي	20
(4-1)	توازن سوق العمل	21
(5-1)	سوق العمل في النموذج الكينزي	23
(1-2)	أثر الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج	63
(2-2)	أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج	65
(3-2)	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكلاسيكي	80
(4-2)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقا للتحليل الكينزي	81
(5-2)	أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التشغيل و مستوى الأسعار	82
(6-2)	منحنى فيلبس في صورته الأصلية	86
(7-2)	منحنى فيلبس في الأجل الطويل	90
(1-3)	العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	106
(2-3)	العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	117

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور رصيد الميزانية العامة(1986-1990)	97
(2-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة 1993-2000	101
(3-3)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000	102
(4-3)	تطور رصيد الميزانية 1990-2000	103
(5-3)	تطورات معدل البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	104
(6-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	109
(7-3)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	110
(8-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	111
(9-3)	تطور الأجر الوطني الأدنى من1990-2012	116
(10-3)	تطور معدل الركود التضخمي في الواقع الجزائري خلال الفترة 2000-2012	119

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش و الرواج من جهة،وحالات الانكماش والركود من جهة ثانية،ومن شأن هذه التقلبات أن تجلب معها أزمات من التضخم وما لها من تأثير سلبي على ذوي الدخول الثابتة،و أزمات من البطالة والتي تؤدي إلى إحداث المزيد من الكساد و ظهور الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبهذا تعد مشكلتي البطالة و التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها و النامية و هنا يبقى تحدي هذه الدول الذي تسعى إليه من خلال تحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة .

وهذا يعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية و برامج الإصلاح في هذه الدول و يعتبر التضخم و البطالة من بين المواضيع التي حضيت بالاهتمام و الدراسة التي أطلق عليهم مصطلح "توأمي السوء".

تعددت النظريات الاقتصادية التي من أهم ما فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر وابرز ذلك أن من أهم النتائج النظرية العامة الكينزية هي تركيز التحليل الاقتصادي على قضية البطالة والتشغيل وكان ذلك أمر منطقي لان النظرية العامة لـــ كينز كانت في الحقيقة انعكاسات لمشكلة البطالة و افتقاد التشغيل الكامل إبان أزمة الكساد الكبير(1929-1933) لكن عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عملية إعادة البناء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة و من هنا بدا عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة و التضخم و كانت أول دراسة قام بها الاقتصادي فيلبس*وذلك بنشر مقال عن العلاقة بين البطالة وتغير معدلات الأجور النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1861-1957)، أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة عكسية وعلى ما يبدو أن الاقتصادي فيلبس لم يكن يسعى عند نشره لبحثه إلى تقديم نظرية رائدة في هذا الموضوع و إنما مجرد قراءة استطلاعية أولية لتلك العلاقة التي رأى أنها تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني تاريخي طويل ومع ذلك أثارت نتائج البحث الاهتمام .

ففي بداية السبعينات في معظم الدول الصناعية وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا، أي ما كان مفترضا من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ، وهذا ما أفرزه الواقع لا يؤيد هذا لان من الممكن أن تكون العلاقة بين البطالة والتضخم جنبا إلى جنب (الركود التضخمي) وهذا ما يتناقض في تحليلـــه مع منحنـــى فيلبس.

حيث إعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات و الثمانينات على مداخيل المحروقات لكن سرعان ما انحسرت هذه الفترة بعد الأزمة النفطية سنة 1986، تلا ذلك دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الجزائري.

وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري لم ينجح بصفة كلية من خلال هذه البرامج و التصحيحات الهيكلية بل عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الضغوط التضخمية وتفاقم مشكلة البطالة .

وفقا لما سبق ومحاولة منا لدراسة واقع الجزائر من هذين الظاهرتين يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع التي تقوم هذه الدراسة بالإجابة عنها من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

-كيف كانت طبيعة العلاقة بين البطالة و التضخم؟وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الركود التضخمي؟

بإضافة إلى الإشكالية الرئيسية لهذا البحث هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية ستسعى الدراسة إلى الإجابة عنها وهي كالتالي:

- ما نوع البطالة الأكثر انتشارا؟
- كيف تنشأ الفجوات التضخمية في الاقتصاد؟ و ماهي أثارها؟
- هل العلاقة التي تربط بين البطالة و التضخم دائمة و مؤكدة؟
- ما هي العوامل التي تجعل علاقة فيلبس ليس لها تأثير فعلي على الواقع الجزائري؟

للإجابة على التساؤلات الفرعية نقوم بطرح الفرضيـــــــــات التالية:

1. إن البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.
2. إن التضخم الآتي من إرتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي مباشرة إلى ظهور البطالة.
3. هي علاقة مبادلة بين الدفاع على استقرار الأسعار و السماح بارتفاع معدلات البطالة أو العكس مؤكدة في الأجل القصير.
4. إن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية أدت إلى تغيير منحنى فيلبس خلال الفترة 2000-2012 كانت معالجة البطالة تأخذ أولوية على معالجة التضخم في الجزائر.

- **الدراســات الســابقــة:**

– إدريوش دحماني محمد، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقائد–تلمسان–،السنة 2013/2012.وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010/1980.

–الأستاذ عوض لطفي إبراهيم ،**ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري –دراسة تحليلية–**، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ماي 2002، وتهدف الدراسة إلى كيفية رصد ظاهرة الركود التضخمي بيان مسبباتها و بالتالي كيفية علاجها.

– هتهات سعيد ،**دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة السنة 2006/2005.

–الجلال أحمد محمد الصالح، **دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية– دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990–2003)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و نقود،جامعة الجزائر،السنة 2006/2005. وتهدف إلى التعرف على العوامل الداخلية و الخارجية و الاختلالات الهيكلية التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية في الدول النامية.

- **الهدف من دراسة الموضوع :**

– إبراز الجانب النظري لمعرفة هذه العلاقة بين الظاهرتين و إسقاطها على الواقع الجزائري خلال فترة الدراسة 2000–2012، تحديد أسباب عدم تطابقها على الاقتصاد الجزائري.

- **أهمية دراسة الموضوع:**

– برغم من وجود دراسات متعددة لكل من مشكلة التضخم و البطالة في الواقع الاقتصاد الجزائري إلا أن الدراسات المتعلقة بتزامن مشكلتي التضخم و البطالة في آن واحد تعد قليلة فيما يخص الاقتصاد الجزائري

– و محاولة الوصول إلى العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمي في واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

•سبب اختيار الموضوع :

باعتبار البطالة و التضخم مشكلتين تواجه التوازن الاقتصادي لكثير من الدول ومن الأهداف الأساسية التي يرجوا واضعي السياسة الاقتصادية الوصول إليها، و كدافع شخصي لإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بهذه العلاقة و الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي و باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.

- **منهج الدراسة:**

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

-المنهج الوصفي: للإلمام بالإطار النظري لكل من البطالة و التضخم و العلاقة بينهما يعني تقديم المبادئ الأولية لهذه العلاقة.

- المنهج التاريخي: و ذلك بتتبع تطور الفكر الاقتصادي حول تفسير ظاهرتي التضخم و البطالة.

-المنهج التحليلي: إسقاط هذه العلاقة على الواقع الجزائري في فترة الدراسة من خلال الإحصائيات المعتمدة من طرف جهات رسمية و إعطاء تفسير اقتصادي لهذه الظاهرة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري و معرفة أسباب كل منهما.

- منهج دراسة حالة: لكي لا يبقى الموضوع نظري حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع الجزائري.

و اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات من خلال موقعه في الانترنت، بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر السنوية حول التطورات الاقتصادية و النقدية و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني.

- حدود الدراســـة:

حددت فترة الدراسة بمجال معين(2000-2012) من بداية برامج الانتعاش الاقتصادي لتجربة الجزائر

أما الجانب المكاني يتمثل في دراسة كلية لواقع الجزائر من هذه العلاقة من خلال الإحصائيات المقدمة على ذلك.

- **هيكل الدراسة:**

تتم المحاولة من خلال الدراسة المحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار من خلال التعرف على الظاهرتين و تفسيرها من طرف الأفكار الاقتصادية لذا قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

*الفصل الأول :اهتم الفصل الأول بالجانب النظري للبطالة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول المفاهيم العامة حول البطالة والمبحث الثاني النظريات الاقتصادية المفسرة للظاهرة والمبحث الثالث آثارها و كيفية التقليل من مشكلة البطالة.

*الفصل الثاني :اهتم هو الأخر بالجانب النظري للتضخم حيث تم تقسيمه هذا الفصل أيضا إلى أربع مباحث المبحث الأول المفاهيم العامة حول التضخم و المبحث الثاني النظريات المفسرة للتضخم و المبحث الثالث أدوات مكافحة هذه الظاهرة و الجمع بين الظاهرتين في المبحث الرابع نموذج فيلبس ومعرفة هذه العلاقة في الفكر الاقتصادي.

*الفصل الثالث:خصصناه للدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012. وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول الوضعية الاقتصادية قبل سنة 2000 و المبحث الثاني تطور العلاقة بين البطالة و التضخم 2000-2012 و آثارها الاقتصادية.

*إدموند ستروتر فيلبس (Edmund Strother Philips) ولد عام 26 يوليو 1933 وهو أستاذ اقتصاد في جامعة كولومبيا منذ1982 و فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد و اشتهر في نتاجه العلمي المتمركز حول النمو الاقتصادي و تحديدا القاعدة الذهبية لسعر الفائدة و الادخار و التي تعني بما يجب إنفاقه اليوم و بالمقابل كم يتوجب علينا من الادخار للأجيال المستقبلية أما أكثر أعماله الإبداعية هي المتقدمة في التوقعات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و تطبيقها على محددات العمالة و تغيرات في الأجور من قاد إلى نظريته المعدل الطبيعي للبطالة.

الفصل الأول:الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

لهذا البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية أن يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر وقد صارت هذه المشكلة عالمية ذات آثار اقتصادية وهي تنتج عن الاختلال الذي يحدث في سوق العمل، حيث قوة العمل يفوق الطلب عليها تنوعت أشكالها وصورها واختلفت أسبابها ومبرراتها وعمت آثارها وأضرارها على الفرد والمجتمع والدولة والعالم.

استحوذت على جزء كبير من الاهتمامات بموضوع البطالة من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا وراء زيادة حجم العمالة ومن ثم تخفيض معدل البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة، يتعين علينا من منطق التحليل أن نعرض بشكل عام الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال مباحث رئيسية تمثل الأول في مفاهيم عامة حول البطالة، والثاني النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة في حين يتناول المبحث الثالث والأخير الآثار المترتبة عن البطالة وكيفية علاجها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة.

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وقد تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم البطالة وبهذا يتم تناول في هذا المبحث مفهوم البطالة وقياسها وأسباب حدوثها وعرض لأنواع المختلفة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث و التقليل من آثارها،و البطالة موضوع يفرض نفسه في الساحة الدولية وتعريفه يختلف من دولة إلى أخرى، ولتعدد التعاريف لظاهرة البطالة سنحاول من خلال هذا المبحث التفرقة بين التعريف الرسمي للبطالة يعني تصدره جهات رسمية و التعريف العلمي للظاهرة الاقتصادية و طرق حساب معدلها وبيان أسباب البطالة التي تتناسب مع أهداف الدراسة.

الفرع الأول: تعريف البطالة.

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة، المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي ونعرض بإيجاز لكل منهما فيما يلي:

1- المفهوم الرسمي للبطالة:

لا يوجد هناك تعريف رسمي محدد للبطالة، بل يختلف من مجتمع لآخر و من بين أبرز التعريفات الرسمية للبطالة ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة العمل الدولية (ILO)" International Labor Organization" ووفقا لهذا التعريف يعتبر الفرد عاطلا إذا توفرت فيه الشروط التالية:[1]

أ- أن يكون الفرد قد بلغ سنا معينه 16 سنة أو أكثر؛

ب- أن يكون الفرد بدون عمل without work سواء أكان عملا بأجر أو عملا ذاتيا في مؤسسته أو مزرعته الخاصة؛

ت- أن يكون راغبا في العمل و قادرا عليه ومتاحا للقيام به في غضون أسبوعين؛

ث- أن يقوم بالبحث عن العمل في آخر أربعة أسابيع seeking work ويكون قد اتخذ من الخطوات ما يدل على ذلك بحيث تعلم الجهات المختصة به، أو يقوم بتسجيل إسمه في مكاتب العمل الحكومية، أو يقوم بتقديم

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، رمضان محمد أحمد مقلب، **االنظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2005، ص ص 224-228.

طلب وظيفة لدى مكاتب الشركات الخاصة، أو يقدم طلبا للحصول على مساعدة مالية لدى الجهات الحكومية كإعانة بطالة أو قرض لبدء مشروع صغير.

ومن أهم الانتقادات الموجهة للمفهوم الرسمي للبطالة بوجه عام[1]:

أ- لايأخذ في الاعتبار البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعتبر عاملا حتى لو كان يعمل ساعة واحدة في اليوم، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل 7 ساعات يوميا؛

ب- لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل سبع ساعات يوميا وينتج ما قيمته دينار واحدا يعتبر عاملا مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع ساعات وينتج ما قيمته مائة دينار؛

ت- لا يعتبر ضمن المتعطلين إلا الشخص الذي لا يعمل ويبحث عن عمل ويؤدي هذا إلى إهمال قطاع كبير من المتعطلين لا يبحثون عن عمل لفقدانهم الأمل في إيجاد وظيفة بعد طول البحث، وهؤلاء يسمون العمال اليائسونDiscouraged workers؛

ث- يعتبر العاملون في وظائف غير مشروعة كتجار المخدرات وغيرها من بين العاملين طالما لا يطالبون المجتمع بوظائف.

وفيما يتعلق بكيفية حصر أعداد العاطلين في الواقع العملي نجد أنه بالبلاد النامية عادة ما يتم هذا الحصر مع التعددات السكانية، أي كل عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية بالعينة تتم بطريقة غير منتظمة،أو دورية غير أنه في عديد من البلاد المتقدمة يتم حصر البطالة بطريقة منتظم، وعلى فترات قصيرة تصل إلى شهر ومن الأمثلة على ذلك طريقة حصر البطالة في بريطانيا، حيث يتم إتباع أسلوبين:

✓ **أسلوب عدد المطالبين :Claimant Count**

يتمثل في العدد الرسمي للبطالة غي عدد الافراد خارج العمل الذين يطالبون الحكومة بمنافع متعلقة بالبطالة employment- Melated benfil Un مثل: إعانة البطالة.

ومن أهم مزايا هذا الأسلوب في حصر البطالة أن معلوماتها تصدر شهريا، ويتم تحديث المعلومات المتعلقة بها بصفة مستمرة، كما أنها لا تعطي بيانات عن البطالة لمناطق صغيرة كالمدن و القرى أو حتى الأحياء.

[1] المرجع السابق، ص225.

✓ **أسلوب منظمة العمل الدولية (ILO):** [1]

في هذا الأسلوب تكون المعلومات عن البطالة متاحة كل ثلاث شهور، وفقا لهذا الأسلوب يظهر البطالة عن مستوى أعلى من أسلوب "عدد المطالبين" بحوالي نصف مليون على مستوى المملكة المتحدة، ولعل هذا يرجع إلى أن أسلوب المنظمة يعرف البطالة بأنها " تشير إلى الأفراد خارج العمل الذين يرغبون في العمل، ويبحثون عن العمل في آخر أربعة أسابيع، ومتاحين للعمل في غضون الأسبوعين القادمين، ولا يشترط أن يطالبوا بمنافع البطالة من الحكومة".

وقد تم توجيه انتقادات لهذين الأسلوبين في حصر البطالة على أساس أن هناك حالات تكون فيها البطالة مخفية Hidden، ولا يستطيع أي منهما رصدها.

2- المفهوم العلمي للبطالة:

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي[2] " بأنها الحالة التي لا تستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا".

وفقا لهذا يوجد بعدين للبطالة:

- **البعد الأول:** هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة.
- **البعد الثاني:** هو عدم الاستخدام الأمثل لها .

وفي حالة البطالة وفقا للمفهوم العلمي "يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل[(*)] مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه "[3]

- كما نعرف البطالة أيضا اعتمادا على المكتب الدولي للعمل [4]، الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، فإنه من المفيد مناقشة كل جزئية منه التوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق، للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان (القوى العاملة)، وفقا لما يلي:

---

[1] عطية عبد القادر، المرجع السابق، ص 226.

[2] المرجع السابق، ص ص227-228.

[(*)] **الناتج المحتمل:** وهو يتمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استداما كاملا.

[3] السربتي السيد محمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص274.

[4] دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص ص45 -47.

1- **البطال: كل من هو بدون عمل** (Without Work).

إن هدف بين معيار "بدون عمل "هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث (ولو ساعة واحدة).

2- **البطال: كل من هو متاح للعمل ولا يجده**(currently availble for work).

أي أنه إذا ما عرض عملا (وظيفة) على الفرد فإنه سيكون قادرا ومستعدا للعمل فورا، وذلك خلال فترة محددة، فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن عمل لمباشرته بعد إنتهاء فترة المسح فعلا، فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذه الفترة وبالتالي فهو غير متاح له.

كما يهدف هذا المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد غير القادرين عن العمل بسبب بعض المعوقات، فالأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في:

- الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل.
- خريجي مراكز التعليم والتكوين وكذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.
- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين الراغبين في الدخول السوق العمل.

وبالتالي فإن الأفراد الذين لا تتوفر فيهم هذه الشروط لا يصنفون ضمن القوى العاملة المتاحة مثل: الذين انسحبوا من دون قيد أو شرط من سوق العمل، أو الذين وجدوا وظيفة تتلاءم وقدراتهم أو الذين استفادوا من عقود عمل غير قابلة للفسخ في الأجل القصير، والذين مازالوا في طور التكوين أو لأداء الخدمة الوطنية.

3- **البطال: كل من يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك** (seeking work).

الدلالة على جدية البحث، فإنه وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال خطوات محددة مثل:[1]

- التسجيل في المكاتب التشغيل (وكالات التشغيل)، حكومية كانت أو خاصة؛
- نشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد على الإعلانات العارضة لها ؛
- طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

[1] دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص47.

على هذا الأساس فإنه يجب توفير شرطين أساسين مجتمعين معا، لتعريف العاطلين أو البطالين حسب الإحصائيات الرسمية: أن يكون الشخص قادرا على ويسعى للبحث عن فرصة عمل .

يتم استنتاج أن ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا، لأنه قد يوجد أفراد يعملون لبعض الوقت بمحض إرادتهم فهم يصنفون في حالة نقص التشغيل، ويلاحظ أيضا أن هذه الخطوات لا تميز العمل بالأجر أو العمل للحساب الخاص، على اعتبار إن كليهما يعتبر عاملا، وأن طبيعة العمل ليست المقياس في هذا المعيار، والذي يستوجب بدوره توافر البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل، من خلال وسائل نشر وتبادل المعلومات.

وهناك تعريف آخر للبطالة على "التعطل أو التوقف الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج".[1]

- تعرف قوة العمل في أي مجتمع على أنها مجموع الأفراد الذين هم في بين العمل بين 15 وبين 16ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين ورباب البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم.

يتم استنتاج من خلال عرض هذه التعاريف أن البطالة المقصودة منها عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت فيهم القدرة على العمل والرغبة فيه، وتعني ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد.

وبصفة عامة يتم استنتاج التعريف التالي البطالة هي "زيادة عرض العمل عن الطلب عن العمل".

الفرع الثاني: قياس البطالة.

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في الدولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة"[2].

ويعرف معدل البطالة وفقا لمقياس الرسمي للبطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

ط1:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

[1] الزغبي هيثم ، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الدران، 2000،ص 145.

[2] الزغبي هيثم ، حسن أبو الزيت،المرجع السابق، ص145.

ط:2

الفئة النشطة – الفئة العمالية

معدل البطالة= ——————————————

الفئة النشطة

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.

قوة العمل(*): حجم العمالة + حجم البطالة.

وبالتالي تتضمن هذا مكونات قوة العمل في المجتمع مايلي :

1- **العاملون:** ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدي غيرهم أو يقومون بأي أعمال خاصة لكل الوقت أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدينة أم مجالات عسكرية علما بأن بعض الدول تستبعد من يعملون في المجالات العسكرية.

2- **المتعطلون:** ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:

أ- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى، ووفقا لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد .

ب- الأفراد غير القادرين على العمل مثل: المرضى والعجزة وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل: البطالة.

ج- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

ومن الأهمية بإمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

أولا_ بأنها تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:[1]

أ- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا.

(*) قوة العمل :عبارة عن جميع السكان القادرين والراغبين في العمل (بدون احتساب الأطفال الخامسة عشر، الطلاب، كبار السن، العاجزين وربات البيوت).

[1] السريتي السيد محمد، نجا على عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص276-279.

ب- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا: بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا .

جـ- كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

د- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجا إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

المطلب الثاني: أسباب البطالة.

إن مشكلة البطالة تعد أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد.

ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب التي تختلف باختلاف خصوصية وظروف كل اقتصاد وهذا ما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

ويمكن حصر أسباب البطالة إلى سببين أحدهما اقتصادي مرتبط بالأحداث الاقتصادية والآخر اجتماعي مرتبط بالظروف الاجتماعية وهي كثيرة متعددة نذكر منها:[1]

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

- **مشكلة النمو الاقتصادي:** يرجع هذا إلى قلة الموارد المالية التي أدت إلى تقليص الاستثمارات والتوسيع الاقتصادي ونتج عن ذلك انخفاض في إنشاء مناصب شعل.
- **مشكلة إنتاجية العمل:** يرجع هذا إلى توجه المؤسسات نحو المؤسسات نحو استخدام أكثر للرأسمال التقني تماشيا مع التقدم التكنولوجي، أي إحلال الآلة محل العمل البشري، حيث أن تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة من خلال إحلال الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد الوطني أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- **هجرة الصناعات:** انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلاد النامية مما أثر على أوضاع العمالة المحلية لهذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة.

[1] المركز الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الموقع: http://www.Onefd.edu.dz ، ص ص 4-5.

- إنخفاض الإنفاق الحكومي عندما تلجأ الحكومة إلى إتباع سياسات انكماشية يؤدي هذا إلى تقليص الإنفاق الاستثماري في مختلف المجالات ومن نتائج هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

أما بالنسبة للدول العربية فقد تأثرت بلا شك بالأزمة الاقتصادية العالمية، و تفاقمت حدة البطالة فيها لكثير من الأسباب منها:

- عجز حكومات الدول على تطبيق سياسات لمواجهة إرتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أو تقلب أسعار الصادرات، وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف .

مما كان له أثر كبير على ميزان المدفوعات فضلا عن ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد وتعطل الكثير من برامج التنمية وعمليات الإنتاج نتيجة عجز الاستثمار مما يؤدي إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية.

تتمثل الأسباب الاجتماعية للبطالة فيما يلي :[1]

- إرتفاع معدلات النمو السكاني: إن إرتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.
- وهناك مجموعة من الأبعاد ذات التأثير القوى منها:[2]

1- **البعد التطبيقي:** حيث نجد هناك شريحة من المجتمع وهي في الغالب من الاثرياء والتي توجد بها من لا يأبه العمل.

2- **أساليب التنشئة الاجتماعية:** والتي لا يسعى فيها ولي الأمر أن بحث الطفل على الاجتهاد في العمل حينها يفضل الطفل القسوة والمثل الصالح.

3- **التعليم ومستوياته:** حيث يؤثر التعليم و مستوياته في سوق العمل وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع اجتياحات سوق العمل داخل الدولة أو عندما ما تكون غير مواتيه للتطور التكنولوجي مقارنة بالدول المتقدمة، فنجد أن كل هذه الأبعاد تؤثر في ظهور مشكلة البطالة كما نجد أن معظم الأفراد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي أن المستوى العملي أو أنها لا تناسب نشأته الاجتماعية وبالتالي تظهر لنا البطالة وهي البطالة الاختيارية.

---

[1] المركز الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص5.

[2] وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من البطالة في الدول النامية"دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي علوم التسيير- تخصص تسير المؤسسات-، ورقلة، ص3.

المطلب الثالث: أنواع البطالة.

تطل البطالة على المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة وبأشكال متنوعة ومن هنا سنحاول في هذا المطلب توضيح أشكال أو أنواع البطالة المختلفة التي تعاصرها مجتمعاتنا.

الفرع الأول: البطالة السافرة.

- يقصد بالبطالة السافرة "البطالة الظاهرة حيث يوجد جزء من القوة العاملة لا يعمل بالرغم من قدرته واستعداده وجديته في البحث عن العمل".[1]
- وهناك تعريف آخر للبطالة السافرة " تتمثل في وجود أفراد قادرون على العمل واغبين فيه، ولكن لا يعملون ومن ثم فان وقت العمل لهم يساوي صفرا والإنتاج الذي يحققونه صفرا ".[2]

وتنقسم البطالة السافرة إلى بطالة إرادية وبطالة إجبارية.

أولا-البطالة الإرادية:

ويقصد بها أن تتوفر فرصة للعمل ولكن يرفض الشخص العمل بإرادته وذلك لعدة أسباب منها:

1- **إنخفاض الأجر:** وفي هذه الحالة يعرض عمل الشخص ولكنه يرفضه بسبب انخفاض الأجر المقرر له، وينضم لهؤلاء الأشخاص الذين يفضلون الخروج على المعاش المبكر .

للاستمتاع بوقت الفراغ أو لاستكمال الدراسة أو للتفرغ لتربية الأولاد وذلك كله لأن الأجر يحصل عليه منخفض بالمقارنة بالحاجة التي يرغب في إشباعها، وهنا تكون البطالة الاختيارية التي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم الرغبة في العمل وذلك عند الوضع السائد (الأجر أو طبيعة العمل...)، معنى هذا أنه تتوافر لهم وظائف معينة و لكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأنه مثلا مستوى الأجور في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها.[3]

2- البطالة الاحتكاكية:

تنتج هذه البطالة نتيجة انتقال العمال من عمل لآخر أكثر تمشيا مع ميولهم واستعداداتهم أو أفضل من حيث شروطه، ويضاف إلى هؤلاء الخريجون الجدد الذين انهوا دراستهم وينزلون إلى سوق العمل للمرة الأولى، وأيضا العائدون لسوق العمل بعد فترة انقطاع بسبب الدراسة وتربية الأطفال.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار المطبوعات الجامعية ،جامعة الاسكندرية،2010، ص356.

[2] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2005، ص228.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق،ص ص356-357.

ويتوقف حجم هذا النوع من البطالة ومدتها على مدى سرعة الحصول على العمل الجديد وعلى تكلفة البطالة (وتتمثل تكلفة البطالة في الأجر الضائع بسبب ترك العمل + تكلفة الحصول والبحث عن العمل الجديد) ومدخرات العامل وإمكانية إقراضه.

والسمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك، وأن الاحتكاك في سوق العمل لابد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة. [1]

ثانيا- البطالة الإجبارية:

ويقصد بالبطالة الإجبارية عدم توفر فرصة عمل لبعض من القوة العاملة بالرغم من قبولهم العمل بالأجر السائد في السوق بنوعية العمل المتاحة فيه، وهذا النوع من البطالة هو أكثر أنواع البطالة انتشارا خاصة في اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز جهازها الإنتاجي بالجهود وعدم قدرته على استيعاب الزيادة في القوة العاملة.

وتتعدد أسباب هذه البطالة وتتمثل في :[2]

1- **البطالة الدورية:** يرتبط هذا النوع من البطالة بالنظام الرأسمالي والركود الذي يتعرض له بصورة دورية، حيث يخض الطلب الكلي على العمالة على مستوى الاقتصاد في مجموعة وليس في بعض القطاعات دون الأخرى، ويرجع ذلك إلى أمرين:

- عدم كفاية الطلب الكلي الفعال ومن ثم عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة وهو أمر ناتج عن التناقض بين الربح والأجور، لأن الزيادة إحداها تؤدي إلى نقصان الآخر، فزيادة الربح للطبقة الرأسمالية يكون عادة على حساب الأجور لطبقة العمال، وفي كلتا الحالتين تنخفض القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي يقل الطلب الكلي فيقل الطلب على العمالة مما يؤدي إلى حدوث البطالة الدورية.
- عدم كفاية الطلب على السلع الإنتاجية نتيجة انخفاض معدلات الربح أو ما يسميه كينز بالكفاية الحدية لرأس المال.

في كلا الأمرين يتعطل جانب من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم ينقص الطلب على العمالة.

2- البطالة الهيكلية:

يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث نوع من الاختلال الهيكلي على مستوى القطاعات الإنتاجية أو مناطق العمل المختلفة في المجتمع، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى حدوث اختلال.

---

[1] الوزني خالد واصف ؛الرفاعي احمد حسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص268.

[2] ناشد سوزي عدلي، مرجع سابق، ص ص357-358.

بين عرض العمالة والطلب عليها فيرفع الطلب على العمالة في القطاعات وينخفض في القطاعات الأخرى.

وهذا ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حيث ازدهرت الصناعة التكنولوجية، فزاد الطلب على العمالة الماهرة المدربة عالية التأهيل الفني، بينما تدهورت الصناعات التقليدية كإنتاج الحديد والصلب وصناعات المنسوجات، فقل الطلب على العاملين فيها، إذن فالبطالة الهيكلية ترجع إلى التغيرات والتطورات التي تحدث على مستوى هيكل الاقتصادي الوطني في مجموعه.

- وتحدث البطالة الهيكلية بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى.[1]

3- البطالة الموسمية:

وترجع هذه البطالة إلى تذبذب مواسم العمل والإنتاج على مدار العام. حيث تزدهر بعض الأنشطة الاقتصادية خلال مواسم معينة و تنكمش في المواسم الأخرى، وبطبيعة الحال فالعاملين في هذه الأنشطة يتعرضون إلى حالة من البطالة خلال فترات الانكماش أو التوقف، مثال ذلك:

الأنشطة السياحية وزراعة بعض المحاصيل الصيفية أو الشتوية، حيث يزدهر الطلب على العاملين بالسياحة في المواسم معينة ومناطق محددة بينما يعانون من البطالة في مواسم أخرى كذلك الحال بالنسبة لموسم جني القطن حيث يزيد الطلب على العمالة في تلك المواسم وتقل في مواسم أخرى فالبطالة الموسمية ترتبط بمواسم العمل.

4- البطالة التكنولوجية أو الفنية:

تظهر هذه البطالة نتيجة إدخال فنون إنتاجية جديدة في العملية الإنتاجية كثيفة الاستخدام لرأس المال، ومن ثم تحل محل فنون إنتاجية قديمة كثيفة الاعتماد على العمالة البشرية وهذا يؤدي إلى حدوث نوع من البطالة الجزئية حيث تحل محل الآلة بصورة جزئية محل العمل البشري، وذلك لان لا غنى عن العمل البشري المتخصص لتشغيل هذه الآلات والمعدات عالية التكنولوجية.[2]

[1] الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الاردن، 2007،ص301.

[2] ناشد سوزي عدلي، مرجع سابق،ص359.

الفرع الثاني: البطالة المقنعة.

ويقصد بالبطالة المقنعة عدم ظهورها بشكل واضح، أو بتعبير آخر أن الأفراد يعملون بالفعل لكن جزء منهم يزيدون على حاجة العمل ومن ثم فإن عملهم لا يزيد شيئا إلى الناتج الكلي وتصبح إنتاجية.
تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية متدنية بل يعملون بإنتاجية حدية(*) تساوي الصفر.[1]

وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة.

من أجل تلافي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية و الاجتماعية التي ترافق تلك الظاهرة لكنها قد تتواجه بظهور نوع آخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.[2]

(*) الإنتاجية الحدية تغير عن التغيرات الحاصلة في الإنتاج الناتجة عن تغير وحدة واحدة في الحد عوامل الإنتاج.

[1] سليمان مصطفى وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الأردن،2000،ص239.

[2] الوادي محمود حسين، **الاقتصاد الكلي Macro-ecomonic**، دار المسيرة، الأردن ، 2008، ص193.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على إختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى.

ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول مفهومها وتفسيرها، وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار والمسلمات التي يقوم عليها كل فكر.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي.

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصادية حتى العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي).

الفرع الأول: أهم الدعائم التي قام عليها الفكر الكلاسيكي.[1]

- ❖ آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي وإطار ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي وتبلورت فكر الحرية الاقتصادية عند الكلاسيك في الشعار الشهير الذي يقول "دعه يعمل دعه يمر".
- ❖ افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق والمنافسة الكاملة.
- ❖ آمن الكلاسيك أيضا، بالتوافق بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة الذي تحققه اليد الخفية التي آمن بها آدم سميث التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن.
- ❖ وفي ما يتعلق بالأجور، اعتقد الكلاسيك في ما يسمى "بقانون الأجر الحديدي lorn low of» «wages بمعنى أن أجور العمال تحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى "أجر الكفاف" أي ذلك الأجر الذي يكاد يكفي لإعاشة العمال وأسرهم وهنا أجر الكفاف يتحدد بأسعار السلع الغذائية والزراعية، فإذا ارتفعت أسعار هذه السلع كان من الضروري أن ترتفع معها الأجور النقدية والعكس بالعكس.
- ❖ افترض الكلاسيك أن هناك مرونة تامة لتغير عرض العمل في الأجل الطويل تجاه التغير الذي يحدث في الأجور.

[1] رمزي زكي، **الاقتصادي السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت1998،ص ص151-155.

الفرع الثاني :سوق العمل عند الكلاسيك.

بناءا على الدعائم التي يقوم عليها الكلاسيك فإنه لا يوجد إلا حل واحد لتوازن سوق العمل حيث يتم التوازن عندما يتساوى عرض العمل L_S مع L_D ويتحدد في الوقت نفسه معدل الأجر الحقيقي[*] الذي يقبله كل من العمال والمنتجين ونوضح ذلك كما يلي:[1]

أولا-عرض العمل: يصدر عن العمال (قطاع العائلات) وهو يرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي المتمثل في القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي [♦]

$$w=W/P$$

حيث: W= الأجر النقدي.

w =الأجر الحقيقي.

P =المستوى العام للأسعار.

وهكذا تكون دالة عرض العمل عند الكلاسيك: $L_S=L_S(w)$

والعلاقة بين L_S و w طردية.

ترتكز علاقة عرض العمل على فرضيتين هامتين هما:

- **ظاهرة الخداع النقدي:** فحسب الكلاسيك العمال بحكم عقلانيتهم غير معرضين لوهم النقود أو ما يعرفونه بالخداع النقدي (مجرد افتراض نظري لدى التحليل الكلاسيكي).

لأنهم ببساطة يفترضون أن القوة الشرائية للدخل تظل ثابتة كون المستوى العام للأسعار يتحرك بنفس الوقت، ونفس الاتجاه، ونفس النسبة مع تحرك الأجر النقدي وهذا ما يجعل العامل عند الكلاسيك يحتفظ بنفس السلوك رغم تغير مستوى الأجر النقدي.

---

[*] **الأجر الحقيقي** هو عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر، وهناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاضه.

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010، ص ص161-163.

[♦] **الأجر النقدي(الاسمي):** هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال ونظر أن هذا الأجر يتأثر بمجرد ارتفاع الأسعار حيث تنخفض قيمته الحقيقية فان العاملين لا يعتقدون بهذا النوع من الأجور لان قيمتها الحقيقية قد انخفضت وقوتها الشرائية قد تدهورت بينما أصحاب العمل لا ينظرون إلى الأجر إلا من الناحية الاسمية فقط.

- **فرضية تعظيم الدخل:** حيث أن العمال يعرضون خدماتهم بحثا عن تعظيم دخلهم في سوق تسوده المنافسة الحرة والكاملة وهي فرضية منبثقة عن قاعدة تعظيم المنفعة، فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة إلا إذا تم تحفيزهم عن طريق وحدات إضافية من الأجر الحقيقي وبهذا كلما ارتفعت الحاجة للعمالة تطلب هذا رفع مستوى الأجر الحقيقي لتعويض انخفاض الرغبة في العمل الناتج عن انخفاض المنفعة الحدية لدخول العمال في الوقت الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

ويمكن ترجمة هذا المبدأ على شكل منحى يمثل العرض من العمال L_S يرتبط ارتباطا موجبا بالأجر الحقيقي**w**.

الشكل رقم (1-1): دالة عرض العمل.

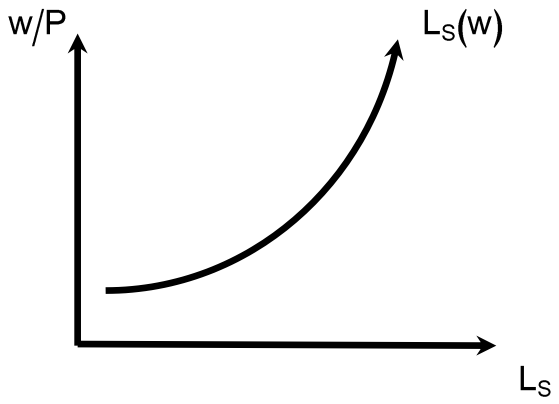

المصدر: شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، المرجع السابق، ص162.

يتم إستنتاج من الشكل المقابل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي (w)وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي يعني هذا كلما كانت الحاجة للحصول على مقدار عرض أكبر للعمل تطلب ذلك أجر حقيقي أعلى.

وعليه فإن دالة العرض هي دالة متزايدة الأجر الحقيقي$L_S = f(w/P)$

1- الطلب على العمل:

كما نعلم أن نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد لدراستنا لتوازن سوق العمل افترضنا كضرورة منهجية أن نبدأ بدلالة الإنتاج الكلي كون الإنتاج يعتبر المتغير الأساسي في التحليل الكلي.

تعتبر دالة الإنتاج علاقة مبسطة تقنية ترتبط بين حجم الإنتاج الكلي بمتغيرين أساسين من عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات.[1]

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، المرجع السابق، ص ص159-161.

وتكتب كما يلي: $Q=Q\ (N_1\ K_1....)$

حيث: **Q**= حجم الإنتاج الكلي.

N= كمية العمل المتاحة.

K= رأس المال.

عالج الكلاسيك دالة الإنتاج الكلية آخذين بعين الاعتبار فرضية الفترة القصيرة التي يترتب عنها أن عنصر رأس المال سيصبح ثابتا في حين عنصر العمل يبقى متغيرا لتصبح دالة الإنتاج دالة لمتغير واحد هو العمل $Q=f(N)$

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي هناك علاقة طردية بين مدخلات العمل والإنتاج في الأجل القصير، حيث يزيد الإنتاج بزيادة مدخلات العمل وهذا نفسره رياضيا. $Q'=\Delta Q/\Delta N > 0$

ونقول أن إنتاجية العمل في الأجل القصير موجبة ولكن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص وهذا ما يفسره رياضيا بكون المشتقة الثانية للإنتاج بالنسبة للعمل سالبة $Q'' = d^2N/d^2N < 0$

و بهذا يكون شكل دالة الإنتاج كما يلي:

الشكل (1-2): التمثيل البياني لدالة الإنتاج.

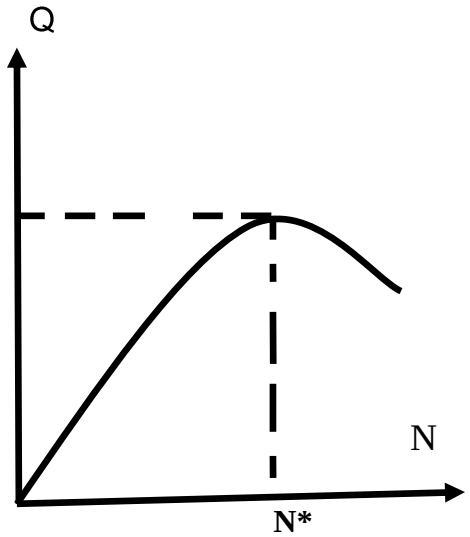

المصدر: شعيب بونوة،المرجع السابق، ص 160.

والتفسير الاقتصادي لدالة الإنتاج نقول بأن الإنتاج يتزايد بتزايد وحدات العمل و لكن بنسب متناقصة وهو ما يعرف بقانون تناقص الغلة ثم يصل إلى الذروة وهي مستوى الإنتاج الأعظم الذي نصل إليه بالاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتمثلة هنا في اليد العاملة، كمرحلة ثالثة وبعد بلوغ قيمة الإنتاج العظمي

يبدأ الإنتاج في التناقص ذلك أنه هناك يد عاملة إضافية غير مجدية في العملية الإنتاجية فهي من جهة تعتبر تكلفة إضافية ومن جهة أخرى قد تقلل من فعالية التجنيد الأمثل للعمالة.

ومن هنا يتم تحديد المؤسسات طلبها على العمل كما يلي:[1]

$$\pi = P \cdot Q - W \cdot N$$

حيث تمثل: π: أرباح المؤسسات

P: المستوى العام للأسعار

W: الأجر الاسمي

حيث تهدف المؤسسات إلى تعظيم الربح: $Max(\pi) = P \cdot Q - W \cdot N$

و مع ثبات عوامل الانتاج $Q = Q(N)/K$

فشرط الأعظمية يكون كالتالي: نقوم باشتقاق دالة الانتاج بالنسبة للعمل:

$$d\pi / dN = 0 \longrightarrow P - Q'(N) - W = 0 \longrightarrow Q'(N) = W/P$$

إن الشرط الضروري لتعظيم الربح هو تساوي الأجر الحقيقي W/P مع الإنتاجية الحدية للعمل وبما أن الإنتاجية الحدية متناقصة $Q''N < 0$.

فأي زيادة في التوظيف – طلب على العمل– يستلزم انخفاضا في الأجر الحقيقي، وبالتالي فطلب المؤسسات على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي ويرمز له بالرمز N_D

ونكتب $N_D = f(W/P)$

حيث يمكن تمثيل منحنى الطلب على العمل في الشكل التالي:

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معد البطالة– دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص –تقنيات كمية–، جامعة سطيف، السنة الجامعية، 2009–2010، ص 18.

الشكل (1-3): منحنى الطلب على العمل في الفكر الكلاسيكي.

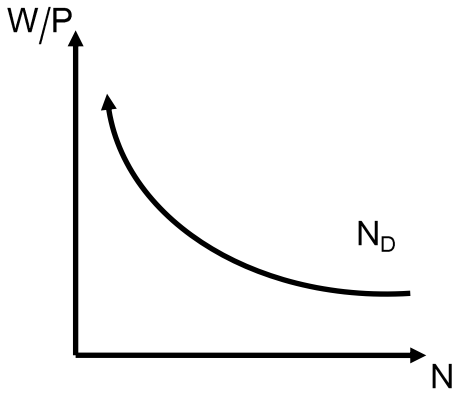

المصدر: سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر-**،مرجع سابق، ص19.

3- توازن سوق العمل:

تمكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في أسواق العمل، تعتمد في أساسها على مقومات التحليل الجزئي* وتنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي، الذي يحقق التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل.

يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض و الطلب على العمل، ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني، *W/Pو كمية العمل التوازنية،*N حينها تكون الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة[1].

حيث تمثل:

*N: كمية العمل عند مستوى التشغيل الكامل

N:إجمالي القوى العاملة.

كما هو موضح في الشكل البياني:

[1] سليم عقون، المرجع السابق، ص 20

*يمكن إسقاط التحليل الجزئي لموضوع التوظف لكل من دالة العرض للعمل و الطلب عليه من منظور كلاسيكي والتحليل الكلي وذلك عن طريق الجمع الأفقي لدوال الطلب الفردية في كافة المؤسسات و بجمع دوال العرض لكافة العمال على صعيد الاقتصاد.

الشكل رقم:(1-4): توازن سوق العمل.

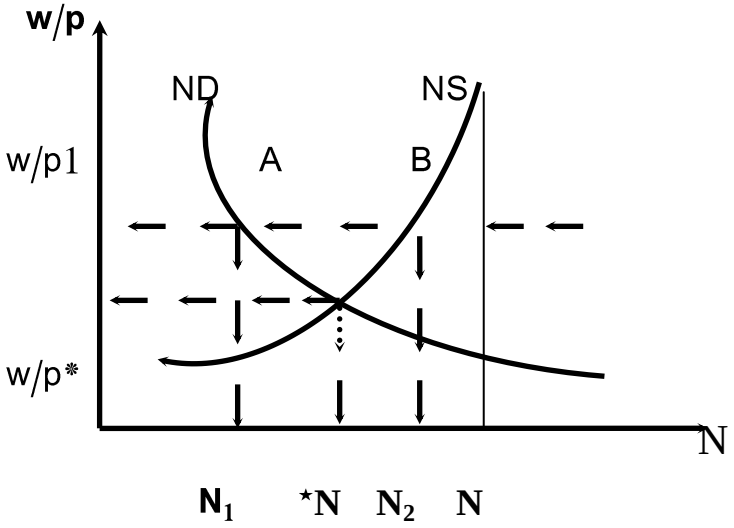

المصدر: سليم عقون، المرجع السابق، ص 21.

4- أسباب حدوث وتفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي.

من خلال الشكل السابق يمكن أن نبين كيف فسر الكلاسيك البطالة.[1]

بناء على افتراضات النظرية الكلاسيكية، فإن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع و سوق العمل ستؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل، أما سيادة المنافسة غير الكاملة كوجود احتكارات أو نقابات عمال، فإنها ستحول دون التشغيل الكامل فلو فرض أن نقابات العمال طالبت بزيادة الأجور النقدية كما هو موضح بالشكل السابق رقم(1-4): فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث بطالة اختيارية تساوي المسافة A-B حيث الطلب على العمالة عند الأجر المرتفع W_1/P_1 يساوي N_1 بينما عرض العمالة يساوي N_2 و بفائض العرض يساوي N_1, N_2 .

وعند ظهور هذا الفائض لابد من انخفاض الأجور النقدية حيث يتم تحقيق التوازن في سوق العمل، إلا أن وجود نقابات العمال والتي تعارض بشدة انخفاض الأجور سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار وذلك بافتراض بقاء MV على حالها ويجب أن نلاحظ أن ارتفاع الأسعار لابد أن ارتفاع الأسعار لابد أن يكون بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأجور النقدية، وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية.

وبهذا كلما بقيت الأجور النقدية مرتفعة وغير مرنة للتغير بالانخفاض استمرت البطالة في الاقتصاد ولا يمكن معالجتها إلا عن طريق قبول العمال بتخفيض الأجور النقدية ليزداد الطلب على العمل ويزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار ويعود الاقتصاد مرة أخرى إلى مستوى التشغيل الكامل *N .

[1] أسامة بن محمد باخنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1996، ص 69.

المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي.

كان المحور الأساسي للانطلاق هذا الفكر هي الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي خلال الفترة (1929-1933).

لذا انصبت أفكار هذا الفكر بشكل أساسي على إيجاد الحلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك وكل ذلك مهد الطريق وهيأ المناخ، لظهور النظرية العامة(*) وتقبل ما جاء فيها من أفكار وسياسيات.

- يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، والصفة المميزة لمفهوم البطالة عند كينز سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي.
- **الفرض الأول:** المنطلق من أفكار كينز يقول أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا.

وهذا يعتبره كينز سلوك رشيدة من قبل العمال.[1]

ويطلق على البطالة الكينزية اسم البطالة الإجبارية وعادة تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم وفي نظريته العامة، يعرف كينز البطالة الإجبارية "بأنها تلك البطالة التي تتحقق عند إرتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي" إذا:[2]

1- بقي عرض العمل أعلى من مستوى الاستخدام السائد.

2- الطلب على العمل أكبر من مستوى الاستخدام السائد.

والشكل المبين أدناه يمثل سوق العمل في النموذج الكينزي:

(*) تنسب هذه النظرية العامة إلى جون ميلر كينز John Maynard Keynes (1884-1946) في كتابه الشهير الذي أصدره في عام 1936 "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود".

[1] الموسوي ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص337.

[2] الموسوي ضياء مجيد، مرجع سابق، ص343.

الشكل رقم1-5سوق العمل في النموذج الكينزي.

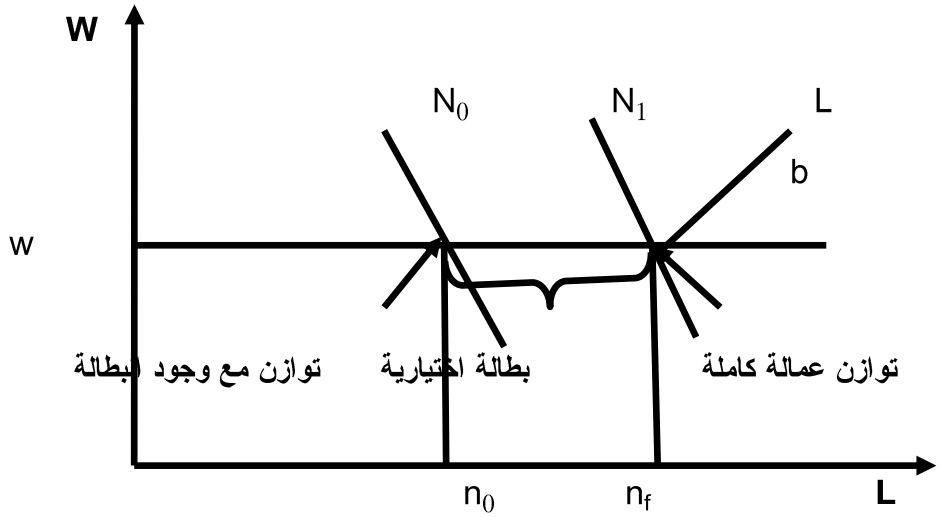

إذا كان المنحنى الطلب على العمل N_0 فـان عدد العمال الراغبين عند الأجر n_f، ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0، فيكون الفرق بين n_0-n_f هو عدد العمال الراغبين في الأجر w ورغم قدرتهم على العمل، لا يجدون العمل، ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية.

- أما إذا كان منحنى الطلب على العمل N_1 ، فان حجم العمل التوازني هو n_fوهو نفسه حجم العمالة الكاملة ويكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي.[1]

❖وهناك تفسير آخر للبطالة من خلال النظريات الحديثة:

لم تعد النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نذكر منها:

أولا: نظرية البحث عن العمل.

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة تعد سلوكا إختياريا.[2]

---

[1] بلقاط حنان، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2006، ص18.

[2] عبد الغني دادن؛ بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث، العدد10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، ص178.

❖ وتسعى هذه النظرية بإدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور فهي تبين صعوبة توفر المعلومات وهذا ما يؤدي بالأفراد السعي من أجل الحصول عليا نسبيا.

❖ ويمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:[1]

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- أن هناك حد أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل على أدنى منه يسمى "بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل أو التخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في إنتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية – إحتكاكية– أو مرغوبة تنتج عن سعي العمل للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة ، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

ثانيا: نظرية تجزئة السوق.

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد D.B Doemberg, M.Piore في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير إرتفاع البطالة والكشف عن أسباب

[1] سليم عقون، **قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة—دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير– تخصص تقنيات كمية، سطيف، 2009–2010، ص27.

إرتفاعات في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل و هي:[1]

أ- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

ب- السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

ج- السوق الأولية: تظم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية، وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر بهذا السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

د- السوق الثانوية: تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس، وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

هـ- السوق الرئيسية: تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة ورأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

ثالثا: نظرية الأجر الكفأة.

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، ومن خلال ذلك يحدث فائض في عرض العمل وبالتالي ظهور البطالة.

[1] العايب عبد الرحمان، **البطالة واشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي –الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة جزائر، السنة الجامعية 2004/2003، ص ص20-21.

حسب النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المر دودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى ولو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة.[1]
والدوافع التي تجعل أرباب العمل يرفعون الأجور من خلال هذه النظرية تنحصر في:

- ❖ الرغبة في إجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر ربحية وإنتاجية وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- ❖ تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم.
- ❖ زيادة إنتاجية العمل.

لقد إستطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال.

رابعا: نظرية اختلال سوق العمل.

يرتكز تحليل هذه النظرية للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق العمل وسوق السلع، وتبنى هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ونتيجة ذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية وينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات عن طريق الكميات.[2]

وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

- **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع تحليل الكينزي.
- **النوع الثاني:** وهنا تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب علبها وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

---

[1] سليم عقون، المرجع السابق، ص 30.

[2] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، ص ص211-212.

وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.[1]

المطلب الثالث: تفسير البطالة في الفكر النيوكلاسيكي.

بدأ إعتماد التحليل النيوكلاسيكي على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات فمن شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها:[2]

- تجانس وحدات العمل.
- حرية تنقل اليد العاملة.
- دور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق بالأجر الحقيقي.

ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التشغيل التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها "لقانون ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل تكاليف، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

- وتعرف دالة الطلب على العمل، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم، وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور.

$$D_T = f\ (W/P) \quad \Longrightarrow \quad f`\ (W/P) < 0$$

حيث: D_T: الطلب على العمل.

W/P: الدخل الحقيقي.

---

[1] عبد الغاني دادن، بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص179.

[2] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مداخلة بعنوان"**مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي" مع الاشارة الى برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، بدون ذكر عنوان الملتقى، بدون ذكر تاريخ الملتقى، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، ص2.

W: معدل الأجر الاسمي.

P: المستوى العام للأسعار.

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي يشجع المقاولين على التشغيل أكثر لليد العاملة.

أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي W/P وفقا للشرط المبين أدناه:

$$Q_T = f\ (W/P) \implies f`\ (W/P) > 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخلهم والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة.

ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض والطلب على العمل، ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام، أما وجود بطالة فإن سببه هو إرتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة والمساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، بالتالي يتحدد الأجر الحقيقي، أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية وبالتالي مستوى التشغيل التام وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.[1]

[1] دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج الهيكلي للاقتصاد – حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص22.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة وكيفية علاجها.

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني منها الاقتصادية والاجتماعية وتوجد وسائل لعلاج البطالة التي تهتم بها الحكومة و تتحمل أعبائها.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.

يترتب على البطالة العديد من الآثار الاقتصادية منها:[1]

1- انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج الوطني، ويزداد هذا الوضع سوءا في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية والتي لديها مشكلة إقتصادية حادة.

2- إنخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني.

3- إختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا بدوره يهدد الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

4- هناك بعض الحكومات تمنح إعانات نقدية وعينية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت أعداد أو نسبة البطالة في الدولة، هذا يؤدي بدوره إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة.

5- ففي حالة وجود ركود اقتصادي(*) والذي يعفي وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار

---

[1] نعمة الله رمضان، عبد العزيز عفاف،وآخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2004، ص ص 274-275.

(*) الركود الاقتصادي هو موقع منخفض في الدورة الاقتصادية وفيها يتباطئ معدل النمو وقد يتناقص الناتج الوطني الحقيقي مع إرتفاع معدل البطالة.

السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية، تتمثل في أمراض و شرور اجتماعية و مشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوهه:[2]

1- يؤدي انتشار البطالة بين أفراد المجتمع إلى زيادة عدد المتعطلين، وهذا يعني عدم وجود مورد رزق لهم للإنفاق على احتياجاتهم الضرورية والأساسية، و هذا الوضع يؤدي إلى شعورهم باليأس والضياع ويترتب على ذلك الكثير من الانحرافات الخلقية، فتنتشر جرائم السرقة والمخالفات والجنايات وما شابه ذلك.

2- يؤدي سوء الأوضاع الاقتصادية المترتبة على انتشار البطالة مثلا:

- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقديرات الذات ويشعرون بالفشل.
- أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.[3]

3- يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم.[4]

4- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة بالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء، فهي تشكل الاستقرار الأسري والاجتماعي.[5]

---

[1] بقاط حنان،المرجع السابق،ص27.

[2] نعمة الله أحمد رمضان، عبد العزيز عايد عفاف،آخرون، المرجع سابق، ص 275.

[3] زنيني فريدة ؛شيشة نوال، **مداخلة بعنوان"الآثار الاقتصادية للبطالة"**، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة، بدون ذكر تاريخ الملتقى، ص 10.

[4] نعمة الله أحمد رمضان، آخرون، المرجع سابق، ص 276.

[5] الزغبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 149.

المطلب الثالث: كيفية علاج مشكلة البطالة.

بعيدا عن جهود التحليل التنظير هناك مجموعة من المقترحات لعلاج مشكلة البطالة التي أدلى بها بعض السياسيين والخبراء وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملا في الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

1- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في حجم الادخار والتراكم، لان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في الطلب على قوة العمل.[1]

فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى انتعاش الحركة الاقتصادية ومنه زيادة المشاريع المولودة لفرص العمل.

والشيء الملاحظ في الواقع أنه بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان ... الخ، والتي حققت النمو بدون إحداث فرص عمل جديدة وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت.

وعليه فإن المقولة: "أن النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي تلقائيا إلى علاج مشكل البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين لأجور أصبح يعتريها شيء من الشك وعدم اليقين"[2].

2- خفض تكلفة العمل:

يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها.

فخفض الأجور يعني تخفيض تكاليف الإنتاج ومنه انخفاض الأسعار وزيادة المبيعات يعني زيادة الطلب على السلع والمنتجات وبالتالي زيادة الحوافز لدى المستثمرين والمنتجين لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي ما يلي:

- إعادة النظر في نظم الأجور وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغيرات الأجور بنحو الذي يلغي أو يقلل من دور نقابات العمال.

---

[1] رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998، ص 433.

[2] العايب عبد الرحمان،دادي عدون ناصر،المرجع السابق، ص 246.

- إعادة النظر في الأجور الاجتماعية، المتمثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، ...).

من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، الشيء الذي يخفف كلفته على كاهل المنتجين.

- الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة، وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

والشيء الملاحظ أن البطالة مازالت تتفاقم عاما بعد الآخر، كما أن الشطر الأعظم من البطالة من النوع الإجباري وليس الاختياري، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة أنه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

3- تعديل ظروف سوق العمل:

يفسر الاقتصاديون الكلاسيك البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب ويرجعون جهود هذه الأسواق إلى تدخل نقابات العمال والتشريعات التي تجمد من آليات العرض والطلب في تلك الأسواق.

ولهذا يرى أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل فمن اجل الوصول إلى هذه المرونة هناك جملة من المقترحات من أهمها ما يلي:[1]

- إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور
- تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بشكل يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميولهم تجاه العمل.
- التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتعطلين، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم قدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

[1] المرجع السابق ، ص ص435-436.

- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتسيير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، و لمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال و الاقتراح الذي ينادي به تقاسم الأعمال work-Sharing الذي لقي رواجا.

و جوهر هذه الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال ويتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور.

" فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، حيث يبقى الآخرون بدون عمل، يخفض أسبوع العمل أربعة أيام، مثلا: مقابل ذلك تخفيض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة".

خلاصة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم البطالة، النظريات الاقتصادية المفسرة لها وآثارهـــا والحلـــول المقترحة للتخلص من هذه المشكلة، وبما أن البطالة هي سبب تعكر حياة الأفراد في المجتمعـــات الناميـــة والصناعية.

فكلا المجتمعين تمسه هذه الظاهرة وكما وجدناها وأنها ظاهرة عادية في هذه المجتمعات وهـــذه الظـــاهرة فسرها كثير من الاقتصاديين وكانت لهم وجهات نظر كلاسيكية التي رأتها بأنها لا وجود للبطالة بـــل هـــي اختيارية أما كينز فرأى أن البطالة إجبارية.

وكما رأينا أن ظاهرة البطالة أصبحت واقع مؤلم لدي الشعوب مهما كانت مستوياتها المعيشية وبالتالي هي السبب الرئيسي والوحيد لوجود أغلبية هذه المشاكل والجرائم فلا بد من وجود حل للحد من هذه الجرائم والوصول للاستفسار ورأينا ذلك وفقا لمقترحات وأساليب المواجهة إلا أننا ومهما تطبق هذه المقترحات والتي لا تعتبر كحلول (لأن الحل يقضي على المشكلة) .

فوجدنا أن هذه الظاهرة تقلصت نوعا ما والتي لم يقضي عليها لوجود مناظر لها وهو التضخم.

فمن الأهداف الاقتصادية التي يسعي إليها أي مجتمع من المجتمعات تحقيق العمالة الكاملة تحقق الاســـتقرار في مستويات الأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحديد معدلات معقولة ومستقرة فـــي النمـــو الاقتصادي، وذلك بالإضافة إلى العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى و هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها في آن واحد فهي أهداف متعارضة وليست متكاملة.

الفصل الثاني:الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لهذا نجد أن هذه الظاهرة اصبحت ذات اهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وهذا لما تخلفه من أثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولمعالجة هذه الآثار وذلك من أجل تحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار يتطلب هذا إستعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة، ومن بين هذه السياسات لمكافحة وضبط هذه الظاهرة نذكر السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول من الدراسة الى مفهوم التضخم ومؤشرات قياسه وأسبابه وأنواعه المختلفة والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية، كما سيتم تناول أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.
إضافة إلى ذلك فقد تطور التضخم وأصبح ينتقل عن طريق السلع والخدمات يعني في إطار العولمة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم الى الركود سوية وبالعكس.

ونتيجة لعدم المعالجة الصحيحة وشدة التضخم في بعض الدول ليندمج مع ظاهرة الركود فظهرت مشكلة جديدة أطلق عليها الاقتصاديون الركود التضخمي وهي مشكلة في بعض الأحيان صعبة التوافق الزمني في حلها لأن محاربة التضخم تعمق الركود ومحاربة الركود تزيد من إرتفاعات الأسعار.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية الاقتصادية.

فالتعريف الخاص بكلمة التضخم، والذي نادى به مفكروا القرن التاسع عشر يختلف عن التعريف الذي نادى به مفكروا القرن العشرين الماضي فتعريف التضخم في الفترة الواقعة قبيل الحرب العالمية الاولى ليس هو التعريف الذي ساد لهذه الكلمة بعد وأثناء الحرب العالمية الثانية.[1]

والحقيقة في استخدام كلمة التضخم تشمل وصف العديد من الظواهر كالزيادة في مستويات الاسعار والزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف إلا أن محور الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الاسعار المحلية.

المطلب الاول: ماهية التضخم ومؤشرات قياسه.

التضخم هو مشكلة اقتصادية عانى منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة من أفراد المجتمع ولا سيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود ورغم وجود العديد من التعاريف لهذه الظاهرة من خلال رصد مؤشر عام لكشف التغيرات في أسعار السلع الخدمات في الدولة تبعا للهدف الذي تسعى إليه.

الفرع الأول: تعريف التضخم.

- يعرف التضخم بصفة عامة هو: "الارتفاع المستمر في الأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا، وإرتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمرا، وأن يستبعد ارتفاع الاسعار لمرة واحدة فقط."[2]

- ويعرف ايضا على انه: "إرتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد، ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق من إرتفاع في الأسعار."[3]

- يقصد بالتضخم وفقا للتعريف الشائع بانه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار."[4]

ويوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من:

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص 9-10.

[2] تأليف مايكل ابدجمان ، تعريب وترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي –النظرية والسياسة–**، دار المريخ، الرياض، 1999، ص364.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص214.

[4] أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص225.

آ- **إرتفاع مستمر في الأسعار:** فخطورة مشكلة التضخم تأتي من أن إرتفاع الأسعار يكون مستمرا على مدى فترة زمنية فالارتفاع المؤقت في الأسعار بسبب أي ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن اعتباره نوعا من التضخم فبمجرد إنتهاء هذه الظروف غير الطبيعية والتي تكون ظروف حرب أو إضرابات عمالية أو سوء الأحوال الجوية التي تضر بالمحاصيل الزراعية تعود الأسعار إلى مستواها السابق ولذلك لا يمكن أن نطلق على هذا الارتفاع المؤقت في الأسعار تضخما.

- ✓ و بالتالي فالتضخم يعني أن إرتفاع الأسعار يكون مستمرا.

ب- **إرتفاع المستوى العام للأسعار:** يعني التضخم، أن المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع، ولذلك فحدوث إرتفاع في أسعار بعض السلع، وانخفاض أسعار سلع أخرى قد لا يفضي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخما ولكن التضخم يشير الى حدوث إرتفاع في المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة، حقيقة أن حدوث التضخم لا يعني إرتفاع جميع السلع بنفس النسبة فقد ترتفع أسعار بعض السلع بنسبة 10٪ واخرى بنسبة 30٪ واخرى تظل ثابتة ولكن المتوسط العام للأسعار يظهر ارتفاعا.

ومن الانتقادات الموجهة لتعريف التضخم فقد عرف البعض الاقتصاديين التضخم على أنه:[1]

- يتمثل في وجود فائض طلب على السلع والخدمات بما يفوق القدرة على الانتاج من خلال الجهاز الانتاجي المحلي.
- يتمثل في الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود، وذلك لأن القوة الشرائية لوحدة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار.

$$\text{القوة الشرائية لوحدة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وبالتالي فإن إرتفاع المستوى العام للأسعار يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود بنفس نسبة الارتفاع في مستوى العام للأسعار.

- يتمثل في الارتفاع المستمر في نفقة المعيشة، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في الدخول الحقيقة للأفراد وذلك لان:

[1] محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص225.

$$\text{الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الدخل النقدي للفرد}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار(*) بمعدل يفوق معدل الزيادة في الدخول النقدية للأفراد، يترتب عليه انخفاض الدخول الحقيقة لهم.

- تعريف التضخم بالمفهوم الاصطلاحي:
- التضخم يظهر كلما زادت وسائل الشراء لدى الافراد دون ان تزيد كمية السلع بنفس النسبة.[1]
- التضخم هو "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الاسعار."[2]
- يتم إستنتاج أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود بنفس نسبة إرتفاع المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي يركز على درجة إرتفاع الأسعار بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر إرتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى إرتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويتم قياس التضخم باستعمال عدة مؤشرات اهمها الارقام القياسية التي تعرف "اداة لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة (الظواهر) معينة حسب الزمان والمكان" منها:[3]

أولا: الأرقام القياسية للأسعار.

تستخدم الأرقام القياسية للأسعار "لقياس معدل التضخم والحكم على مدة حدته في سنة معينة."[4]

(*) المستوى العام للأسعار يقصد به المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد.

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص285.

[2] المرجع السابق، ص285.

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص214.

[4] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، المرجع السابق، ص312.

وتعرف أيضا "على انها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الانفاق على البنود المختلفة على المعيشة."[1]

وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الاسعار التي تحدث في الاقتصاد الوطني حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.

وتتمثل الاقام القياسية للأسعار فيما يلي:

- الرقم القياسي للأسعار الجملة.
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة.
- الرقم القياسي الضمني.

1- الرقم القياسي للأسعار الجملة:

يعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى القومي.[2]

يمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:[3]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار(سنة المقارنة)- الرقم القياسي للأسعار(السنة السابقة لها)}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة لها}} \times 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة:

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

ويتم إعداد هذا الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالإعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الانفاقي لعينة تمثل شرائح في

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة 2006/2005، ص26

[2] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق ، ص251.

[3] جيمس جواريتي،ريجارد استروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمان، **الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص**، دار المريخ، الرياض،1999ص214.

المجتمع،غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على الشراء السلع الرئيسية.

3- الرقم القياسي الضمني:

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما وذلك "نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء."[1]

حيث يتم حساب هذا المعامل بقسمة قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية على قيمة السلع والخدمات المنتجة بالأسعار التي كانت قائمة في سنة الأساس فعندما ترتفع الأسعار (أو تنخفض) فإن قيمة المعامل تكون أكبر (أو أقل) من واحد الصحيح.

ويمكن استخدام مكمش الناتج الوطني في حساب قيمة الناتج الوطني في حساب قيمة الناتج الوطني الاجمالي بالقوة الشرائية الثابتة للنقود، فإذا ارتفعت الأسعار فإنه ببساطة يتم تكميش القيمة النقدية للناتج الاجمالي خلال الفترة التي يتم فيها الحساب لاستبعاد أثر التضخم.[2]

ولحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) يتم قسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (النقدي) بالأسعار الجارية على ما يناظره من الرقم القياسي للأسعار حيث:[3]

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي النقدي (الاسمي)}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

ويطلق على النسبة بين الناتج المحلي النقدي والنتق المحلي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي المخفض أو المكمش للناتج المحلي، حيث أن الرقم القياسي لمخفض الناتج المحلي هو الرقم القياسي الضمني الذي يستبعد أثر التغيرات في الأسعار من الناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{مكمش و مخفض الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النقدي، الاسمي)}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، المرجع السابق، ص27.

[2] عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص174.

[3] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الأردن، 2013، ص ص 168-169.

إذا كان الناتج لمخفض الناتج المحلي مساويا 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الاسعار في حين اذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في مستوى العام للأسعار، وعلى العكس اذا كان الناتج اقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار.[1]

ثانيا: الفجوة التضخمية.

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على مستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات فإنه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستوى الأسعار.[2]

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب **how to pay for the war**.[3]

وبحسب النظرية الكينزية يتم قياس الفجوة التضخمية أو فائض الطلب الكلي (C+I+G) على العرض الكلي بدلالة اجمالي فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية:[4]

$$D_x=(G_p+C_g+I+E)-GDP$$

حيث:

D_x: إجمالي فائض الطلب.

G_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار.

E: المخزون.

GDP: إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة).

إذا زاد الإنفاق القومي بالأسعار الجارية من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ينشأ فائض طلب إجمالي على الصعيد المحلي.

---

[1] حسام علي داود، المرجع السابق، ص ص168-169.

[2] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع سابق، ص28.

[3] ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص223.

[4] بسام الحجاز، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص ص280-281.

للحصول على صافي فائض الطلب (D_{xn})، لا بد من إضافة أثر العوامل الخارجية للطلب الفعال، وتتخذ صيغة الشكل التالي: $D_{xn} = D_x \pm S_f$

الفائض في ميزان المعاملات الجارية (S) يضاف إلى إجمالي فائض الطلب لأنه يمارس أثرا توسعيا على الإنفاق من خلال الزيادة في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة، ويشكل ضغطا تضخميا، وبالعكس بالنسبة للعجز في ميزان المعاملات الجاري، يطرح العجز من إجمالي فائض الطلب ويمارس أثر انكماشيا.

وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية" بفائض القوة الشرائية".[1]

ويتطلب القضاء على الفجوة التضخمية تخفيض دالة الطلب الكلي من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة مثل رفع معدلات الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وتحسب أيضا الفجوة التضخمية بمعيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي هو مؤشر ذو طابع تركيبي، يستند إلى أفكار النظرية الكمية للنقود التي حاولت أن تستخلص مقاييس ومؤشرات لقياس الضغط التضخمي، عن طريق مقارنة التغير في كل من الطلب النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.[2]

ومن خلال أفكار النظرية الكمية الحديثة للنقود، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان "التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج الوطني الحقيقي".[3]

حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي تولد فائض طلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار لإنفاق النقدي والتيار السلعي وطبقا لهذه النظرية، فإن معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي بصورته البسيطة، يأخذ الشكل التالي:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B: معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

[1] ضياء مجيد الموسوي،المرجع السابق، ص224.

[2] بسام الحجاز، المرجع السابق، ص279.

[3] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص32.

ΔM/M: معدل التغير في كمية وسائل الدفع (كمية النقود).

ΔY/Y: معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

- إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود متعادلة مع نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (B=0) هذا يعني أن هناك استقرار نقدي.
- إذا زاد معدل التغير في كمية النقود عن معدل التغير في الناتج المحلي (B>0)، يفوق الطلب الكلي النقدي العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يقود مع اتساع هذا الفارق إلى نمو القوى التضخمية.
- وبالعكس إذا كان (B<0)، تقود هذه الحالة إلى انكماش نقدي وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه.

يقسم التضخم حسب عدة معايير إلى أنواع كثيرة تختلف حسب الظروف الاقتصادية المسببة لكل نوع وقد خصص هذا المطلب لعرض أهم أنواع التضخم وأسبابه.

الفرع الأول: أنواع التضخم.

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية ويتم تقسيم التضخم على أساس معايير متعددة يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

1- التضخم من حيث اشراف الدولة على الاسعار:[1]

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه يلاحظ أحيانا عدم إرتفاع الأسعار، وذلك بكون نتيجة قيام الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج، وهناك شكلين للتضخم ترتبط بهذا النوع:

أ- التضخم المفتوح (الظاهر) open inflation:

يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات ويعرف أيضا بعدة تسميات منها: التضخم الصريح أو التضخم الطليق.

يتمثل في الارتفاع في الأسعار دون أي عوائق تعترض ذلك.

ب- التضخم المكبوت أو الكامن Repressed inflation:

نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الاسعار.

---

[1] بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الاسهم –دراسة تطبيقية لاسهم مجموعة من الشركات المسعرة– في بورصة عمان للفترة 1996–2006**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، فرع تسيير مؤسسات، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص136.

2- التضخم من حيث حدته:

اعتمادا على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

أ- التضخم الجامح Hyper (Galloping) Inflation:

هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الاعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم.[1]

والتي تعرف أيضا باللولب المرذول Voicious Girche of inflation وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.[2]

ب- التضخم الزاحف Greeping Inflation:

هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الانتاج وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترنا بالقوى الطبيعة للنمو الاقتصادي،إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن يؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

3- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ- التضخم المستورد Imported Inflation:

وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة ويظهر هذا النوع عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها في بلد المنشأ،أو بسبب ندرة العرض فيها جراء الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية وبالنهاية ترتفع أسعار السلع المستوردة بنسب أكبر.[3]

ب- التضخم المصدر Exported Inflation:

إرتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن طريق ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.

ج- التضخم المحلي:

---

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى تحليل الاقتصادي الكلي**،المرجع السابق، ص133.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الأردن، 2010، ص187.

[3] إياد عبد الفتاح الستور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء، الأردن، 2013، ص198.

هو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الاقتصادية المحلية حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد.[1]

4- حسب درجة التشغيل في الاقتصاد:

إعتمادا على هذا المعيار يصنف التضخم إلى:

آ- التضخم غير الحقيقي:

يحدث عندما تكون الزيادة في الاسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، وفي نفس الوقت يزيد الانتاج لان الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة كما أن الظروف الاقتصادية تكمن من زيادة الإنتاج وبالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضارا لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

ب- التضخم الحقيقي:

يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الانتاج وإنما الزيادة في الطلب تقابلها في الأسعار.

الفرع الثاني:أسباب التضخم.

يمكن القول أن ظاهرة التضخم هذه التي تعايشنا منذ فترة هي ظاهرة متعددة العوامل والأسباب والمولدات، وتعدد العوامل لا ينبغي تفاوتها في الأهمية ولكن الجدال والخلاف القائم بين الاقتصاد ليس اختلاف مدارسهم وإنما الخلاف القائم بينهما حول مدى أهمية كل عامل ودرجة إسهامه في توليد هذه الظاهرة ويمكن إرجاع هذه الأسباب لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

1- العامل النقدي:

هذا العامل يفسر ظاهرة إرتفاع المستوى العام للأسعار في أي فترة زمنية على أساس الزيادة في كمية النقود، وإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى إرتفاع الأسعار بنفس النسبة،كما تفترض النظرية التقليدية الكلاسيكية أنه إذا زادت كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي داخل الاقتصاد الوطني فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع.[2]

2- التضخم الناتج عن ظروف الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب على السع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي كينز وذلك عند محاولته لصياغة النظرية

[1] بلجبلية سمية، المرجع السابق، ص137.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي)**، دار زهران، عمان،1997، ص181.

الكمية، حيث قررا بأن كمية النقود ترتبط بمستوى الاسعار مباشرة وبطريقة تناسبية في التغير وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تحد هذه الكمية، ويكون معدل التضخم أو معدل إرتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.

وقد قدم كينز صورة التضخم من خلال الطلب، يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض.

وعندما يوجد مثل هذا الفائض فإنه سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار، وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الانتاج حيث أن زيادة الأسعار تعني إمكانية زيادة الأرباح كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي والرخاء الاقتصادي إمكانية تصريف الإنتاج.[1]

وزيادة الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الأجور ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العمل، وهذه الزيادة الأخيرة سوف تتسرب أو توجه إلى الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب وهذه الزيادة الجديدة في الطلب سوف تحقق نفس الدورة السابقة (زيادة في الانتاج، ارتفاع الاجور، زيادة في الطلب والتي سوف يكون من نتيجتها ارتفاعا جديدا في الأسعار، وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار).

هذا التحليل أورد الحالات التي يستطيع فيها العرض مواجهة الزيادة في الطلب أو فائض الطلب النقدي الذي أدى إلى زيادة الاسعار.

وفي هذه الحالة فرق كينز بين أمرين:

الحالة الأولى: مرحلة التشغيل غير الكامل (الجزئي).

نعني بهذه الحالة "أن هناك جزء من الموارد الانتاجية معطل أي غير مستغل، ومن ثم فإن زيادة الطلب أو الإنفاق أو تواجد كمية نقود جديدة، لن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم".[2]

حيث أن الاقتصاد يستطيع أن يواجه الزيادة في الإنفاق أو الطلب بزيادة مماثلة في الانتاج أي العرض.

ويعرف أيضا التشغيل غير الكامل يعني بأنه "مرونة الجهاز الانتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب."

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص286.

[2] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص ص287-288.

الحالة الثانية: المرحلة التي يكون قد وصل الى التشغيل الكامل لكل موارده.

وعندئذ فإن زيادة الإنفاق لن يؤدي إلا إلى زيادة في الطلب الكلي ،مع عدم قدرة الجهاز الانتاجي على مواجهة هذه الزيادة بزيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي فتصبح الإشكالية هنا هي كيفية إمتصاص الزيادة في الطلب النقدي وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق رفع الأسعار.

فرفع الأسعار هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث ان المشروعات سوف تعمل على زيادة طاقتها الانتاجية عن طريق تشغيل عمال جدد ودفع أجور إضافية ورفع معدلات الاجور، ومن شأن ذلك أن ترتفع الأسعار ومع كل هذا فالتوازن الحقيقي لا يمكن أن يعود مرة أخرى، فارتفاع الأجور يولد من جديد دخولا نقدية جديدة تتحول إلى سلع وخدمات عن طريق الاستهلاك، فيزداد الطلب من جديد ويواجه عرضا ثابتا وترتفع الأسعار ونعود مرة أخرى إلى الحرة الدائرية اللولبية لارتفاع الاسعار.

وبهذا الحد، هناك عوامل أخرى تؤدي مع العوامل المتقدمة إلى التأثير على الطلب ودفعه لأن يكون ضغوطا تضخمية، هذا العاملان هما: العامل النفسي والعامل الخارجي.

- **العامل النفسي:** يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية أفضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الاخر.

هذه المحاكاة تدفع إلى زيادة الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد مما يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الاشباع.

- **العامل الخارجي:** فيقصد به الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية، مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الافراد والمشروعات ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

ومن هنا يتم استنتاج إلى أن مجرد الزيادة في الطلب الكلي لا تكفي لإرتفاع الأسعار إلا إذا كان عرض السلع وإنتاجها ثابتا وسواء رجع ذلك إلى عجز في الجهاز الانتاجي عن التوسع في الانتاج وعدم كفاية المخزون عن مواجهة الطلب الجديد، او كان العجز متحققا في بعض القطاعات.

وإزاء ذلك "فالوسيلة الوحيدة التي تكمن من تحقيق التوازن بين العرض والطلب تتم عن طريق رفع الأسعار."[1]

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص ص 288-289.

3- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:

ترجع هنا هذه الظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الانتاج، دون أن يكون هناك تغييرا في الطلب وعنصر الانتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، وترجع في الغالب الزيادة في نفقات الإنتاج إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم.

واستجابة لرغبة العمال المتقدمة، تقوم الدولة أو المشروعات بزيادة أجورهم دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، بدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الانتاج الأخرى أو بإنقاص معدلات الأرباح، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار ومن جراء ذلك تتحقق هدفا مركبا، لاستجابة لمطالب العمال، وإمتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار ويضاف إلى ذلك أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في إنتاجية العمل كما أن إرتفاع الأسعار يتجاوز نسبة إرتفاع الأجور ويسبقه بفترة زمنية مما تقدم.

يمكن أن نستنتج أن التضخم الناشئ عن إرتفاع الأجور لا يمكن أن يحقق أثره في إرتفاع الأسعار، إلا إذا توفرت شروط معينة، تتمثل في موقف المشروعات الإنتاجية من إرتفاع مستويات الأجور، فهي بين خيارين:

الأول: أن نتحمل هذه المشروعات الزيادة في النفقات وأن تقلل من أرباحها وتحقق بذلك ثباتا في الأسعار.

✓ **الثانية:** هي الحرص المشروعات على ثبات معدلات الأرباح التي تتحصل عليها ومن ثم تنقل عبء إرتفاع أجور العمال إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار، ولا يخفي أن المنتجين يعمدون الى الخيار الثاني، فهم يستجيبون لطلب رفع الأجور وترتفع نفقات الإنتاج مع بقاء الأرباح على ما هي عليه ومن ثم ترتفع الأسعار.

4- التضخم البنائي أو الهيكلي:

هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والهيكل الاقتصادي يتمثل في: "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع."[1]

[1] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص290.

فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة و الإنتاج وتجد أسبابها أما في سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل السوق، أما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، وتمثل ظاهرة التضخم بمسببتها هذه الحالة التي عانت منها في زمن بعيد كافة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وقد عجزت السلطات النقدية في الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة عن مواجهة هذا التيار التضخمي وفشلت خطط تثبيت الأجور والأرباح والأسعار في إيقاف هذا التضخم الهيكلي.

5- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:

يظهر هذا في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم إحتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد ويعرف على أنه: "الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية...الخ، مما ينعكس على إرتفاع أسعار بيعها في الاسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار."[1]

ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد والتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى إرتفاع أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية، مما يؤثر على إرتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

المطلب الثالث: الآثار المختلفة المترتبة عن التضخم.

لو ارتفعت كافة الأسعار والأجور وقيم الأصول المختلفة والديون بالنسبة نفسها لما أسفر التضخم عن الحدوث أية فوارق اقتصادية واجتماعية، لان الذي تغير هو الرقم النقدي المعبر عن النشاط الاقتصادي،إلا أن الواقع يشير إلى إختلاف سلوك الأسعار في مختلف المجالات وبمعدلات متفاوتة.[2]

وبهذه التحركات التي قد تحدث في السلع والخدمات الغير متجانسة في الأسعار فإن التضخم يؤدي إلى فوارق ملموسة في الدخول والثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية وعلى المتغيرات الكلية بصفة عامة.

ويعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد العوائق الاقتصادية الفتاكة وأهم هذه الآثار ما يلي:

---

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات إقتصادية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية، 2006/2005، ص35.

[2] اسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،المرجع السابق، ص139.

1- إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

حركات الأسعار لها دور بالغ على المستوى الدخل الوطني وعلى مستويات دخول الأفراد بشكل عام.[1] ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العلمية الإنتاجية وذلك خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة).

أما الدخل الوطني فيتكون من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذا الدخول النقدي

وخلال عملية التضخم يتوالى إرتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق إرتفاع الدخل الحقيقي وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضاءل معدل النمو الدخل الحقيقي وعند مستوى التوظيف الكامل يصل الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لان إرتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على كمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك.[2]

ويمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم:[3]

1- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار إرتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

2- إرتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من إرتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل بالمقارنة الحالة الاولى.

3- إرتفاع الدخل النقدي بمعدل مساو لمعدل إرتفاع الأسعار، في هذه الحالة يبقى الدخل النقدي ثابتا.

4- إرتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل إرتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى إرتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى، ويمكن إيضاح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

1-1- **أصحاب الدخول الثابتة:** تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية، والفوائد على الاستثمارات (فوائد السند وغيرها) والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص24.

[2] مروان عطون، **مقاييس اقتصادية "النظريات الاقتصادية"**،دار البعث، الجزائر، 1989، ص189.

[3] المرجع السابق، ص190.

1-2- **أصحاب المرتبات:** وتشمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، كما تتمتع دخول هذه الفئة بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى، إن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة، ولكن عادة ما تحصل زيادات في الدخول النقدية (المرتبات) قد تؤدي إلى تخفيف أثار الأسعار على تناقص الدخول الحقيقية، وبالمقابل فإن الدخول الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال إنخفاض مستوى الأسعار.

وبما أن الانخفاض السريع والحاد في الأسعار في النظام الرأسمالي يكون عادة في النشاط الاقتصادي والانتاجي خاصة، فقد يتعرض البعض من أصحاب هذه الدخول إلى انقطاع دخولهم نتيجة لفقدانهم لعملهم.

1-3- **أصحاب الأجور:** تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة إرتفاع في الدخول النقدية لهذه الفئة (أصحاب الأجور)، أما مدى توافق إرتفاع الدخول النقدية مع إرتفاع الأسعار فيتوقف على عوامل كثيرة قد يكون من بينها مقدرة الاتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل إرتفاع الأسعار وبشكل سريع يتلو إرتفاع الأسعار مباشرة.

والملاحظ في الدول الصناعية في النظام الرأسمالي في الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث تنقضي فترة من الزمن بين الارتفاعات في الأسعار والزيادات في الأجور النقدية نتيجة مطالبة الاتحادات العمالية.

بإضافة إلى ذلك فإن معدل إرتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقل من معدل إرتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب الدخول في الفئتين السابقتين فإن أصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم.

1-4- **أصحاب المشروعات:** يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة، لأن أصحاب المشروعات غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم، لأن هذه الدخول تتزايد بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادات في الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد إرتفاع الأسعار (بشكل عام لا ترتفع النفقات بنفس معدل إرتفاع الأسعار بل بمعدل أقل)، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع.

إضافة لذلك فإن ارتفاع الأسعار لا يحصل في جميع السلع والخدمات بوقت واحد وبنسبة واحدة، وهذا اما يؤدي الى اعادة توزيع الدخول في المجتمع، لأن ارتفاع اسعار بعض السلع بنسبة اكبر من ارتفاع أسعار السلع الاخرى سيؤدي الى تحقيق المشروعات التي تنتج السلع الاولى لأرباح صافية.[1]

2- آثار التضخم على العملة:

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار.[2]

فإذا إتجهت قيمة النقود في التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من ارصدة يتوجهون إلى تحويلها إلى الذهب وعملا مستقرة القيمة و إلى شراء سلع معمرة وعقارات.

3- أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين:

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية لحائزي النقود وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، حتى ان البعض اعتبر الظاهرة جريمة اجتماعية، فتأثيره في التوزيع المداخيل ليس محايدا، حيث يعيد التوازن لصالح الاشخاص الاقتصاديين الاكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء.

إن المقرضين هم أول من يعانون من الاثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة)، فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة الشرائية اقل مما أعطيت ومعنى ذلك أنهم استردوا قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن ما هي وقت منحهم القروض وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الإسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين وتساعد دائنيهم فالأمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة.[3]

4- الأثر على إعادة توزيع الثروة:

خلال عملية التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل يكون عشوائيا والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخول الحقيقة، فالأفراد الذين انخفضت دخولهم خلال عملية التضخم (نتيجة

[1] مروان عطون، المرجع السابق، ص191.

[2] محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص412.

[3] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص44.

الارتفاع المستمر في الاسعار) قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقة بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل.

ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية الذين انخفضت دخولهم نتيجة ارتفاع الاسعار ومما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الاصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الاسعار.

وبذلك تنتقل ملكية هذه الاصول الحقيقة من الفئات تناقصت دخولها الحقيقة الى الفئات تزايدت دخولها الحقيقية.[1]

ومن هنا يمكن القول بأن التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التذمر الاجتماعي بدرجة يهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لنتيجة دفع عجلة الاقتصاد المحلي.[2]

5- أثر التضخم على الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الاموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في راحلها الأولى وتتجه إلى إنتاج السلع التي لا ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية.[3]

لأن الارتفاع في مستويات الأسعار والأجور، الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الانشطة الانتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد.

إذ أنها تتحمل تتحمل عبء إرتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة إرتفاع النفقات المعيشة التي تعاني عمالها منها، وفي نفس الوقت فهي لا تجد رؤوس الاموال الكافية لتوسيع طاقتها الانتاجية كما انها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حيث تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.

إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها:

- مستوى التشغيل عناصر الانتاج.
- مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار، وقيام رجال الاعمال بتخزين السلع بغية

[1] مروان عطون، المرجع السابق، ص191.

[2] أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك –بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل، الأردن،2012، ص207.

[3] أنس البكري، وليد صافي، المرجع السابق، ص206.

بيعها بعد فترة لتحقيق ارباح اكثر، وهذا بدوره يزيد من الارتفاع في الاسعار، كما تتجه رؤوس الاموال الى المضاربة والعقارات، كل هذا على حساب توظيف الاموال في استثمارات طويلة الاجل تعود بالنفع على الاقتصاد.[1]

لأن الهدف يصبح تحقيق الربح السريع، وبالتالي قد يتوقف انتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع التي قد تعمد الحكومة إلى تجميد أسعارها ويتوجهون إلى إنتاج السلع الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال عملية التضخم.

وكلما إقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حده هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الانشطة الانتاجية وقد ينتشر نتيجة نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، يمكن أن تؤدي إلى تخفيض رجال الاعمال لاستثماراتهم بشكل عام وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، كل هذا يؤدي بالاقتصاد الى الوقوع بأزمة انكماش امن قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد ككل.[2]

6- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وإنخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الانفاق القومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستوردة أيضا، ولو كان الاستيراد طليقا سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على إمتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسوية من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيزيد إلى السوق المحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك السلع البديلة للواردات فيشتد إرتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى يضعف التضخم مقدرة البلاد على التصدير لأنه يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها الى السوق المحلية، هذا بالإضافة إلى أن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الاسواق الخارجية.[3]

7- الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

إن إنخفاض المداخيل الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي إلى إنخفاض الادخار، لان معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل

[1] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص45.

[2] مروان عطون، المرجع السابق، ص194.

[3] محمود يونس، عبد المنعم مبارك،المرجع السابق، ص412.

الحدي للادخار، وهذا سيؤدي إلى إنخفاض نمو الناتج الوطني وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه.[1]

8- الأثر على سعر الفائدة وسعر الصرف:

يؤدي التضخم إلى تزايد الفجوة بين ما يسمى بمعدل الفائدة الحقيقية ومعدل الفائدة الاسمي، حيث يعرف معدل الفائدة الحقيقي **r**[2]:

معدل الفائدة الحقيقي= معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

بالرمز: $r_r = r - p$

حيث: r_r هي معدل الفائدة الحقيقي، **r** معدل الفائدة الاسمي، **p** معدل التضخم.

ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي، فلو فرضنا أن معدل الفائدة كان أقل من معدل التضخم فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا، هذا يعني أن من يقرض المال بمعدل الفائدة الاسمي لا يستفيد شيئا علميا، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من إنخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة، لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب ألا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم.

ويمكن إعادة كتابة العلاقة الأولى كما يلي: $r = r_r + p$

ويطلق على هذه المعادلة اسم مبدأ فيشر، ويمكن النظر الى معدل الفائدة الحقيقي على أنه التعويض الحقيقي الذي يستحقه صاحب المال اودعه في البنك.

هنا فإن مبدأ فيشر يعني ان معدل الفائدة الاسمي (r) ينبغي ان يعوض على المودع تكاليف الفرصة البديلة، بالإضافة الى مقدار التناقص في القوة الشرائية للنقود (p) الناجم عن عملية التضخم.[3]

---

[1] بن يوسف نوة، **دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –تخصص اقتصاد تطبيقي- ، جامعة بسكرة، 2007/2006، ص35.

[2] توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق،**النقود و البنوك و الاقتصاد**،دار المريخ المملكة العربية، السعودية ،ص 361.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**،المرجع السابق، ص315.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

إن خطورة الآثار التي تخلفها ظاهرة التضخم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من تفاوت في توزيع الدخول جعلت مختلف المدارس الفكرية تختلف الاسباب المنشئة لظاهرة التضخم، إلا أن وجود عدة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقص أو تعارض تلك النظريات، وهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة بهدف الوصول الى تعريف واضح للتضخم.

ولهذا يستلزم عرض هذه النظريات لأن كل نظرية أو فكر له مصدر أساسي يعتبره أساسيا في بروز القوى التضخمية.

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي.

تعتبر هذه النظرية من اولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات.[1]

فقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الاوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الاقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة الى النظام الرأسمالي القائم على اساس الانتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على إستخدام النقود.[2]

ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الاسعار بنفس المعدل والاتجاه، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود، ويحصل العكس في حال إنخفاض كمية النقود.[3]

وتقوم نظرية كمية على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1- كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فزيادة كمية النقود الى الضعف تؤدي الى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف.

2- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات (الانتاج) يعني أن هذه المتغيرات تعتبر مستقلة لا تتأثر بتغير كمية النقود، كما أنها تتمتع بالثبات في الأجل القصير خاصة.

---

[1] محمد عزت عزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة، بيروت،2002، ص289.

[2] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص37.

[3] مروان عطون، المرجع السابق، ص94.

3- تفترض هذه النظرية أن مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى بمعنى أن كمية النقود هي التي تؤثر تغيراتها على مستوى الأسعار، ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائيا ويؤثر على كمية النقود وغيرها من العوامل.

يحدث التضخم بموجب هذه النظرية الكمية للنقود نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، ففي الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود فإن زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى إرتفاع مستوى الأسعار لأن الناتج الوطني الحقيق يكون ثابتا عند التوظيف الكامل أما في الفترة الطويلة فإن الناتج الوطني يزداد وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإن هذا سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام الأسعار وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة، وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج الوطني في الفترة الطويلة.[1]

ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

الفرع الأول: معادلة التبادل لفيشر (Ficher).

يعتبر آرثر فيشر أبرز أعمدة الفكر النيوكلاسيكي، نظرا لما تركه من بصمات نتيجة مساهماته في النظرية، خاصة فيما يتعلق بالظواهر النقدية، وأهم ما إشتهر به فيشر هو معادلة التبادل (1911) والتي تقوم على أساس الفرضيات التالية:[2]

أ- التعادل بين عرض النقود M_s وطلب النقود M_d وهذا لتحقيق التوازن في سوق النقد.

$$\mathbf{M_s= M_d=M}$$

ب – الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات ويكون بهذا الشكل:

$$\mathbf{M_d= P.T}$$

حيث: P: المستوى العام للأسعار.

T: مجموع المبادلات المحققة خلال فترة معينة من الزمن.

ج – إن التداول النقدي (عرض النقود) يأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{M_s= (M.V) + (M`.V`)}$$

[1] مروان عطون، المرجع السابق، ص181.

[2] بن يوسف نوة،المرجع السابق، ص21.

حيث:

M و V: تمثلان كمية النقود القانونية (الجارية) وسرعة دورانها على التوالي.

M` و V`: تمثلان كمية النقود المصرفية (الودائع الجارية) وسرعة دورانها على التوالي.

وبتعويض M_s وM_d بقيمتها نحصل على معادلة التبادل لفيشر على الشكل التالي:

$$(M.V) + (M`.V`) = P.T$$

التفسير لهذه المعادلة:

هو أن مضاعفة الكتلة النقدية تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار، مستوى تتساوى من خلاله القيمة الإجمالية للسلع المتداولة مع الكتلة النقدية الموجودة في تلك الفترة وهذا بفرضية سرعة دوران النقود وحجم المبادلات في الأجل القصير.

ويمكن كتابة المستوى العام للأسعار على الشكل التالي:

$$P = \frac{(M.V) + (M`.V`)}{T}$$

رغم قبول الذي عرفته معادلة التبادل، إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لمعادلة التبادل كما أتى بها فيشر من أهمها:[1]

- إن هذه المعادلة لا تصلح للاختيار الاحصائي.
- إن حجم المعاملات (T) في معادلة التبادل يشمل جميع أنواع المعاملات دون التفرقة بين تلك التي تخص الانتاج أو تلك التي تتم في أسواق الأوراق المالية، أو تلك التي تتعلق بتبادل الأصول حقيقية موجودة في فترات سابقة.

لذلك فإن حجم المعاملات يشتمل على مجموعات كثيرة من السلع الغير المتجانسة ومن الصعوبة جدا استخدام مقياس موحد لقياسها، لهذا يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس

- إن متوسط الأسعار (P) الذي يتلاءم مع هذا المفهوم غير محدد بدقة ولا يصلح لأن يتخذ كأداة في تحليل النشاط الاقتصادي

الفرع الثاني: معادلة كمبردج للأرصدة النقدية.

تعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معالة التبادل غير أنها في هذه المرة تركز على الجانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي ويرتكز تحليل مدرسة كمبرديج على العوامل التي تحدد طلب الافراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، ويذكر اقتصاديو

[1] مروان عطون، مرجع سابق، ص99

مدرسة كمبريدج من أمثال ألفريد مارشال وبيجو بعض هذه العوامل مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع حيث أنه من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في الأمد القصير، أو أنها تكون بنفس نسبية التغير في دخول الأفراد.[1]

ويمكن التعبير عن معادلة الارصدة النقدية على النحو التالي:

حيث أن:

M: كمية النقود بكافة أنواعها.

K: نسبة الدخل الذي يرغب الاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية سائلة.

P: مستوى الاسعار.

Y: الناتج الوطني الحقيقي.

وبما أن القيمة النقدية للإنتاج الوطني Y.P = الدخل الوطني النقدي (Y)، فتصبح معادلة كمبريدج في صورة **M = K.Y**

ومن خلال هذا نستنتج النسبة: **K = M/Y**، وهذا يعني أن النسبة بين الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد والدخل النقدي، ليست في الوقع سوى مقلوب سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل والتي تمثل:

$$V = Y/M = \frac{\text{الدخل الوطني النقدي}}{\text{كمية النقود المطلوبة لغرض المبادلات}}$$

أي أن: **K=1/ V**

وبالتعويض في معادلة كمبردج نجد: **Y (1/ V)=K** ، وبذلك فان**Y= M.V.**

ويمكن أن نستخلص من تحليلنا لمعادلة كامبردج ما يلي:

✓ العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار (P) هي علاقة عكسية يعني كلما إخفض K مع ثبات M، يؤدي إلى إرتفاع الدخل النقدي، أي أن زيادة الطلب على السلع والخدمات ينجم عنه إرتفاع مستوى الأسعار (P).[2]

✓ العلاقة بين كمية النقود والأسعار علاقة طردية.

[1] بن يوسف نوة، المرجع السابق، ص22.

[2] عبد القادر خليل، المرجع السابق، ص237.

✓ بالنسبة لمعادلة التبادل فإنها إعتبرت أن النقود تقوم بوظيفتي وسيط في المبادلة ووسيلة دفع اما بالنسبة لمعادلة كمبردج فإنها اضافت وظيفة اخرى للنقود وهي وظيفة الادخار.

إن مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية لم تختلف في الفترة القصيرة عن النظرية الكمية الكلاسيكية في اطار معادلة فيشر للتبادل، فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ففي الفترة القصيرة تفترض مدرسة كامبردج ثبات حجم الناتج الوطني (Y) وثبات الطلب على النقود (K)، لأنه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغيرها الا في الاجل الطويل، كما تشارك المدرسة الكلاسيكية في بقية الافتراضات التي يترتب على تحقيقها التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وعليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود عن الطلب عليها، أي اذا حدث فائض نقدي متناسب في المستوى العام للأسعار.[1]

الفرع الثالث:أهم الانتقادات لهذا التفسير وفقا للنظرية الكمية لظاهرة التضخم.

تدور الانتقادات الموجهة الى هذه النظرية حول صحة ومدى واقعية الفرضين الأساسين لها:

- فإن من أهم الانتقادات الموجهة للفرض الأول أن النقود لا تطلب في المجتمع فقط للقيام بالمعاملات، ومن ثم فإنه ليس صحيحا افتراض ثبات عدد مرات استعمال الوحدة النقدية في كل الظروف، وحتى مع فرض ثبات كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يمكن أن يزيد أو أن ينخفض نتيجة تغير سرعة دورانه، قد يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى رغبة تخلي الأفراد عن النقود وزيادة رغبتهم في الاحتفاظ بأصول أخرى تدر عائد وقد تزيد هذه الرغبة في حالات إرتفاع أسعار الفائدة.

أما الفرض الثاني فإن افتراض ثبات حجم المعاملات (الانتاج الكلي) حالة التوظيف الكامل ولكن هذه الحالة وجود الاقتصاد الوطني في حالة التوظيف الكامل وثبات حجم الانتاج الكلي قد لا تمثل إلا حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد الوطني يعمل دون مستوى التشغيل الكامل لموارده (وهي الحالة العامة) فإن زيادة كمية النقود لا ينعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن تؤثر أيضا وبدرجة أكبر على الانتاج.

فالإضافة الى الانتقادات السابقة لتلك العلاقة السببية الميكانيكية التناسبية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، التي تنص عليها "النظرية الكمية" فإنه لا يمكن اعتبار كمية النقود المسؤول الأول للاختلال التضخمي، إلا إذا افترضنا أن عرض النقود ذاتي الحركة بصفة كاملة أي مستقل تماما عن الطلب عليها،

[1] محمد عزت عزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، المرجع السابق، ص ص291-292.

وطالما ان النقود لا تعرض لذاتها أي لا تعرض الا اذا كان هناك طلب مسبق عليها، فإنه وفقا لوجهة النظر هذه سوف لا يكون هناك فائض عرض نقدي.[1]

المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي.

إن ظهور كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" لكينز عام 1936م، قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي. و كما هو معرف ثار كينز في نظريته العامة على نظرية التوظف التقليدية التي فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير(1929-1933) كما رفض الافكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة والادخار والاستثمار وقانون ساي، كما استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي.

فعنده يتحدد المستوى التوازني للتوظيف والدخل القومي الحقيقي للطلب الكلي الفعال(*) وتمر مراحل تغير الأسعار عند كينز:[2]

حيث أن نظرية التوظيف أو الدخل الوطني الكينزية نظرية خاصة بالفترة القصيرة فإنها تقوم على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحدد لموقع دالة العرض الكلي ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الانفاق الوطني (الاستثمار مثلا) يحدده في مستوى التوظيف لعوامل الانتاج القابلة للتشغيل وبالتالي الناتج أو الدخل الوطني.

ومن هنا عند مستوى معين للتوظيف والناتج الوطني والمستوى العام للأسعار ينشأ فائض طلب كلي من خلال هذا يميز كينز مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار:

1- المرحلة الأولى:

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الانتاجية القابلة للتشغيل وفي هذه الحالة عندما يزيد الانفاق الوطني وذلك بقيام الحكومة بزيادة في إنفاقها العام تزيد الدخول ويزيد الانفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الانتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والانفاق نفسها في زيادة الانتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار.

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص ص216-218.

(*) الطلب الكلي الفعال هو ذلك الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية المصحوبة بقوة شرائية حيث مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي يتحول فعلا إلى إنفاق فعلي.

[2] محمد عزت عزلان، مرجع سابق، ص ص294-295.

أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظف والانتاج ولكن مع استمرار الانفاق وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التشغيل الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الانتاج فقط بل الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل التضخم الجزئي.

ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختلافات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد علميا وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية وأيضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين.

ولا يثير التضخم الجزئي المخاوف بعد حافزا لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلفه من أرباح إضافية.

ويمكن تفسير ما جاء به كينز حول محددات مستوى الأسعار حالة الاستخدام غير الكامل لعوامل الإنتاج عن طريق شرح منحنى الطلب الكلي التالي:[1]

الشكل (2-1):أثر الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.

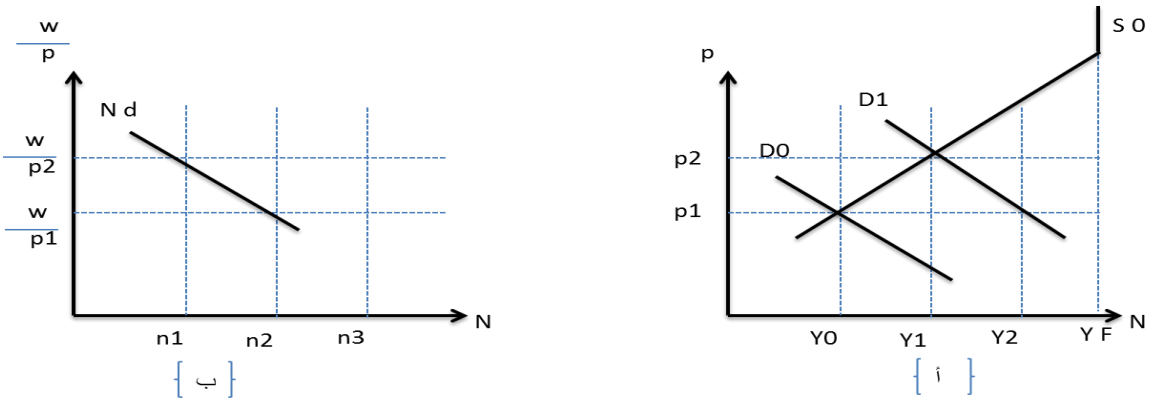

المصدر: يوجين أ. ديوليو، **ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية**،ديوان المطبوعات،الجزائر، 1993، ص223.

مستويات الإنتاج اقل من Y_F (مستوى الاستخدام الكامل).

بافتراض أن عند مستوى طلب كليا (D_0)، ومستوى عرض كلي (S_0) توجد وحدات عمل عاطلة قدرها ($N_F.N_0$)، عند مستوى الإنتاج الحقيقي Y_0، فإذا زاد الطلب الكلي خلال سياسة توسعية إلىD_1 فتوجد زيادة

[1] يوجين أ. ديوليو، **ملخصات شوم مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزائر، ديوان المطبوعات، 1993، ص223.

قدرها (Y_2-Y_0) عند مستوى الأسعار P_0، هذه الزيادة في الطلب من شانها أن ترفع الأسعار إلى (P_1) وان تنخفض الأجر الحقيقي إلى W_0/P_1(الشكل (ب)) .

عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N1 بدلا من N0 وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى Y1 ومع ذلك فان زيادة الإنتاج والتوظيف اقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا انخفضت الزيادة في مستوى الأسعار الأجور الحقيقية.

2- المرحلة الثانية:

وهي مرحلة الاستخدام الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فان هذه الزيادة في الطلب للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب يدفع بها إلى أعلى، ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم بالتضخم الحقيقي "Real Inflation"، بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات.[1]

أي أن التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب Excess Demand ويقصد به الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية الطاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث إرتفاع في المستوى العام للأسعار.[2]

ووفقا للتحليل الكينزي يحدث تضخم الطلب عندما ما يكون حجم الإنفاق الكلي **C+I+G** اكبر من قيمة الناتج (**Q**) عند مستوى الاستخدام الكامل أي : **Q<C+I+G**

حيث أن: **G:** الانفاق الحكومي.

I: حجم الاستثمار الكلي.

C: حجم الاستهلاك الكلي.

Q: حجم الناتج الوطني.

[1] محمد غرت عزلان،المرجع سابق، ص295-296

[2] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع سابق، ص43-44

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغيير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وان لم عرض النقود ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل الموالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز.[1]

الشكل (2-2):أثر زيادة الطلب الكلي على أسعار الفائدة في ظل الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج.

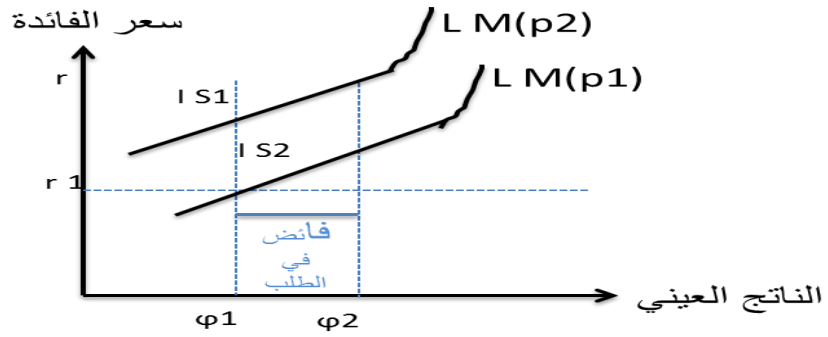

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص219.

يفترض الشكل أعلاه: تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى إنتاج Q_1 مقاسا على المحور الافقي، وأن التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع Mp_1 وسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار p_1.

والأن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى IS_1 الى IS_2، ومن ثم حصول فائضه في الطلب قدره $(Q_1^*-Q_2^*)$ والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع مستويات الاسعار وبعبارة اخرى ستنخفض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود.

وبالتالي انتقال منحنى LMP_1 الى LMP_2، حيث يتحقق التوازن العام مرة اخرى، ولكن عند مستوى سعر الفائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق(*).

سيؤدي إرتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، ويستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار إنتقال منحنيات LM و Is.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات أسواق المال**،المرجع السابق، ص ص218-220.

(*) في هذه الحالة يتحول منحنىLM إلى الأعلى بسبب الزيادة المطلوبة من النقد لغرض المعاملات ومع افتراض ثبات عرض النقود، يتم تلبية هذه الزيادة على حساب النقود المعدة لغرض المضاربة، مما يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: تفسير التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود.

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" نظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة، حيث تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، ويعزى رواج وانتشار النظرية المعاصرة الكمية النقود بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات فانتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار بين مستويات ومعدلات البطالة التي يعبر عنها منحنى فيليس.

والوجهة العامة لهذه النظرية تنظر إلى التضخم مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في دفع الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة.

وأن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي يبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في المستوى الأسعار.

وتبنى هذه النظرية على معالم أساسية تشير إليها كما يلي:

– معادلة التبادل كما صانها فيشر ولكن صورتها الداخلية لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود

$$V = Yp/M$$

لأنه يمكن حساب مقدار **V** من القيم المشاهدة لكل من الدخل الحقيقي(Y) وكمية النقود(M)، والمستوى العام للأسعار (P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تبين شيء عن العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة فمن الممكن التصور أن اثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي اثر على الدخل الوطني الحقيقي و الأسعار ومثل هذه النتيجة تضمنتها أراء تلاميذ كينز تحت ما عرف باسم "مصيدة السيولة" في أوقات الكساد والتي تعنى أن أي زيادة في عرض النقود سوق تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى فان مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملا في رفع مستوى الأسعار دون أحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني.

يتصور فريدمان أيضا نتيجة رابعة وهي أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي اثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة اعتمادا على الظروف من هذا التوضيح المبسط

يتم إستنتاج أن تحليل فريدمان يسمح بإمكانية تعير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود وهذا هو الفرق بينها وبين النظرية الكمية الكلاسيكية وتقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين:[1]

1. المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الخل الوطني الحقيقي.
2. التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) كمعير عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

فدالة الطلب عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية: $M/P=F\ (R_B.R_S,Dp/Dt.1/p,Y_p,H,U)$

حيث: **M/ P:** الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقة دالة في المتغيرات.

RB: فائدة على السندات.

RS: عائد على الأسهم.

Y_P: الدخل الدائم " هو رقم متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة، كما تحدده تجارب الماضي وواقع الحاضر وتوقعات المستقبل.

H: الثروة البشرية وغير البشرية.

U: العوامل التي تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظ بالنقود.

يرى فريدمان أن أهمية الثروة الحقيقة والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثورة والدخل يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود.

والعلاقة الطردية بين الطلب على النقود والدخل الحقيقي يتمثل في أنه على المستوى الوطني عندما يزيد الدخل الوطني الحقيقي يزيد الطلب الكلي على النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية.

أما النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية كمتغير في دالة الطلب الكلي على النقود فيرى فريدمان أو العلاقة النسبية بين هذا المتغير والطلب على النقود علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة بحفز الأفراد في مجموعتهم على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية.

عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في فترات البطالة وعليه كلما ارتفعت نسبة عنصر الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي تكون فيها سوق

[1] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، المرجع السابق، ص397.

العمل راكدة بعدها إنتقل فريدمان الى جانب العرض، ويقرا بأنها مستقلة عن دالة الطلب (محددات دالة الطلب ليست هي محددات جانب العرض).

ثم في مرحلة أخيرة تتحدد قيمة النقود في السوق النقدي عن طريق تقاطع دالتي العرض والطلب، وبالتالي يتحدد المستوى العام للأسعار.[1]

المطلب الرابع:تفسير التضخم وفقا لنظرية التسارع.

تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض و الطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:[2]

- السياسة النقدية و المالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.
- توقعات الأسعار في التأثير على إرتفاع الأجور و بالتالي على جانب العرض.

فنظرية التسارع تعتمد بشكل رئيسي على إفتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال و الأشخاص الآخرين،و بالتالي إرتفاع التكليف و الأسعار بدون تحقيق أية زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وهو الافتراض الذي تستند إليه نظرية التوقعات العقلانية أي أفضل التنبؤات التي يمكن أن تجرى إستنادا لمعلومات المتوفرة عن سياسات الحكومة والأداء الاقتصادي في المستقبل، وأي خطأ قد يحصل في هذه التنبؤات هو خطأ عشوائي وهو الخطأ الذي لا يمكن تلافيه في أي عملية تنبؤ، وقد وجهت لهذه النظرية عدة إنتقادات بسبب هذا الافتراض أي إفتراض أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي،لأن تنبؤ الأداء الإقتصادي في المستقبل من قبل أفضل الاقتصاديين والإحصائيين لا يمكن أن يتم بالدقة التي تفترضها النظرية.

[1] بن يوسف نوة، المرجع السابق، ص28.

[2] عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسي،**النقود و المصارف و الأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن،2004،ص457.

المبحث الثالث: أدوات مكافحة وضبط التضخم.

إختلاف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، وبالتالي الوصول بالنهاية إلى تحديد الوسائل المناسبة للمكافحة، ووسائل العلاج، حيث يعتبر من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في أي دولة أو نظام التخفيف أو السيطرة على الآثار التي يمكن أن يلحق بها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وذلك باستخدام وسائل السياسية النقدية والمالية والرقابة على الأسعار والأجور وفيما يلي سوف نحاول عرض بعض هذه الوسائل والتي تمثل أساسا في الوسائل النقدية والمالية.

المطلب الأول: أدوات السياسية النقدية في ضبط التضخم.

تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسيع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.[1]

فيمكن تعريف السياسة النقدية "بأنها الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية وتستعمل هذه الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية"، وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.[2]

وكما أن مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي فان فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان، وتكلفت وشروط منحة، ضبط لتضخم، وتثبت مستوى الأسعار.

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى ذات التأثير المباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية وأدوات ذات الرقابة المباشرة في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بالتحكم في حجم الائتمان ونوعيته.

الفرع الأول: فعالية أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة – الأدوات الكمية– على التضخم.

تنقسم أدوات الرقابة الفنية التي يمارسها البنك المركزي في التأثير على حجم النقد والائتمان إلى أربعة أنواع:

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص53.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص ص98–99.

1. سعر الخصم(لسعر البنك):

يقصد بمعدل إعادة الخصم "الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لدية للحصول على احتياجات نقدية جديدة لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات".[1]

وتتضح فعالية سياسة سعر البنك وذلك أثناء التضخم يرفع البنك المركزي من سعر البنك حيث ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد والقروض من البنوك التجارية وبالتالي الحد من التضخم.[2]

أما إذا أراد الزيادة في كمية الائتمان فإنه يخفض من سعر البنك، ليزيد إقبال المصاريف على إعادة الخصم فترتفع الاحتياطات النقدية كلما كانت هذه الاحتياطات أكبر كلما زاد ذلك من فعالية أو أثر سياسة سعر إعادة الخصم.

وبعد تطبيق هذه السياسة كأدوات من أدوات السياسة بهدف الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان والتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد اقل فعالية في البلدان النامية حيث أن اقتصاديات هذه البلدان تنقسم بتخلفها وعدم تطور أسواقها النقدية والمالية ومحدودية التعامل فيها وكذا عدم شيوع تعاملها بالأوراق التجارية.[3]

2. سياسة نسب الاحتياطي القانوني:

يتمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكالا عديدة، منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية واحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وآجالها.[4]

وتتجلى فعالية نسب الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها أوقات الكساد، حيث أن البنوك التجارية قد لا تجد نفسها مجبرة على التوسع في عمليات الائتمان والإقراض باستخدام الزائد من احتياطات النقدية الناتجة عن تخفيض تلك النسبة، فصلا عن التوسيع في عمليات الائتمان، والإقراض ترتبط بزيادة

---

[1] صالح مفتاح، المرجع السابق، ص98-99.

[2] غاري حسين عناية، **التضخم المالي**، المرجع السابق، ص132.

[3] سليمان مجدي، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، القاهرة، دار غريب، 2002، ص107.

[4] حميدات محمود، **النظريات والسياسة الاقتصادية**، دار الملكية،الجزائر،1996، ص44.

الطلب على الائتمان والاقتراض من قبل الأفراد كالمستثمرين، والمشروعات الإنتاجية وهذا قد لا يتحقق أثناء الكساد.[1]

بينما في حالة التضخم يعمل البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية المتوفر لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فتنخفض حجم الكتلة النقدية في التداول، يقل حجم المعاملات، من ثم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتقليل من عدة التضخم.[2]

3. سياسة السوق المفتوحة:

المقصود بالسوق المفتوح هو "تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة".[3]

فعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل إلى السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأدوات الخزانة) وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية،وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الافتراضية إذا كان عرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم.

وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يدفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الافتراضية اذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان.[4]

وتنقسم فعالية عملية تطبيق هذه الساسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها، وتلك يرجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية وصنف التعامل فيها حيث أن قيام البنوك المركزية يبيع الأوراق المالية بهدف تخفيض كمية النقود المتداولة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية وبما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأوراق المالية في المستقبل وكفاءتها في إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني.[5]

---

[1] غاري حسين عناية، المرجع سابق، ص133.

[2] ضياء مجيد الموسوي، المرجع سابق، ص270.

[3] صالح مفتاح، المرجع السابق، ص150.

[4] نفس المرجع، ص151.

[5] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، المرجع سابق، ص327.

الفرع الثاني:فعالية أدوات الرقابة الفنية المباشرة- النوعية – على التضخم.

تتناول أدوات الرقابة النوعية للسياسة النقدية التدخل المباشر في تبيان شروط وكيفية استخدام الائتمان يعني تبيان الكيفية التي بموجبها نقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان أي بتعبير أخر أن الرقابة النوعية المباشرة تنظم طلب الائتمان في حين.[1]

وتستخدم الأدوات النوعية للسياسة النقدية "بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.[2]

ويمكن إجمال هذه الأدوات في العرض الآتي:

1- هوامش الضمان المطلوب:

تستخدم هي الوسيلة في أحداث تغيير في هوامش الضمان تلك خفضها الممنوحة من اجل المضاربة في سوق الأوراق المالية.

فيستخدم البنك المركزي في رقابته المباشرة هذه برفع هوامش الضمان تلك بخفضها تبعا لحالة الأحوال التضخم أو الكساد[3].

حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية، يعنى الأفراد المضاربين أن يسددوا قسما من مشترياتهم من الأوراق المالية من مصادرهم الخاصة والقسم الآخر عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يرفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده ثمنا للأوراق المالية المشتراة وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والبطالة .

2- مراقبة الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط):

تعني هذه الوسيلة بمراقبة شروط البيع بالتقسيط، ضمانا للتحكم في معدلات الانفاق النقدي العام، اي بتسهيل هذه الشروط في اوقات الكساد والتضييق منها في اوقات التضخم والرواج، نظرا لما تحدثه الزيادة في المعدلات الاستهلاك من اثار ضارة في وقت تكون الحاجة ماسة الى تخفيضه: كأوقات الحروب مثلا: حيث تزداد معدلات الانفاق الكلي من مستويات التضخمي للعمليات العسكرية، يترتب عليه زيادة في معدلات الطلب الكلي من مستويات العمالة الكاملة فترتفع الأسعار.

---

[1] غاري حسن عناية، المرجع السابق، ص145.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الكلي المعمق**، مصر ،دار الفجر، 2003، ص125.

[3] عناية غازي حسين،المرجع السابق،ص146.

3-رقابة الائتمان العقاري:

ويقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري بإقامة المباني وشراء الاراضي والمنشآت العقارية الاخرى، تحقيقا المتطلبات التنمية، ومصلحة الاقتصادية الوطني كتحقيق نوع من التوازن بين التمويل العقاري وبين المشروعات الاخرى التي تتطلبها حركة النشاط الاقتصادي وذلك تخفيضا لحجم التدفقات النقدية والتي تحفز الظواهر التضخمية إلى الظهور.

4-سياسة المقاصة ما بين البنوك:

حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان وذلك عن طريق تسوية الحسابات الدائنة والمدنية والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة، مما يؤدي الى اطلاع اكبر على السياسات الائتمانية والاوضاع النقدية للبنوك التجارية، مما يسهل على البنك المركزي اسداء النصح واصدار التعليمات الخاصة بعمليات الائتمان زيادة أو نقصا تبعا لأحوال النشاط الاقتصادي.[1]

5-وسيلة الاعلام:

وتعنى إعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية ببيان الوقائع، والاجراءات التي سيتخذها وذلك طبقا لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي، وتنفيذ الحاجات الملحة الضرورية للإصلاح النقدي والمالي، فهذا الإعلان يكون مدعوما بالأرقام والاحصائيات كفيل بذلك بوضع الحقائق امام الري العام وهذا يزيد من الوعي الاقتصادي الداخلي مما يجبر البنوك التجارية على التجارية على التعاون من اجل تنفيذ تلك السياسة المعلقة وتسير معاملاتها الائتمانية بشكل يتلاءم مع تلك السياسة ويساعد على تحقيقها.

وتتخذ هذه الأداة أشكالا مختلفة تتضمن نشر البيانات، والقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الاعلام المختلفة حول المشكلات النقدية وقد تتضمن ايضا تفسيرا للوقائع وهذا كله يزيد من كشف الحقائق الاقتصادية امام الجمهور، وتساعد هذه الوسيلة الاعلامية في دعم الجهود الرامية لإصلاح الاوضاع الاقتصادية والائتمانية تحقيقا للاستقرار الاقتصادي .[2]

[1] غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 146-148.

[2] غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص150.

الفرع الثالث:أدوات الرقابة الفنية الحديثة:

من تجارب في استخدام أدواتها الكمية والنوعية، اخذت السياسة النقدية في استخدام ادوات ووسائل فنية حديثة أخرى أظهرت نجاحا وتعتبر في نفس الوقت إمتداد الوسائل السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وأهم هذه الأدوات:

1- الإقناع الأدبي أو المعنوي:

تتمثل طريقة الاقناع الادبي بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والنداءات والتحذيرات سواء الشخصية أو التحذيرية، لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطها وودائعها النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد، لزيادة مستويات الانتاج الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والضروري لتحقيق التشغيل الكامل طبقا لما تفتضيه عوامل التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وتزداد فعالية هذه السياسة في محاربة الضخم والكساد اذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الاخرى، أو بشيء من التحذير والوعيد.[1]

2- إصدار التوجيهات والأوامر:

وتعني إصدار السلطات النقدية تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية توجيها لها نحو السياسة التي يجب اتباعها في علاقاتها الائتمانية مع الافراد المتعاملين وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي ان يضمن تسريب الكمية المرغوبة من النقد في التداول فضلا عن الاتجاهات التي يرغب أو لا يرغب في استخدام الائتمان فيها مما يؤهله فرض رقابة مباشرة وبهذه الوسيلة الحديثة يستطيع السلطات النقدية فرض الرقابة على حجم الائتمان، واستخدامه لتوجيهه نحو المشروعات والاعراض الكفيلة بعلاج الازمات الاقتصادية.

فضلا عن أن تحكم السلطات النقدية بهذه الوسيلة في حجم الائتمان يخولها في أن تتحكم في حجم الانفاق الكلي ومستويات الطلب الفعلي بالقدر الضروري، واللازم لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي الداخلي بعيدا عن أزمات البطالة والتضخم.[2]

[1] غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص153.

[2] نفس المرجع السابق، ص154.

المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم.

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها" مجموعة القواعد والاساليب والوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معين"[1]. ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في التخطيط الانفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

وتستخدم أدوات السياسة المالية في حالة التضخم تتطلب سياسته تحقيق الفائض في الميزانية تخفيض حجم الانفاق الكلي، أو الطلب الفعلي وذلك بصفة مباشرة عن طريق تخفيض نفقاتها وبصفة غير مباشرة برفع معدلات الضرائب على الاستهلاك لانقاص الانفاق الاستهلاكي ورفعها على معدلات الارباح، لانقاص الانفاق الاستثماري، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض حجم الاتفاق الكلي، الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على التضخم، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:[2]

1- الرقابة الضريبية:

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية، لكون أجهزتها المالية تتصف بالبدائية والتخلف، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الانفاق الوطني من جهة ومن جهة اخرى كأداة تجميع لفرائض الميزانية.[3]

ففي حالة التضخم تقوم السلطات بجموح الانفاق الخاص يعني سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة، أي برفع معدلات الضريبية التصاعدية[*]على الدخول فيقع الافراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبية فيجمحون عن الإنفاق إلى الادخار،لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت متحصلات لانخفاض مستويات الدخول وعلى هذا تستحدث سياسة الرقابة على الضريبية موارد لتمويل التنمية وكذا تحويل الفرائض من الاستهلاك الى الاستثمار المنتج.

---

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**،دار الفجر، مصر، 2003، ص127.

[2] غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص162.

[3] نفس المرجع السابق، ص163-165.

[*] الضريبة التصاعدية: هي الضرائب التي تتناسب طرديا مع زيادة الدخل، ويظهر دور هذه الضرائب في ضبط الإنفاق ومنه تقليل للإنفاق الأمر الذي ساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي.

2- الرقابة على الدين العام (القروض):

تساهم رقابة الدين العام على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الاسواق، فالحكومة تستطيع الافتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الافراد وتقليل انفاقهم في سوق السلع ويفترض انها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، اذا ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الانفاق، إنما حبس ما أمكن من الانفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد، وقد يتعرض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزانتها مما يقوده إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت .[1]

3- الرقابة على الانفاق العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الانفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته، أو تخفيضها حسب الاحوال الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم يجب التقليل من الانفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية العامة يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى وقد تعمل سياسة الرقابة على الانفاق الحكومي على مضاعفة مستويات الانتاج الكلي والدخول بتوفير معدلات الطلب الفعلي بالقدر اللازم لتحقيق مستويات من التشغيل الكامل.[2]

[1] بن يوسف نوة، **دارسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم 1990-2005**، المرجع السابق، ص40.

[2] غازي حسين عناية، المرجع سابق، ص171.

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأجور و الأسعار.

إن النظرة التشاؤمية لارتفاع الأسعار هذا راجع إلى الآثار السلبية والتضخمية التي تحدثها في مستويات الأجور قد تعجز سياسات المالية والنقدية عن ايقاف تلك الحركة من الارتفاعات لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية، والتحكم في عمليات الانتاج، والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الاخرى كعوامل العرض والطلب، حيث يصح تدخل الدولة بفرص رقابة مباشرة على حركات الأسعار والاجور شيئا مرغوبا فيه وكذلك ففي مجال الرقابة على حركات الاجور يتحقق عامل المرونة في ضبط تغييراتها بالنسبة للأسعار، لخضوعها لعناصر المساومة والاتفاقيات مع الاتحادات النقابية والمهنية لضمان بقاء الاجور متماشية مع التكاليف الضرورية للإنتاج.

ولتبيان مدى فعالية سياسة الرقابة على الاجور والاسعار في معالجة التضخم نوضح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الأجور.

تلعب نفقات الانتاج دورا هاما في تحديد مستويات الاسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الانتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في الأجور إلى حدوث ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الاسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الاجور وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الاجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الانتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخول زيادة في الانتاجية مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الانتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.[1]

كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورا بارزا في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الاجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الانتاجية ونظرا لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور.

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، المرجع السابق،ص70.

وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الاجور والانتاجية بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الانتاجية وبما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ففي أثناء التضخم حيث تقتضي السياسة الحكومية في الرقابة على الاجور تحقيق مستويات مقبولة من التشغيل فلابد من تخفيض في حجم الطلب الفعلي وبالقدر الكافي لتحقيق تلك المستويات من التشغيل وهذا يأتي بتخفيض الاجور النقدية في جميع القطاعات وذلك لأن انخفاض الدخول النقدية لجميع الأفراد من المستهلكين ومستثمرين سيخفض بدوره من حجم الانفاق الكلي الاستهلاكي.[1]

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الأسعار

إحدى الطرق التي تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحكومية لمنع الأسعار من الارتفاع هي أن نفرض الرقابة على الاسعار على السلع العامة، هذه هي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفعالية،فالقوى الأساسية المسببة تبقى كما هي والشيء الوحيد الذي بحيث هو أن الضغوط لن يسمح لها بأن تغير عن نفسها في الشكل ارتفاع في الاسعار مثل هذه الحالة تسمى – تضخم مكبوت– ويثبت منطق التحليل الاقتصادي فضلا عن الحقائق التاريخية أن الرقابة على الاسعار في حد ذاتها ليست حلا للضغوط التضخمية ففي أثناء الحروب، تلجأ الحكومات الى فرض الرقابة على الاسعار لتغيير الارتفاع في الاسعار.[2]

[1] عناية حسين غازي، المرجع السابق، ص 180.

[2] بكري كمال،مقلد رمضان محمد وآخرون،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص291.

المبحث الرابع: نموذج فيليس و العلاقة بين البطالة و التضخم.

تعد مشكلتي البطالة والتضخم من أهم المشاكل التي تفوق عمليات التنمية في أي مجتمع فالتضخم كما سبق توضيحه يترتب عليه العديد من الآثار على الاقتصاد، فضلا عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات والأنشطة المختلفة، أما البطالة التي تمثل مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي.[1]

وبتعدد أنواعها يترتب عليها انخفاض الناتج الوطني واهدار لجزء من الثورة الوطنية لدى المجتمع وتزداد حدة الاثار السلبية الناتجة عن البطالة والتضخم كلما زادت معدلاتها واستمرت هاتين المشكلتين لفترة زمنية طويلة وقد كان تحليل العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام عديد من الاقتصاديين الذين ينتمون الى المدارس الفكرية مختلفة وسوف يتم التطرق الى هذه الافكار وتحليلها للعلاقة بين البطالة والتضخم.

المطلب الأول: العلاقة بن البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي.

إن الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين ظاهرتي البطالة والاسعار تمر بمراحل وكل مرحلة منها تفرز إطارا نظريا معينا لطبيعة هذه العلاقة في ضوء واقع المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه جهاز السوق دورا رئيسيا في تحديد مستويات الاجور والاسعار، وتحديد مستوى الناتج والدخل القومي بتفاعل قوى العرض الكلي والسلع والطلب الكلي عليها.

الفرع الأول:العلاقة في التحليل الكلاسيكي.

بافتراض الكلاسيك أن المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل للعناصر الانتاج وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما،وأن مرونة الأسعار كفيلة بتحقيق التشغيل الكامل دائما في ظل هذه الظروف لا وجود للبطالة في المجتمع وان وجدت فهي اختيارية وان وجدت بطالة اجبارية تكون ظاهرة البطالة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الاجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن الى وضع التشغيل الكامل أما التضخم عند الكلاسيك فهو ظاهرة نقدية بحتة تكزون نتيجة لزيادة عرض النقود، ووفقا لنظرية كمية النقود فان زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار بنفس النسبة، ولذا يتساوى معدل النمو في عرض النقود بالمجتمع، وبالتالي، فإن زيادة عرض النقود لا تؤثر في مستوى الانتاج.[2]

---

[1] خالد الزاوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل** ،مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004،ص16.

[2] محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا،المرجع السابق،ص ص303-304.

ووفقا لذلك لا توجد أي علاقة بين التضخم و البطالة وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكلاسيكي.

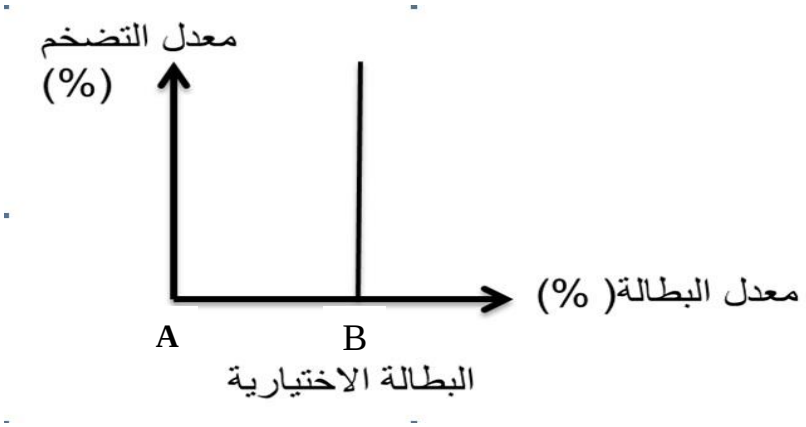

المصدر: السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص 304.

من هذا الشكل يتضح أنه لا يوجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وتستطيع السلطة النقدية من خلال التحكم في الاصدار النقدي تحديد مستوى التضخم المرغوب في المجتمع وقد يكون صفرا.[1]

ويوضح لنا ذلك إذا وجدت البطالة فهي اختيارية في المجتمع قدرت بالمسافة " A، B" فعند زيادة كمية النقود فهذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار و زيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.[2]

الفرع الثاني: العلاقة في التحليل الكينزي.

أما الفكر الكينزي فإنه يستند أساسا إلى أن الدخل الوطني يتوازن عندما يتعادل العرض الكلي للسلع مع الطلب الكلي عليها، وهو ما لا يتحقق إلا بالتعادل الادخار والاستثمار، ومن هذا فإن تحليل كينز يربط بين توازن الدخل الوطني وبين التشغيل الكامل لموارد المجتمع فتنشا "الفجوة الانكماشية، أو قد يكون أعلى من مستوى التوظيف الكامل فتنشأ "الفجوة التضخمية" في حين تنشأ لأن الطلب الكلي يميل إلى أن يكون أكبر من العرض الكلي، أو أن الانفاق على سبيل الاستثمار يميل إلى أن يكون أكبر من الادخار.

[1] السريتي السيد محمد، على عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص 304.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص280.

وقد انتقد كينز الكلاسيك فيما يتعلق بكل من سيادة ظروف المنافسة الكاملة ومرونة الأجور و الأسعار وما يترتب عليهما من تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، حيث أنه يرى ما يلي:

- أن الأجور عادة ما تكون في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية.
- وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.
- أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه النزولي فهذا لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي ومن ثم، انخفاض مستوى الانتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل ومن ثم ظهور البطالة وزيادتها.

وبالتالي جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم ومن ثم، لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

الشكل(2-4): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقا للتحليل الكينزي.

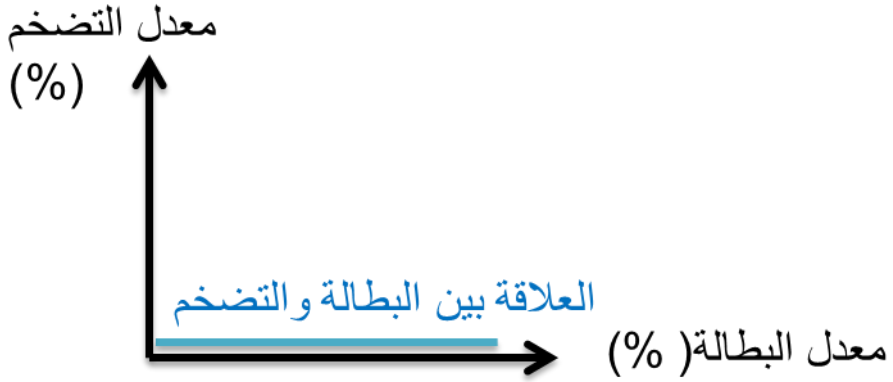

المصدر: السريتي محمد السيد، المرجع السابق، ص 306.

من هذا الشكل يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم ويمكن تعليل ذلك بالظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

غير أن هذا التحليل انتقد من جانب الكينزين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل التضخم، ولذا فقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة ووفقا لهذا التحليل أن الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظيف في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل.[1]

الشكل رقم :(2-5): أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار.

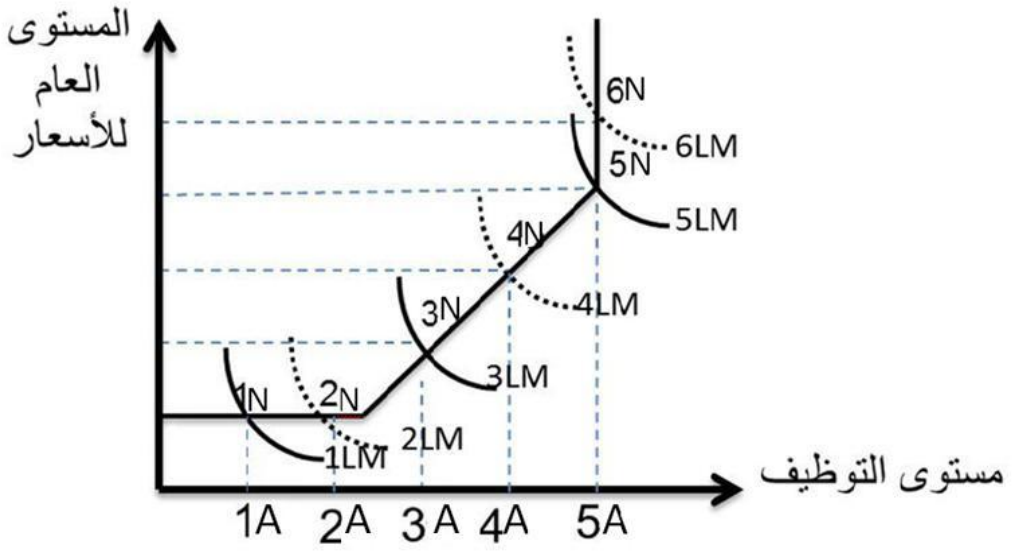

المصدر: السريتي السيد محمد ،عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص 307.

من هذا الشكل المقابل نلاحظ أنه إذا كان:

1- منحنى العرض الكلي لانهائي المرونة: ويتحقق ذلك في حالة الكساد حيث قدر كبير من الموارد عاطلا، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التشغيل فقط، ومن ثم، نقل البطالة، بينما لا تتأثر الاسعار، وبالتالي، لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما لاحظناه في التحليل الكينزي في صورته الأولى.

2- منحنى العرض الكلي عديم المرونة، يتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التشغيل، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي.

[1] محمد السريتي، المرجع السابق، ص ص306-308.

3- منحنى العرض الكلي موجب الميل وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي، فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الانتاج والتشغيل ونقل البطالة وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة للكنزيين الجدد تمثل في منحنى فليبس.[1]

المطلب الثاني: منحنى فليبس.

كان من أبرز سمات الفكر الاقتصادي في أواخر عقد الستينات أن اصبح هناك اهتمام متزايد بطبيعة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم.[2]

ولقد كانت أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي على قضية البطالة والتشغيل وكان ذلك أمر منطقيا، إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933) ذلك أنه عندما استعادت دول غرب أروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات اعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة.[3] ومن هنا تلقت المدرسة الكينزية "منحنى فيلبس" بالترحاب، حيث قدم هذا المنحنى تفسيراً لمجرى التغير في الأجور النقدية، وفي المستوى العام للأسعار(التضخم)، لم يكن متوفرًا في النموذج الاقتصادي الكلي، حتى ذلك الحين.

وسرعان ما أصبحت علاقة فيلبس علاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح" منحنى فيلبس" وأصبح إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح ورسم أهداف ومشكلات السياسية الاقتصادية الكلية وفي اختيار أولوياتها دون منازع ولفترة من الزمن.

لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل هذه العلاقة واستمراريتها على المدى الطويل، خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في آن واحد وتسمى هذه الحالة ب "الركود التضخمي"[4]**Stagflation** وفي هذه الدراسة نركز على الدراسة التطبيقية التي قام بها فيلبس.

---

[1] محمد السريتي، المرجع السابق، ص308.

[2] حسن عمر، **النظرية الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص162.

[3] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المرجع السابق، ص361.

[4] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر**– ،المرجع السابق،ص47.

الفرع الأول: التعريف بمنحنى فيلبس وتفسيره.

يركز الاقتصاديون كثيرا على البحوث التطبيقية، وفي سنة 1958م قام الاقتصادي الانجليزي "أ. و. فيلبس" بنشر بحثه عن العلاقة بين البطالة والتغير في الاجور النقدية وباستخدام بيانات عن المملكة المتحدة، وجد فيلبس أنه عندما كان معدل البطالة منخفضا كان معدل التغير في الاجور النقدية يميل الى الارتفاع ومن الناحية النظرية فإن هذه النتيجة لها معنى تستند الى المنطق، فانخفاض معدل البطالة يشير ضمنيا الى ضيق سوق العمل، وعلى ذلك فإن من المتوقع أن ترتفع الاجور النقدية استجابة لشدة الطلب بمعدل اكبر مما يحدث لو أن اسواق العمل كانت تتمتع بحرية نسبية (يعني لو كان معدل البطالة مرتفعا).[1]

وقد قدرت هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الاجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الاجور هي المكون الرئيسي لنفقات الانتاج.[2]

واتضح في هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الارتفاع في الاجور.[3]

- **تفسير فيلبس لهذه العلاقة.**

✓ أنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايدا ومعدل البطالة متناقصا، ومن ثم يكون على العمال المقدرة على المطالبة برفع الأجور بمعدلات متزايدة.

✓ أما في فترات الإنكماش فيكون الطلب على العمالة متناقصا ومعدل البطالة متزايدا ومن ثم تكون مقدرة العمال على مطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة (أي يتناقص معدل التضخم).

قد أيدت هذه النتيجة التطبيقية الفكر الكينزي النظري، لذا سارع العديد من الاقتصاديين الكنزيين خاصة الامريكيين إلى دعم قياس هذه العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة باستخدام بيانات واقعية فاتضح لهم أن هذه العلاقة عكسية، الامر الذي زاد من تدعيم نتائج دراسة فيلبس الذي يشير إلى وجود تعارض بين هدفي التشغيل الكامل واستقرار الأسعار فانخفاض معدل البطالة لا يكون إلا على حساب رفع معدل التضخم والعكس الصحيح،فقد تم تمثيله بيانيا في شكل منحنى عرف باسم منحنى فيلبس "Phillips Gurve" نسبة إلى مكتشفه ويمكن القول بعبارة اخرى أن منحنى فيلبس يوضح العلاقة بين معدل التغير في الاسعار (الاجور النقدية) ومعدل البطالة وفي الاجل القصير يرتبط معدل التضخم عادة بعلاقة عكسية مع معدل البطالة.[4]

---

[1] محمد السريتي،المرجع السابق،ص308.

[2] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم ألركودي**،دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن،2013،ص59.

[3] عمرو هشام محمد، **مدخل الى المدارس الفكر الاقتصادي**،دار طلاس،دمشق،2009،ص187.

[4] جيمس جوار تيني وآخرون، **مدخل الى المدارس الفكر الاقتصادي**،دار طلاس،دمشق،2009،ص187.

الشكل رقم : (2-6): منحنى فيلبس في صورته الأصلية.

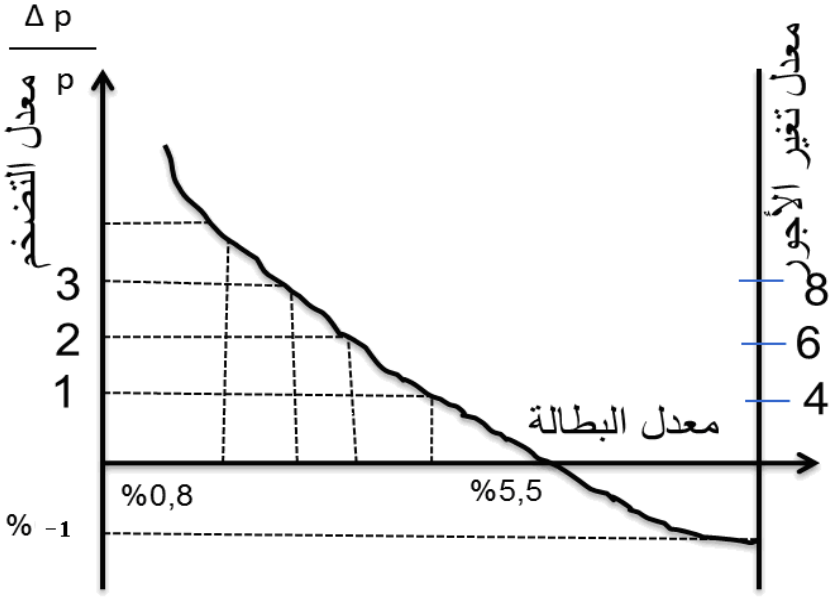

المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المرجع سابق، ص363.

ولتفسير منحني فيلبس وفقا للمنطق الذي اعتمد عليه ***A. W. Philips***[1] حيث يمثل المحور الأفقي معدل البطالة السنوي،وعلى المحور الراسي على الجانب الأيسر معدل التضخم السنوي،وعلى المحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية ، وكما هو موضح في الشكل أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد عن المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنويا الأمر الذي يعني أن التضخم السنوي يقل بمقدار 3 % سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية، و السبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3 % وأن الأسعار تتحدد في النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة (هذا الافتراض يهمل عناصر التكاليف الأخرى) وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل

وعليه، لو أن الأجور النقدية قد زادت بمعدل 6 % في السنة، و كانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3% في السنة فإن الأسعار في هذه الحالة سوف ترتفع بنسبة 3% في السنة، أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية مساويا لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل ، فإن معدل التضخم سيكون صفرا، وإذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تحدث بمعدل أكبر من الزيادة في الأجور النقدية ، فإن من المفترض و الحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي أن يكون معدل التضخم سالبا يبدو هذا نادرا ما يحدث و يتضح من الشكل إذا كان معدل

[1] رمزي زكي، المرجع السابق، ص369.

البطالة يساوي 5.5%من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3% سنويا،وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3 %سنويا، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، و من الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى أقل من 5.5% في مقابل السماح بزيادة معدل التضخم، مما يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3 % سنويا،وستكون الزيادة في الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6 % وكان الاقتصاد الوطني في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5% بارتضائه زيادة في معدل التضخم مقدارها 3% ومن هذا التحليل نستنتج أن منحنى فيلبس يوضح أنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم و يوضح لنا أيضا ميل منحنى فيلبس عند كل نقطة، شروط مبادلة البطالة و التضخم في الأجل القصير.[1]

الفرع الثاني: أسباب تشرح صحة علاقة فيلبس.[2]

هناك ثلاث أسباب تشرح صحة علاقة فيلبس و هي كالآتي:

- بافتراض أن تغير في المستوى العام للأسعار هو معادل لمستوى الاجور الاسمية منقوصا منها ارباح الانتاجية، يوضح فيلبس وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، تستدعي هذه العلاقة في الشكل وجود سلسلة من الاختيارات بين التضخم والبطالة وهذا ما يسمه رجال الاقتصاد بمأزق تضخم – بطالة، الذي يعني التضخم الشديد هو فدية بطالة ضعيفة ان تحليل فيلبس يقيم علاقة ظاهريا ثابتة بين متغيري اساسيين لكل سياسة اقتصادية.
- على الصعيد النظري، تسمح علاقة فيلبس بمحاصرة نظام التوازن الاقتصادي الكلي لكينز وتأمين المعادلة الناقصة التي تتيح تحديد المستوى العام للأسعار.
- إن تحليل فيلبس يدعم أخيرا بعض الأفكار التي تعتبر أن الزيادة في الطلب الكلي تبعث ارتفاع الاستخدام وتحسن القدرة على التفاوض للأجراء تجاه المستخدمين وتترجم بارتفاع في الاجور وفي الاسعار في نفس الوقت الذي يمتد فيه خطر ظهور اختناقات قطاعية،وبسرعة بدأ ثبات علاقة فيلبس غير مؤكد وكان تحليل فيلبس موضع انتقاد شديد من قبل عدد من الاقتصاديين.
- فقد انتقده الاقتصادي فريدمان الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها فيلبس والقائلة بوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين معدل التضخم ومعدل البطالة حيث أكد فريدمان على أنه لا يمكن الجزم بأن التضخم سوف

[1] رمزي زكي ، المرجع السابق، ص370.

[2] برينيه وإ. سيمون،ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين،**أصول الاقتصاد الكلي**،المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت،1989،ص ص322-323.

يؤدي لحدوث انخفاض دائم في معدل البطالة، واستمر فريدمان في قوله بأنه على الرغم من البساطة والوضوح اللذين يتسم بهما تحليل فيلبس الا أنه يفتقر الى الواقعية والأساس النظري.

فيرى فريدمان أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها ليست بعلاقة المؤكدة أو الثابتة، ففي الأجل الطويل لا يمكن أن نتصور وجود مثل تلك العلاقة الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة فلا يمكن ان تؤدي البطالة دائما الى حدوث تكلفة مرتفعة متمثلة في معدلات ثابتة ومرتفعة في التضخم.[1]

المطلب الثالث: ظاهرة الركود التضخمي وفشل دراسة فيلبس.

لقد بدأ واضحا للعيان مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، العلاقة العكسية والمستقرة التي ربطت فيما سبق بين التضخم والبطالة، قد تعطلت نهائيا ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة.[2]

وهي تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في مرحلة واحدة بمعنى ان هذه المجتمعات اصبحت تعاني من البطالة (وهي سمة مرحلة الكساد في الدورة الاقتصادية) وتعاني في نفس الوقت من التضخم (وهي سمة مرحلة الرخاء).[3]

يعني أيضا الاتجاه العالمي الذي يمر بغالبية اقتصاديات العالم حيث يشير الى وجود الكساد والتدهور معدلات الانتاج وارتفاع معدلات البطالة ومع هذا فإن معدلات التضخم اخذت بازدياد مستمر.[4]

وملامح هذه الظاهرة تتضمن إرتفاع الأسعار، إنخفاض الإنتاج، إنخفاض الاستثمار، إنخفاض درجة الاستخدام للموارد، إنخفاض درجة إستغلال الطاقات، إرتفاع البطالة، عدم إرتفاع الأجور بشكل يتناسب مع إرتفاع الأسعار.

ولقد أثار جدل في تحليل أسباب الركود التضخمي لدى المدارس الاقتصادية الحديثة.

شهد النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات القرن الماضي معدلات نمو مرتفعة تعود إلى مجموعة من العوامل منها داخلية التي تتمثل في إرتفاع معدلات نمو مرتفعة تعود مجموعة من العوامل منها داخلية التي تتمثل في إرتفاع معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي في فنون الانتاج وتبني هذه البلدان النظرية الكينزية.

---

[1] محمدي فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004،ص214.

[2] أسامة بشير الدباغ،**البطالة والتضخم**،الأردن،دار آمنة،ص32.

[3] حسين عمر، المرجع السابق،ص166.

[4] رجاء الربيعي،**دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**،المرجع السابق،ص32.

أما العوامل الخارجية كانت في استقرار أسعار الصرف، بموجب معاهدة (بروتن وودز) التي وضعت أسس النظام النقدي العالمي، والتي من بينها اعتبار الذهب والدولار الامريكي القاعدة الرئيسية لنظام النقد الدولي، وعند مشارف السبعينيات انتهى النمو المزدهر وساد جو مليء بالتوتر وينذر بتعرض العالم الى أزمة إقتصادية.[1]

بعد إرتفاع البترول وما ترتب على ذلك من إرتفاع في تكاليف الإنتاج ومن ثم إنخفاض الأرباح وبالتالي نقص العرض الكلي، فقد ترتب على ذلك إرتفاع مستوى الأسعار أي زيادة معدل التضخم وفي الوقت نفسه إنخفاض مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى التشغيل ومن ثم زيادة معدلات البطالة وبالتالي تكون العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة طردية وتعرف بظاهرة الركود التضخمي.[2]

إن أزمة الركود التضخمي قد تركزت في الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام 1973م وظهرت أثارها في عام 1975م في بقية الدول الصناعية المتقدمة ولتلافي هذه الأزمة قامت الدول الرأسمالية بسياسات مالية توسعية متمثلة في زيادة الانفاق الحكومي وتنشيط الجانب الاستثماري لقطاع الأعمال، لكن الإقتصاد لم تحدث فيه الإستجابة وردود فعل قوية يمكن أن تتجاوز الأزمة وبناءا على ذلك إستمرت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض لاسيما أن بعض الدول الصناعية إتخذت إجراءات الحماية بسبب ما تعانيه من عجوزات في موازين المدفوعات ترتب عليها إنخفاض إستيرادها من الدول الاخرى.[3]

وهناك وقع الكينزيون في ورطة شديدة، فلم يعد ممكنا تفسير هذه الظاهرة على ضوء النظرية العامة لكينز، ومن ناحية ثانية كانت هذه الورطة بمثابة الفرصة التي إنتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيلبس، وإقتراح السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للركود التضخمي.[4]

---

[1] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، المرجع السابق، ص35.

[2] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص311.

[3] رجاء الربيعي، نفس المرجع، ص36.

[4] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص82.

المطلب الرابع: معدل البطالة الطبيعي و منحنى فليبس في المدى الطويل.

مع بداية عام 1968إحتجا كل من Edmund S. Phillips وMilton Friedman على فعالية منحنى فيليبس في المدى الطويل.[1]

منطق فريدمان كان كالآتي :رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة الماليةأوالنقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار،وبالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة وهذا راجع إلى إنخفاض الأجور الحقيقية و الطلب عليها يزداد و البطالة تتقلص حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة/تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذ إرتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص ويعود معدل البطالة إلى مستواه الأول وهذا الأخير أطلق عليه فريدمان بمعدل البطالة الطبيعي.

هذا ما نلاحظه في الرسم البياني التالي حيث يرى فريدمان أن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميّز بين الأجور الحقيقية و الأجور النقدية، و لكن الواقع، أن عرض و طلب العمل دالة في الأجر الحقيقي و ليس النقدي كما هو موضح في الشكل:

[1] دحماني محمد ادريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع:اقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2013/2012،ص ص 112-115.

الشكل رقم(2-7) منحنى فليبس في المدى الطويل.

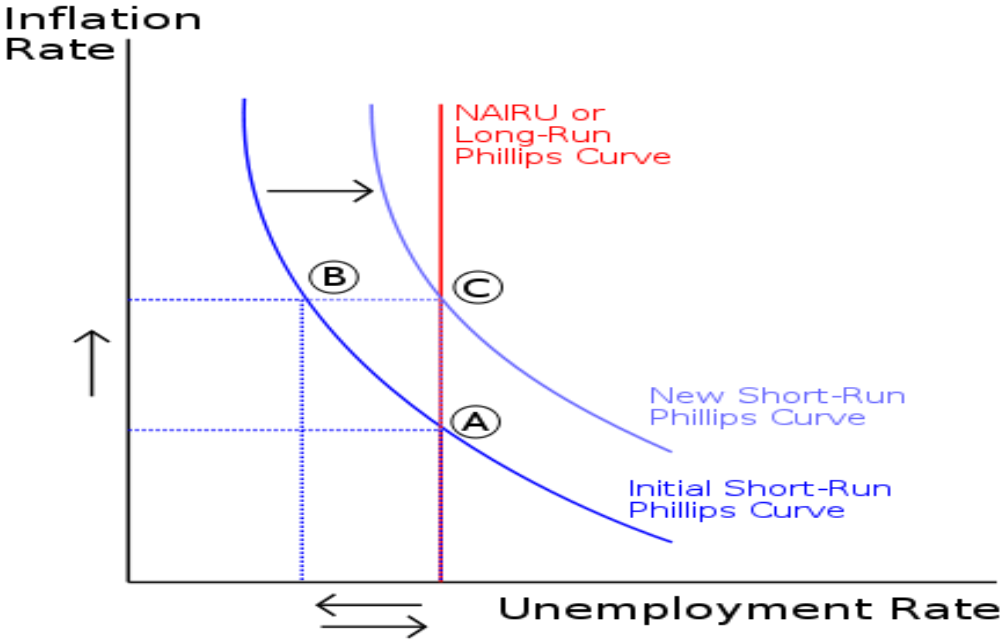

Source: en.wikipedia.org/wiki/phillips- Curve

فأي محاولة لتخفيض معدل البطالة من خلال التوسع في الإنفاق، يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم لأن معدلات الأجور و الأسعار لن تتكيف بنفس السرعة،وحسب فريدمان فالسياسة التوسعية في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي تنخفض البطالة عن مستواها العادي وذلك بفضل تشغيل الطاقات العاطلة .حتى الأسعار لن ترتفع بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى .لكن إذا استمرت هذه السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم خاصة في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة فإذا حاولت السلطات النقدية تخفيض معدل البطالة من Aإلى B فعليها أن تتخذ سياسة توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، وكنتيجة لذلك تنخفض معدلات الفائدة مما يحفز الإنفاق والدخل، ويزيد الطلب وتزيد الأسعار مما يدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج و في المقابل زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية، إلا أن العمال يتوقعون أن الأجور النقدية التي سيحصلون عليها مقيمة انطلاقا من معدّلات التضخم السابقة.

مما يجعلهم يتوقعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها في السابق . مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض معدل البطالة فعليا إلىBو يرافقه معدل التضخم قدره B و تنتقل وضعية الاقتصاد إلى الأعلى حسب الشكل(2-7).

أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك، لذلك يزيد الطلب على اليد العاملة الرخيصة لكن حينما يعرف العمال أن معدّلات التضخم قد وصلت إلى النقطة B و أن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج .مما قد يدفع العمال إلى البحث عن مناصب عمل أخرى تدر أجور حقيقية أعلى.[1]

كما يدرك أصحاب المؤسسات طالبي العمل أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير،لذا سيلجئون لتخفيض كمية الإنتاج و من ثمة تخفيض الطلب على اليد العاملة .ليرتفع بعدها معدّل البطالة إلى أن يصل إلى مستواه السابقA.

وإذا حاولت السلطات العمومية دفع اقتصاد البلد مرة أخرى، سوف تكون فيه علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة و لكن تكون علاقة مؤقتة وعندها سيأخذ منحنى فليبس الشكل المستقيم الموازي للمحور الرأسي كما هو في الشكل رقم (2-7)

تعرض منحنى فليبس لانتقادات من رواد المدرسة الكلاسيكية، فقدّم بعض الاقتصاديين تعديلات على منحنى فليبس، واختبروا قياسيا صحة هذه العلاقة .وقد انبثق عمل نظري لكل من ادموند فليبس وميلتون فريدمان و عرف باسم" نظرية معدّل البطالة الطبيعي لمنحنى فليبس".

وتميزت هذه النظرية كما ذكرنا بنوعين من المنحنيات، منحنى فليبس قصير المدى و منحنى فليبس الطويل المدى و تبين هذه النظرية أن منحنى فليبس الذي ينزل من الأعلى إلى الأسفل لا ينطبق إلا على الفترة القصيرة المدى، أي أنه لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير .أما على المدى الطويل فهناك معدل بطالة واحد و هو معدل البطالة الطبيعي[2]الذي ينسجم مع تضخم ثابت .

- ❖ وتقوم نظرية معدل البطالة الطبيعي على فرضين:[3]
  - أن الاقتصاد يمتلك قوى التصحيح الذاتي؛
  - حياد النقود في الأجل الطويل، وهذا يعني أن العوامل النقدية تستطيع أن تؤثر فقط على الأسعار، ومعدل التضخم في الأجل الطويل،وليس على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية.

"يعتقد النقديون بوجود معدل بطالة طبيعي وحيد" Naturel rate of unemployment"

---

[1] نفس المرجع، ص 113.

[2] **معدل البطالة الطبيعي: هو المعدل الذي تتوازن عنده القوى التي تدفع تضخم السعر والأجر في اتجاه الأعلى و الأسفل، حيث يميل التضخم عند هذا المستوى من البطالة إلى الاستقرار عند مستوى معين .و بمعنى آخر فإن أي معدل للبطالة أعلى من الـ"NAIRU" سيؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم،بينما أي معدل للبطالة أقل من الـ"NAIRU" سيؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم . ويعرف بـ: (Non-accelerating inflation rate of unemployment)**

[3] نفس المرجع،ص115.

يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري، و أن أي محاولة لتخفيضه دون هذا المعدل سوف يقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول .و لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصى كينز بذلك بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق.

خلاصة الفصل الثاني

✓ من خلال الدراسة تم التعرف على مفهوم التضخم الذي ارتبط بالمستوى العام للأسعار المتزايد والمستمر، الا أن هذا التعريف لا يعد الوحيد فتعريف التضخم يرتبط بالظاهرة التي يطلق عليها مثل تضخم الاشعار أي الارتفاع المستمر في الاسعار وهذا ما خلق نوع من الارتباك في تحديد مفهوم التضخم بدقة.

كما تعرضنا الى اهم انواع التضخم ومسببات حدوثه والمؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مقداره منها المؤشرات او الارقام القياسية التي تحدث في الاسعار دون معرفة اسبابها لكن كينز سد هذه الثغرة اول من تكلم عن الفجوة التضخمية يعني معرفة أسباب حدوثه.

✓ لقد تناولت النظريات الاقتصادية هذه الظاهرة وفسرتها حسب فكرها والمسلات التي تقوم عليها، فالتضخم في النظرية الكمية للنقود يعد ظاهرة نقدية اما في النظرية الكينزية ترى ان التضخم او اسباب ارتفاع الاسعار يعود الى فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض، اما النظرية المعاصرة لكمية النقود بزعامة ميلتون فريدمان فهي تنظر للتضخم بأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج.

✓ ولمواجهة هذه الظاهرة تتبع الدولة اولى اهداف السياسة الاقتصادية التخفيف او السيطرة على الاثار التي تخلفها هذه الظاهرة التي ممكن ان تلحق اضرار من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

✓ تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة يعني جمع النقيضين كان محل اهتمام العديد من المفكرين وعلى رأسهم ويليام فيلبس، الذي قام في عام 1957م بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في بريطانيا.

✓ اولى نتائج هذا البحث الذي قام به فيلبس كان الوصول الى ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والتغير في الاجور النقدية فعندما يكون معدل البطالة منخفضا فإن معدل التضخم التغير في الاجور النقدية يميل الى الارتفاع لكن في الواقع هذا يكون صعب علاجه ولذا تعرض منحنى فيلبس الى الانتقاد الشديد، يقول عندما يكون هذا التوافق بين الظاهرتين ليحدثا تلك العلاقة العكسية لكن في الاجل الطويل لا يتاح للحكومات الاختيار بين البطالة أو التضخم وهنا ما يعكس لمنحنى فيلبس خيارات أو توليفات جد معقدة وهنا وقع الكينزيون في مشكلة كبيرة تفسر حالة الركود التضخمي الذي يبين فشل العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

الفصل الثالث:واقع العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر (2000-2012)

تمهيد.

تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهرت إختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي انطلاقا من سنة 1986 حيث عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا وهذا ما دفع الجزائر بالقيام بالإصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق. لذلك نقوم من خلال هذا الفصل التعرف على الوضعية الاقتصادية خلال الأزمة النفطية وعند شروع الجزائر لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحليل المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الإصلاحات و التعرف على العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر وهل توافق العلاقة التبادلية التي جاء بها فيلبس التي تم التطرق لها في الجانب النظري وفي المبحث الثاني من الدراسة تطور العلاقة بين البطالة و التضخم خلال فترة الدراسة و تبيان آثارها على الواقع بيان الظاهرة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و تفسيرها اقتصاديا .

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية قبل سنة2000.

قامت الجزائر بعد حصوله على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965الى غاية سنة 1980 تركز أساسا على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف و لقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي و التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي وكان نتائج هذه التجربة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص و وذلك بإتباع إصلاحات مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة و محدودة كما أن إنهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الطين بلة مما إستدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة إمتدت من سنة 1989إلى غاية 1998 ثم جاءت مرحلة جديدة إبتداء من سنة 1999 حيث عرفت أسعار النفط بعض الإرتفاعات و تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ومن خلال هذا المبحث نقوم بصياغة المؤشرات الاقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-1990 وتحليل هذه المؤشرات خلال فترة الإصلاحات لمعرفة نوع العلاقة بين البطالة و التضخم وأسبابها .

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1990.

إتبعت الجزائر في مخططاتها التنموية وبينت أهمية كبيرة لقطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية لذا فقد إرتبط الاقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بعامل تحكمه التغيرات الدولية،ألا وهو النفط ومع حلول سنة 1986 وحدوث ما يعرف بالصدمة البترولية، تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الإختلالات في الإستقرار الاقتصادي الكلي مما إستدعى القيام بإصلاحات.[1]

حيث أن هناك عوامل عدة دفعت الاقتصاد الجزائري إلى القيام بإصلاحات للتحول إلى إقتصاد السوق ولعل هذه الدوافع نذكر منها: إرتفاع معدل التضخم وذلك بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتطور كتلة الأجور بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة.[2]

وإنخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة1.5% في المتوسط خلال 1986-1991.[3]

---

[1] وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 214.

[2] المرجع السابق، ص 214.

[3] كربالي بغداد ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005،بدون ذكر الصفحة.

وخلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى إهتمامات الكبرى منذ الاستقلال بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها. وكانت الإستراتيجية المتبعة حتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها و التي تشكل القطاع العام، وقد إستوعبت هذه المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة .

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي وقد أدت الدولة خلال الستينات و السبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب إرتفاع معدل الاستثمار العمومي الأمر الذي أدى إلى إنخفاض محسوس في معدل البطالة و إرتفاع نسب الأجراء و العمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة، وقد كان لذلك أثر مباشر على إنخفاض معدل البطالة الذي وصل إلى حدود 16.3%سنة 1982،ثم 17%سنة 1986في الوقت الذي سجلت فيه 22%سنة 1977،كل هذه العوامل سمحت ب[1]:

- إنخفاض مستويات البطالة
- إرتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 65%سنة1982 مقابل35%سنة1966
- إرتفاع الأجور الحقيقية خلال الفترة 1962-1986
- تحسن القدرة الشرائية .

من خلال هذه المؤشرات تبين أن الوضع الإقتصادي في الجزائر خلال الإصلاحات و حتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للإقتصاد من حيث توفير فرص العمل و تقليص البطالة و إرتفاع معدلات الاستثمار العمومي و بالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل سنة 1986، وكانت قابلة للتسيير وفي حدود يمكن القول عنها أنها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان ، أما رصيد الميزانية العامة (1986-1990) سجل تذبذب كبير وهذا عكس الفترة السابقة و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-1): تطور رصيد الميزانية العامة (1986-1990) . **الوحدة%**

البيان	1986	1987	1988	1989	1990
الرصيد الكلي نسبة إلى PIB	13.4-	8.7-	13.7-	1.8-	3.6

[1] حاكمي بوحفص ، **البطالة بين التحدي و الاحتواء-دراسة حالة الجزائر**-، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة السانية- وهران-، العدد السادس،2010،ص ص 219-220.

المصدر:النشاشيبي كريم و آخرون،**الجزائر"تحقيق الاستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق"**، صندوق النقد الدولي،واشنطن،1998،ص31.

نلاحظ من الجدول أن الفترة 1986-1989 عرفت إختلالات مالية كبيرة من خلال العجز المسجل في الميزانية العامة، والذي تجاوز 13% من الناتج الداخلي الخام سنتي 1986-1988 وهذا ما أدى بالحكومة إلى إجراء تعديلات مالية أكثر شدة، وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي.

وذلك إنطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي وكان المشكل الرئيسي للإقتصاد الجزائري، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30دولار أمريكي في سنة 1985 و إنخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة1986.[1]

ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار و إنخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن خلال هذه السنة يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة، حيث انخفض الإنتاج بسبب إنخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي تمولها بإيرادات المحرقات، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع الإنتاج عن العمل، على الرغم من إنخفاض معدل البطالة من 25%إلى 19% في 1987 في ظل نمو ديمغرافي كبير.

أدت هذه الهزات العنيفة إلى تفشي معضلتي البطالة و التضخم الخطيرة و إفرازاتهما الانكماشية السلبية على أداء كل القطاعات على غرار تكاليفهما المعيشية السيئة لذلك سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبر وسيلة لعلاج المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة النفطية من الإختلالات في توازناتها الداخلية و الخارجية في إطار تحرير الاقتصاد و تحويله إلى إقتصاد حر.

لذا بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988، بصورة محتشمة حيث تم المصادقة على جملة من القوانين كانت تفي مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة و لهذا لم تتحقق كل المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للإقتصاد الوطني وتبعا لذلك و بموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك و القرض، الذي تم إدخال تعديلات على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم هذا القانون في إتجاه إرساء المبادئ العامة أو القواعد التقليدية للنشاط المصرفي أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية و المالية .

[1] صالح مفتاح، مداخلة بعنوان"**تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق**" ، بدون ذكر عنوان الملتقى،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص4.

ولم يكن قانون 1986 يخلو من النقائص و العيوب فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية 1988.

كان مضمون القانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 " منح المؤسسات الاقتصادية و العمومية خاصة نوع من الاستقلالية يعني انسحاب الدولة من التسيير المباشر للمؤسسات الاقتصادية العمومية، أقر الفصل بين مالية الدولة و مالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ومن هذا المنطلق أصبحت هذه المؤسسات لا تخضع سوى لقواعد السوق مثلها مثل المؤسسات الخاصة وعليها أن تتحمل تبعات نتائجها خاصة السلبية منها والتي طالما شكلت عبئا على الميزانية العامة للدولة.

المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الإصلاحات.

منذ فترة 1990 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج واسع للإصلاحات الهيكلية، حيث قامت الجزائر بأول إتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30ماي 1989 وكان من أهم محاور الإتفاقية إتباع سياسية نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز في الميزانية العامة ، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة .

أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار وكان من أهم أهداف الاتفاقية تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور و خفض النفقات العمومية، وكذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مرد ودية، أما معدل التضخم فقد سجل 9.3% سنة 1989 ليرتفع إلى 17.9%سنة1990 ثم إلى 31.7 %سنة 1991.[1]

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة للأزمة،مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثلاثية في أول أفريل 1994 و التي سميت ببرنامج الإستقرار الإقتصادي بهدف إعادة الإستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى إقتصاد السوق بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية و العمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية و مواصلة تحرير الاقتصاد عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي إتفاقية برنامج التعديل الهيكلي في ماي 1995، وهذا نتيجة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي عاشتها الجزائر قبل 1994 هذا ما أدى السلطات الجزائرية باللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي، يمتد على مرحلتين:

[1] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006،ص190.

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 – 21 ماي 1995 ، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 – 21 ماي 1998 .

الفرع الأول : تحليل المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1990 – 2000

وللوقوف على حقيقة هذه الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري ما قبل 1994 نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

- بلغ حجم صادرات الجزائر سنه 1993 ما قيمته 10.41 $ منها 9.88 مليار $ محروقات وهو يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات عند سعر 18.8 للبرميل الواحد.
- في حين بلغت الواردات 7.99 مليار $ وتمثل 75 % مواد غذائية من إجمالي الإيرادات، مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2.42 مليار $.
- كان عامل المديونية الخارجية وخدمات الدين من أهم الأسباب التي آدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مما أدى بالحكومات الجزائرية اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة المساعدة لإعادة جدولة هذه الديون.
- نمو اقتصادي سالب قدر بـ 2.1% في نهاية 1993 .

إلى جانب المؤشرات الاقتصادية التي تعرضنا لها، يمكننا أن نقدم مؤشرات متعلقة بالجانب الاجتماعي خاصة ما تعلق بالبطالة والقدرة الشرائية، أين سجلنا معدل بطالة قارب 33% من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنويا.

وبذلك سجل انخفاض في متوسط دخل الفرد، فمن 3524 $ سنة 1990 تقلص إلى حوالي 1856 $ الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي بـ 46% سنة 1993 وهذا رغم استقرار في أسعار السلع والخدمات.

- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3% وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 20.5% سنة1993[2].

والجدول الموالي يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993 – 2000 .

[1] بلعزوز بن علي،المرجع السابق،ص ص191-193.

[2] صالح مفتاح، مداخلة بعنوان" تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"،ص9.

الجدول رقم (3-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة (1993-2000).

السنوات / المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دينار"	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دولار أمريكي"	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.9
نسبة نمو الناتج الحقيقية(%)	-2.1	-0.7	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	3.8
نصيب الفرد من الناتج "دولار أمريكي"	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

Source : Ministère des finances, les Indicateurs de l'économie algerienne.www.finance-algeria.org, Le 23-04-2014

من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول رقم (3-2) يمكننا أن نميز بين ثلاث فترات:[1]

-الفترة الأولى :"1993-1994" أهم ما ميز تسجيل الناتج الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 1.4- % وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة "1988-1992" كما أن تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض من سنة لأخرى إذ انتقل من سنة 1993 (1856 $) إلى 1542 $ للفرد سنة 1994، بنسبة انخفاض قدرها : 16.91% .

- الفترة الثانية "1995-1998" حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديدة "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نموذجية ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية و إدارية،العدد الثاني عشر/ ديسمبر 2012،جامعة الشلف،ص ص244-245.

إن أهم ما يميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى +3.6 % وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986 ، إذ وصل إلى 5.1% إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال السنة انخفاضا بنسبة 5.1% في قدر بـــ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 $ للفرد سنة 1997 وهو ما يدل على أنا معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

- الفترة الثالثة: (1999-2000) أهم ما يميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8% وهو ما يمثل انخفاضا بـــ : 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إذ وصل متوسط برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991.

ويعود أثر هذه الإصلاحات على معدل التضخم الذي يعتبر مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسساتية وهيكلية .

والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل التضخم لمدينة الجزائر العاصمة خلال الفترة 1990-2000.

الجدول رقم (3-3): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2000) الوحدة(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	17.90	25.90	31.70	20.50	29.00	29.80	18.70	5.70	5.00	2.60	0.30

Source : Bank of Aléria rapport « évolution annuelle de indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل حوالي 31.7% كأقصى حد له سنة 1992 ثم إنخفض سنة 1993 وصل إلى نسبة 20.5% ثم يعود من جديد إلى الارتفاع سنة 1994 بنسبة 29.0% والتي تمثل الوضع الحرج الذي اضطر بالجزائر للاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف التخفيض من الوضعية التي يمر بها وفي سنة 1995 كانت النتيجة طبيعية لسلسلة الإجراءات

الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية المرتكزة على تحرير الأسعار هو الارتفاع في معدلات التضخم والذي بلغ خلال هذه السنة 29.8% .

ومن هنا بدا برنامج التعديل الهيكلي الموسع يعطي ثماره من سنة 1996 بخصوص التحكم في التضخم حيث انخفض معدل التضخم معدل التضخم إلى 18.7% ،لكن عموما يبقى في مستويات تضر بالقوة الشرائية للأفراد، حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة، وفي سنة 1997 عرف المستوى العام للأسعار تحسنا ملحوظا في معدل التضخم الذي انخفض إلى 5.7%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و1996 ثم استقرت بعد ذلك وحققت انخفاض طفيف في سنة 1998 ليصل إلى 5.0 %،وفي سنة 1999 المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك تدحرجت إلى 2.6% وفي سنة 1999 الادخار لا يحظى إلا على نسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح قدر في الجزائر بـــ 1810.5 مليار دينار، 92% منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار[1].

إن تفسير أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعه إلى عدة إجراءات[2] اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 – 1995 وتقليص رصيد الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.[3]

الجدول(3-4) يبين تطور رصيد الميزانية1990-2000. الوحدة(%)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزانية	3.64	2.16	-1.14	-8.46	-4.39	-1.41	2.93	2.38	-3.82	-0.51	-1.31

المصدر: دحماني محمد إدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر- محاولة تحليل-**،المرجع السابق،ص ص163-164.

[1] طارق قندوز، حسان بوبعاية، ورقة بحثية بعنوان" **نجاعة قطاع التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة-دراسة تحليلية- خلال الفترة 1995-2009** ، جامعة مسيلة،ص ص 10- 11.

[2] بلعزوز بن علي، المرجع السابق،ص 207

[3] نفس المرجع،ص 208.

ومن الجانب النظري رأينا أن هناك ارتباطا بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلي حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض معدلات البطالة.

ولقد لاحظنا عند تحليلنا لمؤشر النمو الاقتصادي انه لم يتجاوز 5.1 كمتوسط خلال الفترة (1993-2000) ومن هنا نقوم بطرح المعطيات التي تقوم بتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم من خلال الجدول الموالي تطورات معدل البطالة والتشغيل في الجزائر.

الجدول (3-5) تطورات معدل البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التشغيل	80.30	78.80	76.20	76.85	75.64	71.90	72.01	73.59	71.98	70.75	71.11
معدل البطالة	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.00	29.30	28.89

Source :- www.bank-of.algeria .dz.

- www.ons.dz/EMPLOI.ET-CHOMAGE-auluatrieme56html.

في ما يخص معدل البطالة فانه اخذ منحنى تصاعدي خلال الفترة 1990-1998 حيث ارتفع من 19.70% إلى 28.00% وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بإضافة إلى تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت ضغط مشروطية صندوق النقد الدولي حيث تم تسريح أكثر من 500.000 عامل وإغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين 94-98 وابتداء من 1999 عرفت معدلات البطالة ارتفاع محسوس وارتفاع في معدلات التشغيل حيث معدل التشغيل 1999 من 70.75 إلى 71.11 % سنة 2000.

وهذا راجع إلى تحسين الوضع الأمني وتحسين الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط من خلال الجدولين (3-3) و(3-5) يتم استنتاج من خلال الإحصائيات أن ارتفاع معدل البطالة ابتداء من سنة 1993 صاحبه انخفاض في معدل التضخم وذلك نتيجة محتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم وهو ما أوضحته الفترة 1994-2000 فعلا.

الفرع الثاني : العلاقة بين البطالة والتضخم وأسبابها خلال الفترة1990-2000.

لقد تمت الإشارة إلى هذه العلاقة بين البطالة التضخم في الفصل الثاني، التي قام بها A. Philip سنة1958 بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل سلعة[1]، بمعنى انه إذا كان الطلب عليها ضعيفا فان البطالة تكون منخفضة، ومن ثم يقوم المستثمرون برفع مستويات الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجونها، والعكس فإذا كان معدل البطالة مرتفعا يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة عن تلك السائدة في سوق العمل وبالتالي فان العلاقة بينهما ليست خطية، وتطورت هذه العلاقة لكي تشمل معدل البطالة ومعدل التضخم بافتراض أن الأسعار والأجور تتزايد بنفس الوتيرة، إلا أن الاقتصاديات الحديثة أثبتت انه يمكن أن تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت.

أما بالنسبة للجزائر، مع بداية مرحلة التسعينات عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا إذ وصل إلى 20.5 %لسنة 1993 في وقت كان فيه معدل البطالة 33.0 % نتيجة الإجراء الانكماشي الذي انعكس سلبا على حجم الاستثمارات بالقطاع العام، الذي أصبح يتنازل عن وحداته سنة بعد أخرى فاتح بذلك المجال للقطاع الخاص، وما يترب على ذلك من تسريح اليد العاملة، أما من حيث الأجور فإنها تميل إلى ارتفاع من حيث القيمة الاسمية والانخفاض من حيث القيمة الحقيقية بسبب إجراءات تخفيض العملة وارتفاع مستويات الأسعار، وأصبحت فئة الشباب تقبل بمستويات أجور متدنية في ظل ندرة مناصب العمل.

نستنتج مما يلي أن الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000 أعطت الأولوية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة ويرجع سبب ذلك في مشروطية صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى استرداد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات .

ولتوضيح العلاقة بيانيا بين البطالة والتضخم خلال الفترة 1990-2000 وذلك من خلال معطيات الجدولين (3-3) و(3-5).

[1] العايب عبد الرحمان،**البطالة و التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2004/2003،ص ص100-110.

الشكل رقم (3-1) العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 1990-2000

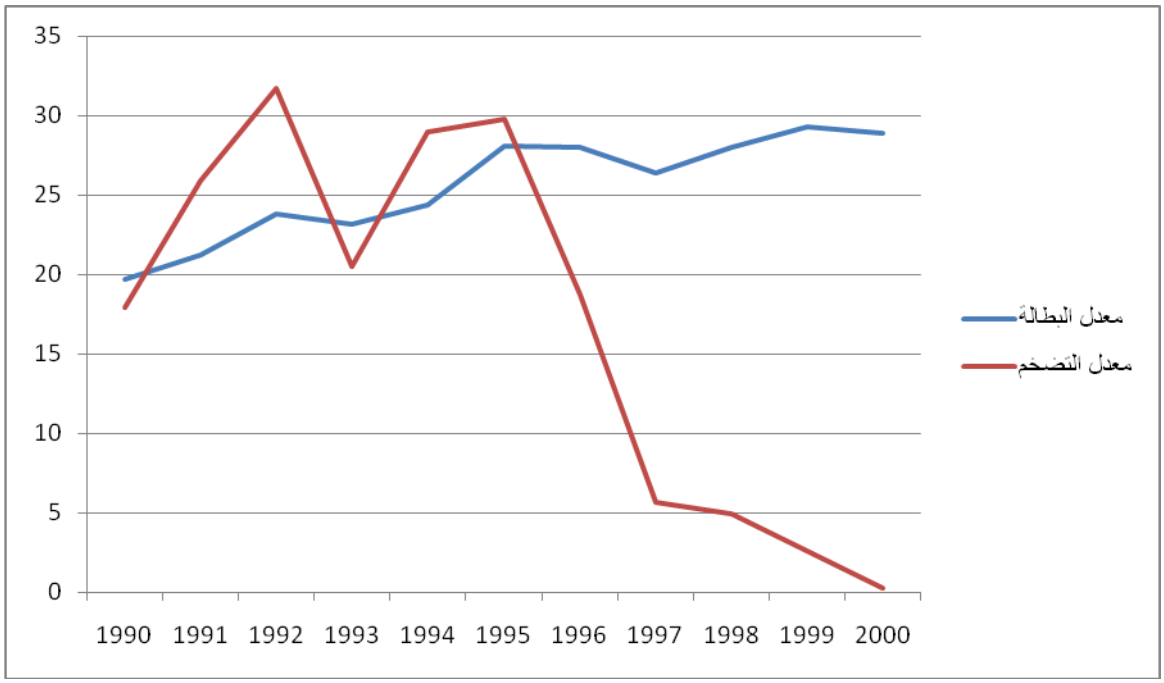

المصدر: من استنتاج الطالبة بناء على المعطيات السابقة من الجدولين (3-3) و(3-5)

- من خلال الشكل يتم استنتاج أن الفترة التي أوضحت علاقة فليبس اتساقا مع المعطيات الجزائرية وهي مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الموسع 1995-1998 عرفت هذه الفترة تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق من أهم محاور هذا البرنامج هو صرامة السياسة النقدية، أدت إلى انخفاض معدلات التضخم كان هذا الانخفاض على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت يعني العلاقة بينهما تبادلية Trade-off، وهذا مثل ما حصل في دول أخرى، تفاقم معدلات البطالة والتراجع في معدلات التضخم.

المبحث الثاني: تطور العلاقة بين البطالة والتضخم 2000-2012 وأثارها الاقتصادية

لقد حقق برنامج التمويل الموسع الهدف الأساسي المسطر وهو تخفيض الاستعاب بغرض إدارة الطلب الكلي، إلا أن ما يعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات.

وبالتالي فان برنامج الصندوق نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي ومع حلول سنة 2001 فقد تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009).

المطلب الأول : تحليل المؤشرات الاقتصادية الحالية

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة 2001-2003 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور والحال بذلك هو انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر بالسلطات إلى رفع الكتلة الأجرية حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% بالمقارنة مع سنة 2000 وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 38 مليار دينار من الغلاف المالي المقدر بـــ 525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط.[1]

ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت.

وانطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر بـــ 4202.7 مليار دينار جزائري ، بما يعادل 55 مليار دولار و 57% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005.

ويهدف برنامج دعم النمو في جوهره إلى تحسين ظروف معيشة الأفراد بإنشاء حوالي ثلاث مليون وظيفة واستحداث 2000.000 شركة صغيرة لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق ذلك ما أدى إلى الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة حيث انتقلت من 15.3 % إلى 11.3% بين سنتي 2005-2008.[2] كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من دخل 2621 دولار سنة 2004 إلى 3971 دولار سنة 2007 مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة ونظرا للتطور المعتبر الذي

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**-،المرجع السابق، ص229

[2] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان،المرجع السابق،ص182.

شهده دخل الآسر ارتفع استهلاك هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا بمعدل 3.7% سنويا خلال الفترة (1999-2007).

الفرع الأول : تطور الأداء الاقتصادي الكلي منذ الانتعاش الاقتصادي

أدى الارتفاع في أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1990 إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

وبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3.0% سنة 2001 إلى 5.6% سنة 2002 ليصل إلى 7.2% سنة2003 الذي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8% لتستقر بعدها معدلات النمو الاقتصادي بين 4.3% و5.9% خلال سنتي 2004 و2005 على التوالي، ونتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـــ 2.5% سنة 2006 ثم 0.9% سنة 2007 و2.3% سنة 2008 ثم 7.8% سنة 2009 .

تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى1.7%و3.4%ثم2.4%و1.6%خلال السنوات 2009،2008،2007،2006 على التوالي ، ومن أن نشير إلى أن الاقتصاد الجزائري بدا يعاني في الربع الرابع من 2008، نتيجة لانخفاض أسعار النفط والآثار المترتبة على الركود في الاقتصاديات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر النفط الخام بشكل حاد من خلال الثلاثي الرابع من سنة 2008 56.59 دولار /برميل مقابل 115.91 دولار/برميل في الثلاثي الثالث وفي مقابل ذلك تسجيل اتجاها تصاعديا بين جانفي وجوان 2009 بواقع 57.94%.[1]

أما في سنة 2010 فقد شهد معدل نمو الاقتصادي تحسنا نسبيا إذا ارتفع بـــ3.6% ليتراجع في سنة 2011 إلى 2.8% بسبب الركود المستمر لقطاع النفط والغاز الذي انخفض بـــ 3% ثم بـــ 3.2 % خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي وبقي قطاع المحروقات الأكثر تأثيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إذ وصل مستوى سعر برميل البترول في 2012 إلى 111 دولار أمريكي وسجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي (3.3% مقابل 2.8% في 2011).[2]

وفي نفس التحليل أنه هناك ارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وفي سنة 2000 وصل معدل النمو إلى حدود 3.8 % أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في السنة التي تليها حيث وصلت إلى حدود 29.8% وابتداء من سنة 2001 أدى تحسن معدلات النمو فوق عتبة 3% إلى تخفيض معدلات البطالة إلى

---

[1] بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-1989 2011** رسالة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية2012- 2013 ، ص 307 .

[2] بنك الجزائر،**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2012وعناصر التوجه للسداسي الاول2013**،الجزائر ديسمبر 2013،ص10.

27.3% حيث أن بلوغ معدل النمو 6.9% سنة 2003 سمح بتخفيض معدلات البطالة للسنوات الأربع التي تليها إلى حدود 17.7 %، 15.3%، 12.3%، 11.8% على التوالي 2007،2006،2005،2004، وزيادة التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي المتمثل في سياسات الإنعاش ودعم النمو المطبق خلال الفترة 2000-2009 المولين نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية لذلك يمكن القول أن الاعتقاد السائد بتلقائية انخفاض نسبة البطالة بفعل النمو المحقق هو أمر غير مثبت في الاقتصاد الجزائر.[1]

والجدول الموضح يوضح لنا تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الجدول رقم (3-6) : يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
PIB	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3

Source :- les comptes économiques en volume de PIB de 2000 à 2012 N°648;p2

- Site web : www.ons.dz

وبالنسبة لمعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2012 :

سجلت هذه الفترة تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترة السابقة، حيث بلغ إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل.[2] 10661000 شخص خلال سنة 2011 حيث قدرت نسبة النشاط لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر 40.0% أما بالنسبة لسنة 2012 بلغ إجمالي العمال الناشطين 000 423 11 شخص خلال 2012 .

وتميزت هذه الفترة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ووصلت في 2003 إلى 28.1% دولار، وحقق قفزتها الكبرى في سنة 2007 وهي مستمرة في الصعود حيث وصلت في عام 2008إلى أعلى سعر لها بـــ147.27 دولار.[3]

وهذا مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، وكان لهذا البرنامج اثر ايجابي على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة سنة 2001 حوالي 2.3% مليون بطال ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 وذلك حسب

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق،مقال بعنوان"**تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر2000-2011**"،مجلة الباحث-العدد2012/10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،ص199.

[2] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني، **النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة**، خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011-2012، ص 1

[3] دحماني محمد ادريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**،المرجع السابق، ص171.

البيانات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء الجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

الجدول رقم (3-7) – تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

(الوحدة%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	9.8	*9.5

المصدر: – من إعداد الطالبة البيانات مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

*تقرير صندوق النقد الدولي "البطالة في الجزائر 2011".

ومن بين الأهداف المسطرة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة وقد سطر هذا البرنامج بخلق 626380 منصب شغل دائم و 186.850 منصب شغل غير دائم،[1] كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو مدار خمس سنوات (2005-2009).

وخلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) شهدت هذه الفترة تراجع في معدلات البطالة بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل حيث انخفضت البطالة من 27.3 %سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 وذلك باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت.[2]

هذه الفترة تعبر بوضوح عن السياسة المنتهجة من طرف الدولة وذلك من خلال تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة له وذلك بانتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ بجانب السياسة النقدية إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت على سبيل المثال نسبة 6.9% نفس الشيء بالنسبة لمعدلات البطالة الذي يظهر الجدول رقم (3-5)، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.38% سنة 2005.

وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) أدى هذا البرنامج إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3 % إلى 10.2% سنة 2009 أن هذا الانخفاض المسجل

[1] د.سنوسي علي، مقال بعنوان"دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر(الأسباب –الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية)،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة مسيلة،ص6.

[2] دادن عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان،المرجع السابق،ص181.

في معدلات البطالة كانت نتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق وضع مجموعة من البرامج والأجهزة لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة ولكن البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية، حيث سجلت معدلات البطالة خلال السنوات 2010و2011و2012 انخفاض محسوس فيها وذلك 10% ، 9.8% ، 9.5 % على التوالي وفي خلال هذه الفترة 2000- 2012 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا مع انخفاض معدلات البطالة نوعا ما.

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليها ضغوط تضخمية داخلية .

ويمكننا تحليل تطور معدل التضخم في مرحلة برامج الانتعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول(3-8) – تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2012 .

(الوحدة %).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	4.20	1.40	4.30	4.00	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90

Source : Bank of Alegria: rapport « évolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à2013.

بعد العودة إلى الاستقرار الكلي في سنة 2000 كانت الاداءات الاقتصادية مدعمة، كما تشهد على ذلك الاداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الانتعاش ودعم النمو[1]. من خلال معدلات التضخم موضح في الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يأتي:

- سجل معد التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـــ 3% ومرد ذلك هو نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1.40% نتيجة انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 1.30% سنة 2002.

[1] رايس فضيل،مقال بعنوان"**تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر(2000-2011)** ،بحوث اقتصادية عربية،العددان21-22/شتاء- ربيع 2013،جامعة تبسة،ص204.

ويرجع بعض المحللين إن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن إيجازها فيما يلي:[1] التوسع في الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساس في زيادة كتلة الرواتب والأجور؛ زيادة الكتلة النقدية.

كما نلاحظ أن نمو كتلة الرواتب والأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم خلال الفترة 2000-2007 ،

حيث أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 4.37 % إلى 10.20% مابين 2000و2001 أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم من 0.34% إلى 4.20% خلال نفس الفترة .

شهدت 2003 ارتفاعا في معدل التضخم بحيث بلغ 4.30% وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل 25.13% مسجلة سنة 2002 كما يلاحظ أيضا أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003.

تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 وذلك سجل معدل 4.00 % ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.40% فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى (39-)% كما شهدت سنة 2006 معدل قدر بـــ 2.30% ويرجع عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـــ 14.3 نقطة مئوية مقارنة بنسبة 2002 على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006،كما عاد الارتفاع من جديد الذي شهدته سنة 2007 المتميز يتواصل الانتعاش في التوسع النقدي بحث أن معدل التضخم البالغ 3.70 % يعتبر متناعما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية ، الذي يعبر عن استقرار الأسعار في المدى المتوسط حول معدل التضخم عند 3%[2] وكذلك بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي وكما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية هي:[3] ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17 % مقارنة 18.60% سجلت سنة 2006،وهنا يمكن القول بأن معدل التضخم المسجل سنة 2007 كان من ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

يحتل التضخم المستورد جزءا هاما في تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الداخلي، وبالرغم من الجهد المتواصل لبنك الجزائر في مجال إسترجاع فائض السيولة البنكية، يبقى التضخم عن طريق التكاليف في إرتفاع ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منها إلى إرتفاع المنتجات الغذائية

[1] وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص ص246-247.

[2] محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر**، محافظ بنك الجزائر،13 /جويلية/2008، ص14.

[3] رايس فضيل، المرجع السابق، ص204.

المستوردة[1]، حيث سجلت واردات الجزائر من السلع والخدمات ارتفاعا هاما (34.1% إجمالا) منتقلة من 7.71 مليار دولار في الثلاثي الأول من 2007 إلى 10.34 مليار دولار في الثلاثي الأول من سنة 2008 وتخص هذه الزيادة كل من المنتجات الغذائية 68 % و سلع و تجهيز 47 %[2] بالفعل انتقل معدل التضخم في سنة 2008 4.90 % و من أجل المساهمة في إيقاف هذا النوع من التضخم يواصل بنك الجزائر تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة لتدخلات السياسة النقدية .

وبعد الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2009 و الناجمة عن الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية حقق الاقتصاد الوطني أداءات مالية معتبرة في سنة 2010 .

إذا أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في أسعار السلع المستوردة، إذ سجل معدل التضخم لسنة 2009، 5.70 % يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ سنة 2008 .

وفي سنة 2010 تراخى معدل التضخم السنوي من 5.70 % إلى 3.90 % من 2009 إلى 2010 و عكس السنوات السابقة،فقد تولد التضخم في 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المصنعة،حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة،وهذا يوحى بديناميكية الانكماش بدرت في الجزائر،والتي يجب تعزيزها بالتحكم في المحددات الرئيسية للتضخم:

ـ الإنشاء النقدي خارج المحروقات في تناغم مع النمو الحقيقي؛[3]

ـ التحكم في زيادة تكاليف العوامل الإنتاج و تحفيز العرض .

وبحسب بنك الجزائر فان أسباب التضخم خلال العشرية 2000- 2010 ، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، إرتفاع أسعار الخضر و الفواكه الطازجة.[4]

إن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008 قد جعل الاقتصاد الوطني في 2009 يتحمل اثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لكن الاداءات الاقتصادية والمالية للسنوات 2001إلى 2008، خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية و تراكم موارد ادخار الميزانية،قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يبرز قدرته على المقاومة المترافقة باستقرار نقدي ومالي معزز، ولكن في وضع يتميز باتساع العجز في الميزانية واشتداد هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات في حين

---

[1] محمد لكصاسي، المرجع السابق، ص15.

[2] نفس المرجع السابق، ص 14.

[3] محمد لكصاسي، **مداخلة بعنوان"التطورات الاقتصادية و النقدية في 2010"** ، عرض التقرير السنوي2010، محافظ بنك الجزائر، الجزائر، 25أوت2010، ص10.

[4] رايس فضيل ، المرجع السابق، ص205.

تحسنت وتيرة النمو الاقتصادي بشكل طفيف سنة 2012 في ظرف يتميز بتضخم نحو الارتفاع ، حيث بلغ الذروة بموجب سنة 2012 ، أي 8.90 % مقابل 4.50 % في سنة 2011 .

وتفسر هذه الذروة بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية ، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم قد اثر تصاعديا على الأسعار و هن هنا صعب إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر و التي يتولاها وفقا للإطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم.[1]

ومقارنة بالسنوات السابقة فان سعر برميل البترول في 2012 يحقق استقرار نسبي حيث سجل 111.05 دولار أمريكي مقابل2011.4 دولار للبرميل سنة 2011.

وتفسر أيضا الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 هذا الارتفاع قد ساهم بصفة اكبر في تضخم الأسعار الداخلية في 2012 (49.65 %) .

وبالتالي تميزت هاتين السنتين بحدة التضخم الداخلي الناجم عن اثر السعر لبعض المنتجات الطازجة و تعبير سنة 2012 السنة الثانية التي يتم فيها العمل بالهدف الصريح للتحكم في التضخم كان قد تم إقامته في أوت 2010 ، و عليه فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة و عليه يتم استنتاج أن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 ــ 2012 ليست نقدية بالكامل ، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال و كما سبق و إن ذكرنا أسباب التضخم خلال العشرية 2000 ــ 2012 الذي ينشا لسببين رئيسين هما : [2]

ــ تضخم أسعار الواردات الغذائية و هو تضخم مستورد.

ــ الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية .

[1] محمد لكصاسي، مداخلة بعنوان" **التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة2013**" ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،الجزائر، ديسمبر2013، ص ص4-9.

[2] رايس فضيل، المرجع السابق، ص207.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين البطالة و التضخم.

ترجع طبيعة العلاقة بين البطالة و التضخم إلى علاقة فيلبس التي تشير إلى وجود علاقة تبادلية في المدى القصير بين معدل البطالة و معدل التضخم وهذا ما سيواجه صانعوا السياسة الاقتصادية نوعا من المفاضلة بين كل من أهداف البطالة و أهداف التضخم،الزيادة الغير متوقعة في الأسعار تعمل على تراجع الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وهذا يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة.

الاقتصاد الجزائري بعد سنوات من الاستقرار في معدلات التضخم عادت لترتفع مرة أخرى إلى مستوى 8.90٪ سنة 2012 نتيجة الزيادات في أجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي بدأ من جانفي 2008.[1] وشملت هذه الزيادات عدة قطاعات ولم يرافق هذه الزيادات إرتفاع يذكر في إنتاجية القطاع الاقتصادي، فضلا عن التراجع القوي في مساهمة الصناعة الجزائرية في الناتج المحلي إلى4.2٪ في نهاية 2012. و يعتبر التوظيف الحكومي في الجزائر أكبر عبء على الموازنة العامة للدولة،ولا تعطي الضرائب و الرسوم العادية 50٪ من أجور العاملين في القطاع العام في بلد تمثل المحروقات98٪من صادراته.

وقال وزير المالية الجزائري"كريم جودي":«التحكم في التضخم جاء بفضل سياسة الدعم الواسع لأسعار المواد الأساسية و الخدمات».[2]

بهذا يمكن القول أن الجزائر سبب إرتفاع معدلات التضخم من سنة إلى أخرى هو رفع الأجور بدون ربطها بالإنتاجية.

وحسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات،عن إرتفاع معدل الأجر الصافي بـ8.2٪ في الجزائر سنة2012 مع إرتفاع الأجر الوطني الأدنى من 15000دج إلى 18000دج.[3]

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء،جدل حول "**أرقام التضخم الحقيقي في الجزائر**"، منشور يوم24/جانفي/2014.تاريخ زيارة الموقع يوم2014/04/15،على الساعة14.15 زوالا.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] http://www.djazirnews.info/national، تاريخ الزيارة يوم15/أفريل/2014، ساعة الزيارة14:45.

الجدول رقم (3-9) يبين تطور الأجر الوطني الأدنى من 1990-2012. الوحدة: دينار جزائري

السنـــــــة	الأجر الوطني الأدنى المضمون
1جانفي1990	1000
1 جانفي1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أفريل 1992	2500
1 جانفي1994	4000
1جانفي 1997	4800
1جانفي1998	5400
1 سبتمبر1998	6000
1 جانفي2001	8000
1 جانفي 2004	10000
1جانفي 2007	12000
1 جانفي 2010	15000
1 جانفي 2012	18000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ons- حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصـــل الثالـــث للأجـــور، ص70

وكما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي حول سياسة الأجور في الجزائر وعملية توزيع الرواتب يعد تحذيرا مباشرا للحكومة من أي زيادة في الأجور لا تتماشى و إنتاجية العامل قد تنطوي على مخاطر أكيـــدة على المديين القصير و المتوسط.[1]

وذلك عندما يتراجع الإنتاج الوطني و الزيادة في الأجور هذا يؤدي إلى إرتفاع الطلب على المنتوجات الأجنبية و بالتالي دعم العمالة الأجنبية.

وما يلاحظ بالنسبة لمعدلات البطالة وصلت إلى أعلى مستوى لها مع نهاية التســعينيات ثــم أخــذت بالتراجع و رغم الانخفاض من بداية سنة 2001 إلا أنه يبقى عند مستويات مرتفعة نسبية كل هــذا يفســر

[1] http://www.ech_chaab.net/widgetkit.html، تاريخ زيارة الموقع 2014/04/13، على الساعة12:10.

بوضوح محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة.

وخلال فترة الدراسة فقد أولت السلطات الحكومية أهمية كبيرة لمكافحة البطالة من خلال فتح المجال الكبير للقطاع الخاص و برامج التشغيل ووكالات لدعم تشغيل الشباب من بين هذه البرامج منها جهاز الإدماج المهني للشباب، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالات الوطنية لدعم الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغر،وذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و الإعفاء من الضرائب مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة.

وهذا ما يبين لنا أن من الناحية النظرية لمنحنى فيلبس المتضمن العلاقة التبادلية بين البطالة و التضخم على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث أن الجزائر تخلت عن سياسة إدارة الطلب الكلي الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم و السعي إلى تخفيض معدلات البطالة.

ولتوضيح العلاقة بين البطالة و التضخم خلال الفترة 2000-2012 من خلال معطيات الجدول الموالي رقم (3-10) كما هو مبين في الشكل الموالى:

الشكل رقم(3-2): توضيح العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر 2000-2012

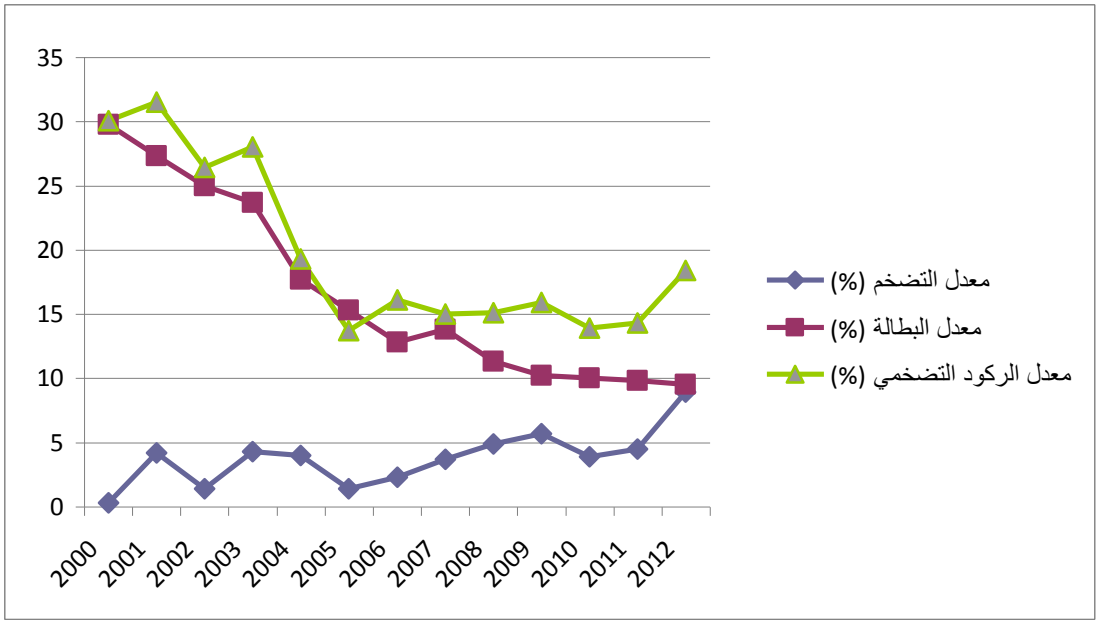

المصدر:من إعداد الطالبة

من خلال الشكل المبين لطبيعة العلاقة بين البطالة و التضخم خلال الفترة 2000-2012 يتم استنتاج أن فترة برامج الانتعاش و دعم النمو الاقتصاديين تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما.

ولكن خلال سنة 2012 نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظـــاهرة الركـــود التضـــخمي لان معدلات البطالة و التضخم يسيران جنب إلى جنب وبمعدلات مرتفعة و ذلك راجع لان واضـــعي السياســـة الاقتصادية في الجزائر قائمين على تحفيز الطلب الكلى يعني زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تشجيع الشباب بالبرامج المهنية للخروج بالاقتصاد من حالة الركود وزيادة مرتفعة في الأجور دفعت إلى رفع الطلب، ممـــا جعل إرتفاع الأسعار،نتيجة عدم تكامل السياسة النقدية و المالية في الجزائر وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم ذلك بإعتبار التضخم ظاهرة نقدية لكن بنك الجزائر بقي صامد أمام هذه الظـــاهرة و أدت السياســـة الماليـــة التوسعية بإستمرار زيادة الانفاق الحكومي نتيجة تحسن رصيد الميزانية و أسعار النفط

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي لوجود ركود تضخمي.

كما تم التطرق في الجانب النظري للدراسة لمفهوم طاهرة الركود التضخمي و التي تعـــرف بـــاقتران التضخم(إرتفاع الأسعار) بالبطالة أو الركود و للحكم على اقتصاد ما أنه يعاني من الركود التضخمي هنـــاك مؤشر لرصد هذه الظاهرة،يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معـــدلي التضـــخم و البطالـــة ويسمى هذا المؤشر"مؤشر الركود التضخمي" للتعرف على الظاهرة من وجودها أو عدمها حيث أن:[1]

معدل الركود التضخمي= معدل التضخم+ معدل البطالة

واستنادا إلى المؤشر السابق نقول أن الاقتصاد الوطني يعاني من ركـــود تضـــخمي أشـــارت إحـــدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي إلى أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 10٪ مع تصاعد كل من التضخم و البطالة في هذه الحالة نقرر بأن الاقتصاد محل الدارسة يعاني من ركود تضخمي. برغم من أنه مؤشر جيد لكن ربطه بنسبة معينة 10٪ يحتاج لإعادة النظر فمن الممكن أن يتجـــاوز النســـبة 10٪ بالرغم من أن معدل البطالة فقط أو معدل التضخم فقط- لا يتجـــاوز النســـبة3٪أو4٪ علـــى أقصـــى تقدير،وليس بخاف أن وصول معدل البطالة إلى 4٪ بحد أقصى ،لا يتعارض و كون الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى التشغيل الكامل.

وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني يعاني من الركود التضخمي إذا كان معدل الركود التضخمي أكبر من 8٪.[2]

ومن أسباب هذه الظاهرة يرى البعض أن السبب الرئيسي للركود التضخمي في الدول النامية هـــو أن الدول الرأسمالية المتقدمة استهدفت حل مشكلة الركود التضخمي بها عن طريق نقل عبء تلك المشـــكلة أو

[1] إبراهيم لطفي عوض،**ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري- دراسة تحليلية**-،قسم الاقتصاد،كلية التجارة،جامعة الزقازيق،2002،ص27.على الموقع:/http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465

[2] نفس المرجع،ص28.

جزء منها على الأقل إلى الدول النامية، وقد تم ذلك من خلال نشاط صندوق النقد و البنك الدوليين في ضوء برامج التثبيت و التصحيح الهيكلي.[1]

وبناءا على المؤشر السابق نوضح ذلك على واقع الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

الجدول(3-10)- تطور معدل الركود التضخمي في الواقع الجزائري خلال الفترة2000-2012.

الوحدة:(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9
معدل البطالة	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	9.8	9.5
معدل الركود التضخمي	30	31.5	26.4	28	21.7	16.7	14.6	17.5	16.2	15.9	13.9	14.3	18.4

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدولين (3-7)؛(3-8).

[1] نفس المرجع،ص68.

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص من خلال هذا الفصل الثالث النقاط التالية:

- نتيجة الهزة العنيفة التي عانها منها الاقتصاد الجزائري أدت إلى تفشي معضلتي البطالة و التضخم لذلك سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية
- نستنتج من فترة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي كانت ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي وذلك بين سنتي 1994-1996 شرعت الحكومة في تطبيق سياسة مالية و نقدية صارمة بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.
- خلال فترة الإصلاحات لم تستطيع الحكومة علاج أو الحد من معدلات التضخم و البطالة معا ونتيجة السياسة الانكماشية المتبعة خلال هذه الفترة 1990-2000 أدت إلى تفاقم معدلات البطالة يعني أعطت أولوية لمكافحة التضخم على حساب البطالة ونتيجة صرامة السياسة النقدية أوضحت العلاقة بين البطالة و التضخم اتساقا مع علاقة فيلبس يعني علاقة مبادلة بمعنى معالجة أحد المتغيرين (التضخم أو البطالة) يكون على حساب إلحاق الضرر بالمتغير الآخر.
- خلال فترة الدراسة ومع تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي ومع إرتفاع أسعار النفط حقق معدل النموتحسن ملحوظا وهذا ما يميز الزيادة المستمرة في الأجور و هذا ما أدى انخفاض المحسوس في معدلات البطالة وهدا ما أدى إلى توليد ضغوط تضخمية وهدا راجع إلى الزيادات المتتالية في كتلة الأجور، التوسع في الإنفاق الكلي، زيادة الإصدار النقدي.
- أما خلال فترة الدراسة 2000-2012 أدت إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة وسبب هذه العلاقة التي توضح عكس الفترة السابقة هي تطبيق سياسة مالية توسعية وخلال سنة 2012 نلاحظ أن الواقع الجزائري يعاني من ظاهرة التضخم الركودي يعني معدل البطالة و التضخم يسيران جنبا إلى جنب.

قائمـــــــة المراجـــــع

قائمـــــة المـــــــراجـــع

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إبراهيم لطفي عوض،**ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري- دراسة تحليلية-**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/2002
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة، الأردن، 2007.
3. أحمد محمد مندور آخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد -كلية التجارة-، الإسكندرية،2004.
4. أسامة البشير الدباغ، **البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)**، دار الأهلية، الأردن، 2007.
5. أسامة بن محمد باخنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،جامعة الملك سعود،الملكة العربية السعودية،1996.
6. أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك-بين النظرية والتطبيق-**، دار المستقبل، الأردن،2012.
7. إياد عبد النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء، الأردن،2013.
8. برنييه و إ- سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة وتعريب عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،1989.
9. بسام الحجاز، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت،2006.
10. بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
11. توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، **النقود والبنوك والاقتصاد** ،دار المريخ،المملكة العربية السعودية.
12. جيمس جوارتيي، ريجاد أستروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح، عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**،دار المريخ، الرياض،1999.
13. حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد(الجزئي و الكلي)**، دار زهران، عمان،1997.
14. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الأردن،2013.
15. حسن عمر، **النظرية الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.

16. حسين عناية غازي، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
17. خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2004.
18. خالد الواصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، الأردن،2000
19. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة ،الأردن،2013.
20. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل الخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1998.
21. سوزي عدلي ناشد، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2010.
22. السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الأردن،2008.
23. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
24. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر، الجزائر، 2005.
25. ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005.
26. ضياء محمد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.
27. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004.
28. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.
29. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقيمية-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
30. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن،2004 .
31. فوزي أبو السعود محمدي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي – مع التطبيقات-**،الدار الجامعية، الاسكندرية 2004.

32. كامل بكري، رمضان محمد مقلد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الجار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

33. مايكل أبدجمان، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"**، دار المريخ، الرياض،1999.

34. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، القاهرة، 2002.

35. محمد العربي الساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، مصر، دار الفجر،2003.

36. محمد عبد القادر عطية عبد القادر، مقلد رمضان محمد أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارية، الإسكندرية، 2005.

37. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة، بيروت، 2002.

38. محمود حسين الوادي ، **الاقتصاد الكلي macro economic**، دار الميسرة، الأردن،2008

39. محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة ، الأردن، 2010.

40. محمود حميدات، **النظريات والسياسة الاقتصادية**، دار الملكية، الجزائر، 1996.

41. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود أعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

42. مروان عطون، **مقاييس اقتصادية-النظريات الاقتصادية**-، دار البعث، الجزائر،1989.

43. مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة، الأردن، 2000.

44. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

45. نعمة الله أحمد رمضان وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

46. نعمة الله أحمد رمضان، عياد عفاف عبد العزيز، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

47. هشام محمد عمر ، **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي**، دار طلاس، دمشق،2009.

48. هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، الأردن، 2000.

49. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،2010.

50. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

51. يوجين أ-ديوليو، **ملخصات شوم: مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

ثانيا: رسائل الدكتوراه و الماجستير.

1. بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-1989 2011**، رسالة دكتوراه،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية السنة الجامعية2012- 2013.

2. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان،2013/2012.

3. العايب عبد الرحمان، **البطالة إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-فرع التحليل الاقتصادي-، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2004/2003.

4. هتهات سعيد، **دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، السنة 2006/2005.

5. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص نقود ومالية-، جامعة الجزائر، السنة 2006/2005.

6. بلقاط حنان، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، السنة 2007/2006.

7. بن يوسف نوة، **دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر1990-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد تطبيقي-، جامعة بسكرة، السنة 2007/2006.

8. بلجيلية سمية، **أثر التضخم على عوائد السهم-دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان- للفترة1996-2006**، رسالة ماجستير في علوم التسيير-فرع تسيير المؤسسات-، جامعة قسنطينة، السنة 2010/2009.

9. وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من البطالة في الدول النامية-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-**، رسالة لاستكمال ماستر أكاديمي، علوم التسيير- تخصص تسيير مؤسسات، بدون ذكر السنة.
10. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير-تخصص تقنيات كمية-،جامعة سطيف، السنة 2010/2009.

ثالثا: المجـــــــــــلات والملتقيات.

1. دادن عبد الغاني، بن طجين محمد عبد الرحمان، **مقال بعنوان "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر"خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر- السنة 2012.
2. كربالي بغداد، **مقال بعنوان"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
3. حاكمي بوحفص، **مقال بعنوان" البطالة بين التحدي والاحتواء" - دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد السادس،2010، جامعة السانية-وهران-.
4. رايس فضيل، **مقال بعنوان "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر"(2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62،شتاء- ربيع2013.
5. مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، **مداخلة بعنوان "مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي" مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، بدون ذكر عنوان الملتقى، بدون ذكر تاريخ الملتقى، جامعة عمار ثليجي، الاغواط.
6. فريدة زينني، شيشة نوال، **مداخلة بعنوان "الآثار الاقتصادية للبطالة"**، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة، بدون ذكر تاريخ الملتقى.
7. صالح مفتاح ، **مداخلة بعنوان "تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، بدون ذكر عنوان الملتقى، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
8. نبيل بوفليح، **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد الثاني عشر/ ديسمبر 2012،جامعة الشلف.

9. طارق قندوز، حسان بوبعاية، **ورقة بحثية بعنوان " ناجعة قطاع التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة"-دراسة تحليلية- خلال الفترة 1995-2009**، جامعة مسيلة.

10. مولاي لخضر عبد الرزاق، **مقال بعنوان "تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر2000-2011**، مجلة الباحث-العدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

11. سنوسي علي، **مقال بعنوان "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر(الأسباب – الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية)**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة.

رابعا: التقاريـــر.

- صندوق النقد الدولي، الجزائر " **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**"، واشنطن،1998.
- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول2013**، الجزائر ديسمبر 2013.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011-2012.**
- تقرير صندوق النقد الدولي "**البطالة في الجزائر 2011**".
- الديوان الوطني للإحصاء، جدل حول "**أرقام التضخم الحقيقي في الجزائر**"
- الديوان الوطني للإحصاء -ons- حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل الثالث للأجور.
- محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، محافظ بنك الجزائر،13/جويلية/2008.
- محمد لكصاسي، **مداخلة بعنوان "التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010**"،عرض التقرير السنوي2010، محافظ بنك الجزائر، الجزائر،25 أوت2010.
- محمد لكصاسي، **مداخلة بعنوان " التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر2013.
- Ministère des finances, **les Indicateurs de l'économie algerienne**.www.finance-algeria.org, Le 23-04-2014
- Bank of Alegria rapport « **évolution annuelle de indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à2013.**

- **Les comptes économiques en volume de PIB de 2000 à 2012** N°648p2

خامسا: مواقع الانترنت

- www.bank-of.algeria.dz
- www.ons.dz/EMPLOI.ET-CHOMAGE-auluatrieme56html
- http://www.one fd edu .dz
- http://www.djazirnews.info/national
- http://www.ech_chaab.net/widgetkit.html
- en.wikipedia.org/wiki/phillips- Curve

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة تمت محاولة الوقوف على معرفة نوع العلاقة بين البطالة و التضخم مركـزين في ذلك على حالة الجزائر وذلك بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تم التوصل إلى النتائج أهمها:

من خلال هذا الفصل تقديم عرض نظري للبطالة وهذا من خلال تقديم تعار يف متنوعة للظاهرة وكيفيـة قياسها وبيان أوجه التشابه و الاختلاف لقياس معدل البطالة بين الدول أسباب هذه الظاهرة و تقديم مختلـف أنواع البطالة وتم تصنيف البطالة إلى نوعين البطالة السافرة التي تعني البطالة الظاهرة وينقسم هذا النـوع إلى البطالة الإجبارية و إرادية حيث يقصد بهذه الأخيرة توفر فرص العمل لكن الشخص يـرفض للعمـل بإرادته وذلك بسبب (إنخفاض الأجر- البطالة الاحتكاكية يعني الاحتكاك في سوق العمل لوجـود الوظيفـة المناسبة).

والبطالة الإجبارية تعني عدم توفر فرص العمل لبعض من القوة العاملة و تتعدد أشكالها في البطالـة الدورية التي تنتج بسبب الركود الذي يتعرض له الاقتصاد بصورة دورية حيث ينخفض الطلب الكلي على العمالة و النوع الثاني البطالة الهيكلية يحدث نتيجة حدوث نوع من الاختلال الهيكلي على مستوى القطاعات الإنتاجية يعني يزداد الطلب على الأيدي العاملة عالية التأهيل الفني.

البطالة الموسمية يظهر هذا النوع بين عمال بعض المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية حيـث يزدهر الطلب فيها عندما يزاد الطلب على السلعة خلال موسمها مثل موسم الحصاد،جني التمور.....

والبطالة التكنولوجية تظهر هي الأخرى نتيجة إدخال فنون إنتاجية جديدة وهذا ما يؤدي إلى حدوث نوع من البطالة الجزئية.

والبطالة المقنعة تظهر بشكل واضح،في زيادة عدد الأفراد العاملين عن الحاجة ومن ثم فإن عملهـم لا يزيد شيء إلى الناتج وتلجأ حكومات بعض الدول خاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلـى اسـتخدام هـذا الأسلوب كوسيلة لمعالجة البطالة.

وبعدها قمنا بعرض التفسيرات للبطالة وفقا لبعض المفكرين الاقتصاديين بدا بالكلاسيك الذين استخلصنا من تفسيرهم للبطالة أن البطالة السائدة هي البطالة الاختيارية وبعد ذلك الفكر الكينزي الذي ارتبط مفهـوم البطالة عندهم بانخفاض الطلب الكلي و يطلق عليها البطالة الإجبارية.أما النيوكلاسيك لا وجود للبطالة لأن العمال هم الذين يحددون أجورهم وكل بطالة موجود عند هذا الأجل فهي إرادية.ونظرا للقصور الذي شاب النظريات التقليدية في تفسير البطالة هناك تفسيرات حديثة للبطالة أكثر واقعية بسبب التطورات التكنولوجية منها نظرية البحث عن العمل، نظرية تجزئة السوق، نظرية الأجر الكفأة، نظرية اختلال السوق.وتم التطرق أيضا للإفرازات أو الآثار التي تخلفها البطالة من الجانب الاقتصادي منها ضياع جزء مـن المـوارد فـي

المجتمع،اختلال في مستوى الأسعار فيصبح غير مستقر وهذا ما يؤدي بدوره إلى حدوث إرتفاع في معدل التضخم، وتعتبر تفاقم أعداد العاطلين في المجتمع إلى زيادة الإنفاق وهذا يزيد من عجز الموازنة بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية يترتب عليها الكثير من الانحرافات ومن خلال هذه الآثار المترتبة على البطالة قـام مجموعة من الخبراء وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملا في الوصول إلى حالـة التشـغيل الكامل وترمي هذه الحلول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لأن ارتفاعه يصحبة إرتفاع في الطلب على قوة العمل.

أما الاقتراح الثاني يتمثل خفض تكلفة العمل يعني تخفيض تكاليف الإنتاج ومنه إنخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

أما الاقتراح الثالث يتمثل في تعديل ظروف سوق العمل والتي تقترح إلغاء قوانين الحد الأدنـى مـن الأجور تعديل نظام إعانات البطالة وتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

ومن خلال هذا الفصل الثاني للدراسة تم التوصل إلى أن التضخم هو إرتفاع المستوى العام للأسـعار وينتج عن فائض الطلب الزائد من قدرة العرض وكما تم عرض الأنواع المختلفة للتضخم ومسببات حدوثه و المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مقداره لذا تم التوصل إلى أن هناك معيارين الأول يتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار والثاني التركيز على مصدر ارتفاع الأسعار يعني الأسباب التـي أدت ارتفاع مستويات الأسعار و نتيجة الفوارق التي يفرزها التضخم على مختلف الطبقات الاجتماعية تولد آثار على الجانب الاقتصادي منها إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي لأن في أوقـات التضـخم يتركـز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لان إرتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية وأثار التضخم على العملة يضعف ثقة الأفراد على الادخار يعني تفقدها وظيفة من وظائفها كمستودع للقيمة إذ أنه يـؤثر على جميع الجوانب الاقتصادية إذ أصبح يطلق عليه بالجريمة وبعدها قدمنا التفسيرات الاقتصادية للتضـخم نتيجة خطورة الآثار التي يخلفها جعلت المدارس الفكرية تختلف في تفسير الظاهرة وذلك بسـبب اخـتلاف الظروف السائدة خلال كل فترة و الأسباب المنشئة للظاهرة، فالتضخم في النظرية الكمية للنقود يعد ظاهرة نقدية أما النظرية الكينزية ترجع أسباب ارتفاع الأسعار إلى فائض الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض، أما النظرية المعاصرة لكمية النقود التي ترى أن المصدر الرئيسي للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الناتج ونظرية التسارع التي تجمع بين جانبي العرض و الطلب في تفسير التضخم.

ولمكافحة هذه الظاهرة تتبع الدولة نظام التخفيف أو السيطرة على الآثار التي ممكن أن يخلفها وذلـك باستخدام السياسة النقدية أو المالية أو الرقابة على الأسعار والأجور.

وقد كان محل اهتمام تحليل العلاقة بين البطالة و التضخم لدى العديد من الاقتصاديين حيث بينها الفكر الكلاسيكي أنه لا وجود للعلاقة بين البطالة و التضخم و السلطة النقدية هي التي تتحكم في الإصدار النقدي يعني تحديد مستوى التضخم المرغوب.

أما الفكر الكينزي فيوضح أن لا توجد العلاقة بين البطالة و التضخم نتيجة الظروف السـائدة يعنـي انتشار بطالة لكن هذا التحليل انتقد من طرف الكينزين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل التضخم لذا ظهـرت نظرية جديدة تفسر العلاقة بين البطالة و التضخم هو مستوى النمو في الطلب الكلي ومن هنا جاءت دراسة فيلبس التي تعتبر أول دراسة بحثية التي تربط بين معدل البطالة و التغير في الأجور النقدية كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار الأجور هي المكون الرئيسي لنفقات الإنتاج و فسرت هذه العلاقة بأنه في فترات الـرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدل البطالة يكون متناقص ومن ثم يكون على مقدرة العمال المطالبـة برفع الأجور بمعدلات متزايدة أما في فترات الانكماش فيكون الطلب على العمالة متناقص ومعدل البطالـة يكون متزايدا ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة و يتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة(أي يتناقص معدل التضخم) هذه النتيجة أيدت الفكر الكينزي النظري لتسـارع العديـد مـن الاقتصاديين إلى دعم قياس هذه العلاقة و ذلك باستخدام بيانات واقعية فاتضح أن هذه العلاقة عكسية هـذا الأمر زاد في تدعيم نتائج دراسة فيلبس فانخفاض معدل البطالة يكون إلا على حساب رفع معدل التضخم و العكس صحيح يعني يمثل علاقة مبادلة بين المتغيرين لكن هذه العلاقة كانت موضع سهام الانتقاد من طرف ميلتون فريدمان في الأجل يعني ليست دائمة ولكن سنوات السبعينيات و الثمانينـات أدخلـت الشـك فـي مصداقية منحنى فيلبس بسبب حدوث ظاهرة الركود التضخمي.

وفي العرض التطبيقي تم بيان كيف كانت نوع العلاقة بين البطالة و التضـخم علـى أرض واقـع الجزائر خلال فترة الإصلاحات وخلال فترة الدراسة من خلال الوضعية الحالية للمؤشرات الاقتصادية من خلال هذا الفصل توصلت الدراسة إلى:

أنه بسبب الأزمة النفطية 1986 التي عانى منها الاقتصاد الجزائري عرف إختلالات مالية عنيفة من خلال العجز المسجل في رصيد الميزانية العامة و الذي تجاوز 13.4٪ الأمر الذي سارع بالسلطات الحكومية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تحت رعاية المؤسسات الدولية ومن خلال هذه البرامج المتخـذة كانت في مجملها تهدف إلى تسيير مالي صارم إعادة النظر في دور الدولة و التحكم في التضـخم، حيـث هدفت إلى إدارة الطلب الكلي لتخفيض التضخم كما أوضحت هذه الإصلاحات ثمارها إلى غاية 1996 وهذا راجع إلى السياسة المشددة في إدارة الطلب الكلي و السياسة المالية الصارمة ونتيجة لهذه السياسة أدى إلى

تفاقم معدلات البطالة الأمر الذي دعى السلطات العمومية بإبرام برامج الانتعاش الاقتصادي ودعـــم النمـــو ساهم ذلك في رفع النمو الاقتصادي و إرتفاع أسعار النفط و تخفيض معدلات البطالة مع إرتفاع معـــدلات التضخم و خلال فترة أعطت الأولوية لخفض معدلات البطالة مع قبول بمعدل تضخم مرتفع نسبيا ونتيجـــة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات لا نستطيع القول بأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة تؤدي إلى تخفيض البطالة لان هذا القطع مرتبط بالصدمات الخارجية يعني هذا الأمر غير مثبت.

كما تم التوصل إلى أن معدل التضخم في الجزائر مرتبط بثلاث مصادر رئيسية تتمثل في:

1. الإنفاق الكلي الخام؛
2. كتلة الرواتب و الأجور؛
3. الكتلة النقدية.

وتم بيان نوع العلاقة بين البطالة و التضخم من خلال تحليل المؤشرات الاقتصـــادية خـــلال فتـــرة الدراسة استخلصنا أن الجزائر سجلت تحسن في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بسنة 2011 الذي و صـــل إلى 2.8٪ مقابل 3.3٪سنة 2012 إلا أنها ما زالت تعاني من أزمة اقتصادية و اجتماعية التي تعكسها ظاهرة البطالة التي لم نجد لها تفسيرا في – منحنى فيلبس – نتيجة السياسة المالية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومة من خلال تركيزها على الإنفاق الحكومي و الزيادات المرتفعة في الأجور دفعت إلى رفـــع الطلب مما جعل الأسعار ترتفع وهذا ما نستخلصه أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تخفيض معدلات البطالة من خلال أدوات السياسة المالية لكن السياسة النقدية تقف صامدة أمام ارتفاع معدلات التضخم وهذا هو سبب عدم اتساق منحنى فيلبس مع المعطيات الجزائرية لذا نقول أن الجزائر تعاني من ظاهرة الركود التضخمي نتيجة غياب التكامل بين السياسة النقدية و المالية في الجزائر.

<u>إختبار فرضيات الدراسة:</u>

- نؤكد الفرضية الأولى بأن البطالة الإجبارية هي الأكثر انتشارا في الدول النامية و المتقدمة بمعنـــى عدم كفاية الطلب الكلي على إمتصاص كمية إنتاج يشارك فيه إجمالى القوة العاملة.
- الفرضية الثانية صحيحة إن من أسباب الضغوط التضخمية زيادة التكاليف(عوامل الإنتاج) تؤدي إلى إرتفاع مستويات البطالة من تسريح العمال و غلق المؤسسات .
- الفرضية الثالثة العلاقة التبادلية مؤكدة في الأجل القصير لكـــن الواقـــع العـــالمي أثبـــت فشـــلها و إستمراريتها على المدى الطويل وتعرضت إلى انتقادات من طرف ميلتون فريدمان.

- الفرضية الرابعة صحيحة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية أدت إلى تغيير منحنى فيلـــبس خـــلال الفترة 2000-2012 كانت السياسة المالية تأخذ أولوية لمعالجة البطالة و السياســـة النقديـــة تأخـــذ معالجة التضخم حسب أولوية تحقيق أهداف كل سياسة .

التوصيات:

إن تحقيق النتائج المتوصل إليها في الدراسة من خلال العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر يبقى دائما مرتبط بمدى تحكم الدولة بسياستها المالية و النقدية وغيرها من الإجراءات التي تضمن لهـــا التقليـــل مـــن الأضرار و التخفيف من معدلات التضخم وفي هذا الإطار نقترح التوصيات التالية:

- توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن البطالة و التضخم في الجزائر وهذا ما يمكننا الحصول على قاعدة بيانات صحيحة و دقيقة و بالتالي تكون نتائج الدراسة واقعية
- الاهتمام بمسألة الإعلام الاقتصادي المستمر و المتواصل بتحديث المعلومات لأنها أصبحت ضرورة ملحة خاصة بالنسبة للباحثين للقيام بالدراسات القياسية التي تعتبر من الصعوبات عدم الحصول على البيانات الكافية.
- يجب على السياسة القائمة على الزيادات في كتلة الأجور النقدية ربطها بعوامل الإنتاج و الإنتاجية و التضخم.
- ترشيد الإنفاق الحكومي على نحو يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمـــل لامتصـــاص العمالـــة الزائدة.

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل الوضعية الاقتصادية التي تربط العلاقة بين البطالـــة و التضـــخم فـــي الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2012الا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب البحث آفاق عملية جديدة من بينها:

- محاولة تطبيق في دراسات قادمة، بدراسة قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم
- دراسة العلاقة بين البطالة و التضخم وتأثيرها على النمو الاقتصادي
- دراسة قياسية لرصد ظاهرة الركود التضخمي في الجزائر.

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة إلى تحديد كيف كانت العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الركود التضخمي وذلك من خلال العرض المقدم للإطار النظري لكل من البطالة والتضخم وبيان تحليل و تفسير العلاقة بين البطالة و التضخم التي قام بها إيدموند فيلبس (1861-1957).

ليتم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بإعتماد على المؤشرات الاقتصادية الحالية لبيان نوع العلاقة وأسباب عدم إتساقها مع منحنى فيلبس وقد خلصنا إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة يعني في الوقت الراهن يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة الركود التضخمي وذلك بسبب الإنفاق لمكافحة البطالة وهذا زاد من حدة التضخم ومن ظاهرة الركود التضخمي تعقيدا.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم منحنى فيلبس ، معدل الطبيعي للبطالة، الركود التضخمي.

Abstract

The study aims to determine how the relationship between unemployment and inflation in Algeria during the reasons that led to the emergence of stagflation.

And what are through the presentation of the theroretical frome work of both unemployment and inflation and statement analyses and interpretation of the relationship between unemployment and inflation with made by Edmand Phillips (1861-1957) .

To conduct the applied study to rely on the current economic indicators to indicate the type of relationship and the reasons for lock of consistenry with Phillips' s relationship .

At the end we conclude that the existence of a positive relationship between unemployment and inflation during the study peried means that at the moment the Algeria economy is suffering from the phenomenon of stagflation because of the government spending lot of money .In order to prevent (reduce) The unemployment

This has increased the severity of the phenomenon of inflation and stagflation complicated.

Key words: Unemployment – inflation – Phillips Gurve – natural rate of unemployment – Stagflation.